اثر المساعدات الخارجية الكويتية على العلاقات العربية الكويتية

(2014-2006)

The Impact of Kuwaiti Foreign Aids on the Kuwaiti-Arab Relations (2006-2014)

إعداد

خالد فلاح المطيري

المشرف

أمين علي العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت الأردن

2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (اثر المساعدات الخارجية الكويتية على العلاقات العربية الكويتية (2006-2014)) وأجيزت بتاريخ

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أمين علي العزام ، (رئيساً) المشرف	------------
استاذ مساعد- علاقات دولية	
الدكتور هاني أخو ارشيدة، (عضواً)	------------
أستاذ مشارك – نظم سياسية	
الدكتور صايل فلاح السرحان (عضواً)	------------
أستاذ مشارك – نظم سياسية/علاقات دولية	
الاستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة(عضواً خارجياً)	------------
الجامعة الهاشمية ، التاريخ السياسي	



إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وارادة إليك يا قدوتي ويا عزوتي ....

"أبي العزيز"

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها ......

" أمي الغالية"

إلى من شاركوني طفولتي .... إلى من رافقوا مسيرة حياتي ..... إلى من كان لي العون ونعم المعين في السراء والضراء.... إلى شرايين القلب .....

أخواني وأخوتي

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور **أمين على العزام** الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم أمامنا. كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو أسدا لي خدمة أو زودني بمعلومة

الباحث

فهرس المحتويات

اثر المساعدات الخارجية الكويتية على العلاقات العربية الكويتية (2006-2014)

إعداد

خالد فلاح المطيري

المشرف

أمين علي العزام

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان تطور المساعدات الخارجية الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014.وعرض لأهم مراحل تطور العلاقات العربية الكويتية. وتوضيح مستوى تأثير المساعدات الخارجية الكويتية على علاقاتها مع الدول العربية خلال الفترة 2006-2014. وتحاول معالجة الفرضية التالية: أثرت المساعدات الخارجية بشكل مباشر في تعزيز العلاقات العربية الكويتية في ضوء اعتبار أن المساعدات الخارجية تشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية مع الدول العربية. وقد تم استخدام المنهج التاريخي وذلك باستعراض تطور المساعدات الاقتصادية وتأثيرها على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة منها، كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي التحليلي لمعرفة تطور قيمة وحجم القروض والمنح والمساعدات المالية المقدمة للدول العربية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية إن ما تملكه دولة الكويت من خبرة كبيرة في إنهاء الأزمات والمشاكل بين الدول بعضهم البعض أو داخل الدولة نفسها ، فلقد كلفت الكويت من قبل مجلس التعاون الخليجي لإيجاد حل وتسوية بين لبلدين عُمان واليمن الجنوبي، وما يدل على خبرة الكويت في إنهاء النزاع والوساطة، ولقد سخرت دولة الكويت كل ما تملكه من ثورات نفطية لخدمة الدول العربية والإسلامية فقد ساهمت في كثير من إنشاء المنظمات الاجتماعية والتنموية

التي تعمل على النهوض بالدول في العالم العربي والإسلامي وكذلك العالم الثالث. وكانت الكويت تسعى دائما لحل النزاعات أو المشاكل بين الدول سواء على المستوى العربي أو الإسلامي أو الدولي. وتشير النتائج إلى أن الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت ، حيث تقوم بتقديم المساعدات للدول بما تملكه من إمكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم والعمل دفع التنمية داخل الدول المحتاجة إلى دعم مالي.

وتوصي الدراسة بضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، حتى تدرك الشعوب مدى حرص الكويت على توثيق علاقاتها مع الدول العربية الإسلامية، تبقى المساعدات الاقتصادية الكويتية وسيلة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية.

The Impact of Kuwaiti Foreign Aids on the Kuwaiti-Arab Relations (2006-2014)

By

Khaled Al-meteari

Supervisos

Prof.Dr. Amean A.Al-azam

Abstract

The study aimed at the development of the statement of the Kuwaiti foreign aid to Arab countries during the period 2006-2014.oard to relay the most important development of the Kuwaiti-Arab relations. And to clarify the effect of the level of the Kuwaiti foreign aid to its relations with the Arab countries during the period 2006-2014.othaol address the following hypothesis: foreign aid directly influenced the strengthening of the Kuwaiti-Arab relations in the light of the grounds that foreign aid is one of Kuwait's implementation of foreign policy with the Arab countries tools. I have been using the historical method and by reviewing the development of economic aid and its impact on decision-making in the beneficiary countries centers, as the use of statistical analytical curriculum to see the evolution of the value and volume of loans and grants and financial assistance to Arab countries.

The study concluded the following results that are owned by the State of Kuwait from considerable experience in ending the crisis and problems between nations each other or within the state itself, it has commissioned Kuwait by the Gulf Cooperation Council to find a solution and a compromise between the two countries, Oman and South Yemen, and demonstrates the experience of Kuwait in ending the conflict and mediation, and has ridiculed the State of Kuwait all of its holdings of oil revolutions to serve Arab and Islamic countries has contributed to the establishment of many of the social and developmental organizations working to promote the countries in the Arab and Islamic world as well as the Third World. Kuwait was always seeking to resolve conflicts or problems between both countries in the Arab world or the Muslim or the international prior to the conflict. The results indicate that the economic character is a dominant feature of the foreign policy of the State of Kuwait, which is providing assistance to countries, including possession of material resources to provide stability for their work and promote development in countries in need of financial support.

The study recommends the need to be directed Kuwaiti economic aid to the people directly and not to governments, so people realize how Kuwait is keen on closer ties with the Arab and Islamic countries, the Kuwaiti economic aid remains a vital tool indispensable in foreign policy

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

المقدمة

تعد الكويت من أوائل الدول التي عملت على تقديم المساعدات إلى الدول العربية والإسلامية منذ فترة الخمسينات، أي قبل إعلان استقلالها عن بريطانيا في 19 يونيو 1961م، والذي صدر فيه قرار بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي أنشيء ترجمة لفكرة الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس دائرة المالية والاقتصاد، وجاء الإعلان عن إنشاء الصندوق بعد قيامه بجولة شملت عددا من الدول العربية وتحقق خلالها من حاجة الدول الشقيقة إلى التمويل لوضع وانجاز خطط التنمية، وقد بدأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال قدره 50 مليون دينار (حوالي 30% من إجمالي الدخل الفعلي للكويت آنذاك).

انحصرت أنشطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، في مساعدة الدول العربية تنفيذا لما كان ينص عليه قانون تأسيسه، حتى جاء عام 1974م ببدء المرحلة الثانية في مسيرة الصندوق، حيث تم فيه أعادة تنظيم الصندوق بموجب القانون رقم (25) بتوسيع نطاق مساعداته للدول النامية لتشمل الدول العربية وغير العربية على السواء، وتم بموجب هذا التعديل زيادة رأسمال الصندوق إلى مليار دينار بدلا من خمسين مليونا كان رأسماله عند تأسيسه.

شهد عام 1981 بداية مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ففي ذلك العام شهد صدور القانون رقم 18 بمضاعفة رأس مال الصندوق

ليصبح ملياري دينار وتوسيع نطاق صلاحياته لتشمل المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنساني، حيث سيتبين في هذه الدراسة اثر المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الكويت للدول العربية خلال الفترة (2006–2014)، على تعزيز العلاقات الكويتية مع هذه الدول وخصوصاً على المستوى الخليجي، وبما يرسخ التعاون العربي المشترك وفاعلية استخدام هذه الأداة كأحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.

أولا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

أ- الأهمية العلمية (النظرية)

يحاول الباحث أبراز الدور السياسي للمساعدات الخارجية والمعونات المادية التي قدمتها الكويت للدول العربية بهدف تعزيز علاقاتها معها، وقد أصبحت المساعدات محدد رئيسي في السياسة الخارجية بعد تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذراع المؤسسي الاقتصادي لتنفيذ تلك السياسة الاقتصادية التنموية على أساس قومي وإنساني، وكذلك يتبين أثار هذه المساعدات الخارجية على الدول العربية وكذلك على دولة الكويت.

يسعى الباحث لأن تكون الدراسة مرجعاً أساسياً ضمن المراجع التي تسطر الدور القومي الكويتي تجاه الأمة العربية ولتخدم صناع القرار في دولة الكويت والباحثين والجامعيين لانها ستكون استكمال للدراسات السابقة وبأنها ستتميز عنها ببيان مكانة وفعالية الكويت في محيطها العربي.

ب- الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية للدراسة كونها تعالج موضوع يقع على جانب كبير من الأهمية في فهم دور المساعدات الخارجية كأحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها مع الدول العربية خلال الفترة (2006-2014).

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بأهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.
- بيان تطور المساعدات الخارجية الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014.
- عرض لأهم مراحل تطور العلاقات الكويتية العربية .
- توضيح مستوى تأثير المساعدات الخارجية الكويتية على علاقاتها مع الدول العربية خلال الفترة 2006-2014.

ثالثا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أهم مراحل تطور المساعدات الخارجية الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014؟
- ما واقع ومحددات العلاقات الكويتية العربية ؟
- ما مستوى تأثير المساعدات الخارجية الكويتية على علاقاتها مع الدول العربية خلال الفترة 2006-2014؟

رابعا: فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة لمعالجة الفرضية التالية:

أثرت المساعدات الخارجية بشكل مباشر في تعزيز العلاقات الكويتية العربية في ضوء اعتبار أن المساعدات الخارجية تشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية مع الدول العربية.

خامسا: متغيرات الدراسة:

تتركز في هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

- **المتغير المستقل:** المساعدات الخارجية الكويتية.
- **المتغير التابع:** العلاقات العربية الكويتية .

سادسا: مصطلحات الدراسة:

- **الدبلوماسية:** مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية(الكيالي، 2012: 662)

يعرف الباحث الدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات وهي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص

الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي، باختصار هي الأداة السلمية التنفيذية للسياسة الخارجية.

- **القروض:** تعرف القروض بأنها عملية تقديم خدمات مالية متنوعة تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية أو حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف وقد يتواجد هذا التمثل الشبكي على المستوى الدولي كما قد يتواجد على المستوى المحلي. (Bondevik,2003: 6)

يعرف الباحث القروض: بأن تستدين الحكومة مبلغاً نقدياً من الأفراد أو المؤسسات المالية وتلتزم بسداده مع الفوائد المستحقة عليه وقد يكون الدين داخلي أو خارجي فالدين الداخلي: هو أن تسلف الحكومة من السوق المحلي (الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية) أما الدين الخارجي هو اقتراض الدولة من الخارج (دولة أخرى أو مؤسسة مالية خارجية).

- **المساعدات الخارجية:** وتمثل المنح الرسمية والقروض والامتيازات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، سواء كانت في شكل موارد نقدية أو في شكل سلع ومواد غذائية، أو في شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوى البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو والتنمية في الدول النامية، على أن يكون عنصر المنحة في هذه المعونات حوالي 25% على الأقل بالإضافة إلى اعتبار أن إسقاط أو إعادة جدولة لمديونية وكذلك المزايا الجمركية معونة مقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.(عبد العال، 1999: ص5)

يعرف الباحث المساعدات المالية بأنها ما تمنحه الدولة من مساعدات مالية أو قروض أو منحة على صورة نقدية أو الدخول في تنفيذ المشروعات على نفقة الدولة وذلك بغرض تنمية اقتصاد الدولة.

- **الآثار:** آثر في اللغة: هو بقية الشيء وجمعه آثار والتأثير إبقاء الأثر في الشيء واثر في الشيء: ترك فيه اثر. (ابن منظور،1999: ص69)

ويعرف الباحث إلى تعريف الآثار هنا، ما يعود على الدولة من نفع وتنمية في الاقتصاد العامة للدولة من جراء المساعدات المالية التي تلقتها من دول أخرى.

- **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:** يتمتع الصندوق بالشخصية القانونية وباستقلال مالي وإداري ويعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء (المادة 2 من النظام الأساسي نصت على ذلك) الذي يعين أعضاءه، ويفوض وزير الخارجية لرئاسة مجلس الإدارة (كان هذا لتفويض لوزي المالية حتى عام 2003) ويتولى مسئولية تسيير أعمال الصندوق مديره العام الذي يعين بمرسوم أميري بناء على توصية مجلس الإدارة.

سابعا: حدود ومحددات الدراسة:

الحدود الزمنية: تركز الدراسة على بحث صدق فرضية البحث من عدمها انطلاقا من عام 2006 وحتى 2014 لسبب المتغير الرئيسي ووصل سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لسددت الحكم.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة جغرافيا على دولة الكويت ومحيطها من بعض الدول العربية.

محددات الدراسة: تعرض الباحث لبعض من الصعوبات التي أعاقت الحصول على المعلومات وهي كما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومة الصحيحة من وزارة الخارجية وجميع وزارات الدولة.
- عدم تعاون الموظفين للحصول على أرقام ومعلومات صحيحة بشكل موثق وسليم.
- قلة الكتب والمراجع التي توثق كافة المساعدات بالأرقام المقدمة من الكويت إلى الدول العربية وغيرها من الدول.

ثامنا: منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي وذلك باستعراض تطور المساعدات الاقتصادية وتأثيرها على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة منها، كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي التحليلي لمعرفة تطور قيمة وحجم القروض والمنح والمساعدات المالية المقدمة للدول العربية وتحويل هذه الأرقام إلى معلومات تفيد البحث لبيان اثر هذه المساعدات على الدول العربية والمتلقية لها وبيان أثرها، وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية للاستناد عليها بتبيان مكانتها ومقدرتها بين مجلس التعاون خاصة الداعمة للبلدان العربية الأخرى.

تاسعا: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة السلطان(2012)، بعنوان" **الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج الوساطة التي مارستها الكويت على الساحة العربية والإسلامية ومدى تأثيرها على مكانة دولة الكويت منذ استقلالها، وكذلك عرض أهم المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية لدولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تبني الكويت كثيراً من العلاقات الدولية لجميع الدول العالمية والعربية والإسلامية، بعلاقات دبلوماسية ومحايدة، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسه بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة.

2- بالرغم من إتباع دولة الكويت سياسة الحياد على المستوى الدولي، وكذلك تضامنها مع الدول العربية والإسلامية إلا انه عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية فإن الكويت أعلنت الحياد ولكن كان للكويت رأي أخر وهو الوقوف بجانب العراق على الرغم من إعلانها الحياد في الحرب.

3- ومن خلال استعراض أهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت فإن معظم هذه الأهداف تتمثل في التركيز على ضمان وحماية الدول العربية والإسلامية وكذلك استقرار دول الخليج والعمل الجاد على حل كافة المشاكل والمنازعات لاستقرار المنطقة بشكل عام ، وذلك ينعكس على دولة الكويت بشكل خاص.

- دراسة الكعبي (2010) بعنوان"**البنك الدولي تأثيره التنموي والعلاقة مع الكويت**"، هدفت الدراسة التعرف على التنمية في الدول النامية، دول العالم الثالث وكيفية تلقيهم للمساعدات المالية من الدول الممولة لهم للنهوض بالتنمية، وكذلك تعرض الباحث عن البنك الدولي ونشأة وكذلك الدور الذي يقوم به في دول العالم الثالث وكيفية إدارة هذا البنك وعضويته والتعرف على مصادر أموال البنك الدولي، وما هي المشاريع التابعة للبنك الدولي في الدول النامية، ومن ثم التعرف على العلاقة بين البنك الدولي والكويت.

وأشارت النتائج التي خلص إليها التقرير إلى انس سياسات الهجرة الحالية والنظام الحالي للرواتب والحوافز لموظفي القطاع الحكومي يؤثر مباشرة في انخفاض الإنتاجية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية واستكمال الدراسة. وأوصت الدراسة بأن مساعدات التنمية يجب أن تكون من خلال مشاريع طويلة الأمد وذلك من اجل أن تكون هناك تنمية مستدامة ولكن الملاحظ أن المشاريع التنموية تكون غالبا لفترة قصيرة وتكون لأغراض حماية مصالح الأمن الوطني للدول المانحة، حيث أن الفقر لم يختف من الدول النامية رغم إنفاق بلايين الدولارات على التنمية، وان تدفق المساعدات مرتبط باعتبارات سياسية واقتصادية وبالتالي ازدادت أعباء الديون على الدول النامية وخير مثال على ذلك الدول الإفريقية.

- تقرير عدنان (2010)، بعنوان "**تقرير مؤسسة فرايد الأوروبية عن قيادة دول التعاون للاقتصاد العربي، تشديد الأنظمة المالية في دول الخليج آت لا محالة**"، ذكر التقرير الصادر من المؤسسة الفكرية فرايد التابعة لنادي باريس بعنوان"دول الخليج تتولى القيادة في منطقة الشرق الأوسط ومال إفريقيا"، انه ورغم الفوائض الهائلة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون

الخليجي التي خففت من أثار الأزمة المالية العالمية عليها، إلا أن الخسائر التي تكبدتها في الرابع الأخير من 2008 كانت ثقيلة، وبحسب تقديرات يناير 2009 فقد خسرت الدول العربية خلال الربع الأخير من 2008 ما يقارب 2.58 تريليون دولار، وأشار التقرير إلى أن الأعوام الخمسة الأخيرة شهدت نمواً ملحوظا في الحوالات من دول التعاون إلى بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونظرا إلى ركود الاقتصاد العالمي، من المرجح أن ينكمش هذا النمو في توظيف العربي غير اللجيين المهرة، مع شن دول التعاون حملات لتخفيض عدد البطالة بين مواطنيها، ورغم أن مصر والمغرب تتلقى أعلى حجم من الحوالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه وتبعاً للحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة، يحتل لبنان المرتبة الأولى بنسبة 20%، يليه الأردن بنسبة 14% ومن ثم المغرب بنسبة 80%.

- دراسة العجمي (2010)، بعنوان "**المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 1980-2010**، هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات تمثل الإشكالية الرئيسية في الدراسة وتتضمن بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام مع إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية، والتعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية، وبيان الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية قوامها أن السياسة الخارجية الكويتية لم تنجح في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة تحقيق أهداف وغايات سياسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها:

1- حرصت الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والذي شكل الذراع الاقتصادي الكويتي خلال أكثر من نصف قرن، وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادي العالمية.

2- انتهجت الكويت خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين ما عرف بدبلوماسية الدينار، وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

وبناء على ما توصلت إليه من نتائج فإنها توصي بـ:

1- العمل على ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوزارة الخارجية الكويتية بشكل مباشر، وإتباع سياسة التقييم المستمر لسياسات الصندوق.

2- العمل على مراجعة سياسة التوظيف في الصندوق، إذ انه على الدوام يستعين بخبراء ومتخصصين غير كويتيين كما انه لم يكن يجري آي دراسة جدوى سياسية لأي مشروع يريد أن يقدم له مساعدات.

3- ضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، من خلال تعامل الصندوق مباشرة مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الحكومية.

- دراسة المحارب (2009)، بعنوان"**الكويت ومصر دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية**"، هدفت الدراسة التعرف على العلاقات الكويتية المصرية ومدى الترابط والتلاحم بين الدولتين منذ استقلال دولة الكويت في عام 1961 حتى الآن من خلال المواقف والظروف التي يتعرض له كل دولة على حد، فلقد تحدث الباحث عن العلاقات

الثقافية ومن ثم تطرقت الدراسة إلى الحروب التي اشتركت فيها الدولتين ومدى العون بينهما، كذلك الأزمات الاقتصادية وغيرها من المساعدات الفنية والمادية التي تمنحها الكويت إلى مصر، واعتمدت الدراسة على التعرف على أهمية هذه المساعدات وأثرها على دولة مصر ، وكذلك مدى مساهمتها في غرز الحب بين الشعبين الكويتي والمصري.

- دراسة فريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2007)، بعنوان"**القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 31 مارس 2007**"، تتناول هذه النشرة الإحصائية المجموعة في الكتاب، القروض والمنح والمعونات المقدمة من الصندوق الكويتي إلى الدول النامية العربية وغير العربية، حيث تناول هذا الكتاب حجم القروض والمعونات المقدمة للدول العربية، مبينا الانجازات التي حققها الصندوق وقيمة المساعدات والمنح المقدمة للدول.

يبين هذا الكتاب أهداف سياسة الصندوق الكويتي للتنمية الذي تأسس في عام 1961 بمبادرة من الشيخ جابر الأحمد الصباح وكيف توسعت نشاطات الصندوق لتشمل الدول الإفريقية والأسيوية النامية.

ويشمل هذا الكتاب عرض الاستفادة من قبل 17 دولة عربية اقترضت من الصندوق مبينا فيه وبدراسة إحصائية مفصلة أهم القروض المقدمة من الصندوق الكويتي بالإضافة إلى المشاريع التي مولها الصندوق في هذه الدول.

- دراسة مركز البحوث والدراسات الكويتية (2006)، بعنوان "**صاحب السمو والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح– مسيرة وطن**"، في هذا الكتاب الذي أعده فريق الباحثين لأحد أهم المراكز البحثية الوطنية تتضح مسيرة المعونة الاقتصادية لدولة الكويت في عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، ودوره في دعم الدول والقضايا العربية طوال السنين

حكمه(1979-2006)، ورغم أن الكتاب يتناول مسيرة انجازات أمير الكويت على المستوى الداخلي على الوجه الأخص، إلا أن الفصلين الرابع والخامس من الكتاب يتناولان صور الدعم الكويتي للقضايا العربية والإقليمية، ونجاح دولة الكويت في تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية مع الدول خلال المحافل الإقليمية والعالمية.

كذلك يتضمن الكتاب المواقف الرسمية والمعلنة لدولة الكويت تجاه القضايا العربية والإنسانية من خلال عرض بعض الاستشهادات من كلمات لأمير الكويت الشيخ جابر ألقاها في المحافل العربية والدولية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع تحليل مدى قدرة الكويت على توظيف المساعدات الخارجية في تعزيز علاقتها مع الدول العربية في الفترة 2006-2014. والتي شهدت محولات سياسية مهمة أثرت على مختلف الدول العربية وكان لها تأثيرات مباشرة على الاستقرار السياسي في لدول العربية لذا الكويت توطيد علاقتها مع الدول العربية وذلك لأسباب ترتبط بأمنها الوطني وتدعيم الأمن القومي العربي في حين أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل تفصيلي العلاقة بين المساعدات الاقتصادية والعلاقات الكويتية العربية في فترة الدراسة من عام 2006 ولغاية 2014.

الفصل الثاني

أهداف وأدوات السياسة الخارجية الكويتية

يساهم الإلمام بالمفهوم العام لـ" السياسة الخارجية" لأية دولة في فهم العلاقات الدولية، وخاصة في بعدها السياسي (اليومي)، وذلك ضمن مجموعة من التفاعلات التي تحكم سلوك الدول تجاه بعضها البعض(الحلوة،1984،ص:284)، حيث تختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يتحرك من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب، بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الإقليمي والدولي.(ابودية،1983: 13)

تنبع أهمية السياسة الخارجية من كونها أحد حقول المعرفة التي تأثرت بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى (الكيالي،1990:143)، وأهم ما يميزها اهتمامها بشكل خاص بكل ما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي، وإذا كان علماء السياسة قد تناولوا السياسة الخارجية كجزء من التاريخ الدبلوماسي وحصر اهتمامهم في معالجة مسائل تقليدية كقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية والاعتراف الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فإن الاتجاهات الحديثة قد بدأت تعير اهتماماً كبيراً لعدة أمور وقضايا وفي مقدمتها: (طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، وفكر القادة والزعماء، ودور الرأي العام، ودور الإعلام والدعاية، وكفاءة الأجهزة الدبلوماسية، والشخصية الوطنية، وطبيعة العلاقة مع مراكز الثقل والتوجيه في النظام الدولي، والأحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية، والمنظمات الدولية،

والتقدم العلمي وتأثير التكنولوجيا، والتجمعات والأحلاف السياسية، وأنماط وسائل الاتصال والإعلام والدعاية الدولية، ووسائل وأدوات التجسس والتجسس المضاد، والصراعات الأيديولوجية وغيرها). (الهزايمة،1997 :23-24)

لا يوجد هناك تعريف ومفهوم محدّد للسياسة الخارجية، من منطلق ارتباطها بكيان سياسي دائم الحركة والتغير وهي بهذا تخضع للمفاهيم الاجتماعية النسبية التي تبقى في مضمونها هي الأساس (نعمة،1972 :8). ومن هذه الزاوية، فإن السياسة الخارجية كمفهوم شامل: هي السلوك السياسي الخارجي الذي يتبعه صانع القرار في موقف معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بهدف إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية. وتمثل سياسة دولة ما نحو دولة أو منطقة أخرى أو قضية معينة، جزءاً من السياسة الخارجية للدولة الأولى، وغالباً ما تجابه بسياسة (خارجية) للدول الثانية أو الأخرى، كرد فعل (سلبي أو إيجابي) من الدول الثانية والأخرى، على سياسة الدول الأولى وتفاعل هاتين السياستين ينتج عنه سياسة (دولية) معينة تتجسد في أحداث ووقائع، عاجلة أو أجلة معينة.(فاضل،2011 :543)

تعد السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية، ويتوقف نجاحها على فعالية السياسة الداخلية، وان أبرز ما يميزها عن السياسة الداخلية هو أن عملية اتخاذ القرار في البيئة الداخلية تخضع لمعايير ومفاهيم السيادة الوطنية، مما يجعل إمكانية التحكم في التشريع والتنفيذ أمر تختص به السلطة الوطنية القائمة وحدها بعكس ما يحدث في السياسة الخارجية، ولما كان المحيط الدولي الذي تعمل من خلاله السياسة الخارجية يتشكل من عدة إرادات وسيادات ومصالح مختلفة ومتناقضة، فإن الأمر الذي يميز السياسة الخارجية عن غيرها هو أنها تعمل

في محيط ليس لها مطلق الصلاحية في توجيهه أو إخضاعه لإراداتها وأهدافها كما هو الحال في مجال السياسة الداخلية. (القباع،1986 :25)

تتضمن السياسة الخارجية مصطلحين، مصطلح "سياسة" ويقصد به القواعد التي تحدد أبعاد تحرك الدولة وعلى أساسها يتم تقييم آثاره، ومصطلح "خارجية" ويعني تعدي القرارات المتخذة حدود الدولة لتتعامل مع سياسات غيرها من الدول، بقصد التأثير والتأثر بها، لذا فأي نوع من التأثير والتأثر ومهما كان مقداره هو موضوع دراسة السياسة الخارجية.(الهزايمة،1997 :26)

يشير "ماريو أماديو" في موسوعته للسياسية الدولية إلى أن "السياسة الخارجية تكمن في عمل ونشاط كل دولة تقوم بالتطوير في أساليبها من خلال المنظومة الدولية، ويمكن لهذا العمل أن يتطور بشكل ثنائي لكل طرف من أعضاء الجماعة الدولية أو بشكل متعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية(نعمة، 1972: 9). فإن السياسة الخارجية هي جزء من السياسة الدولية، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة هي محصلة تلك، وإنما تشمل دائرة العموميات والقواعد الموجودة في السياسات الخارجية للدول". (عوض،1997،ص:42)، وسيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية:

المبحث الثالث : مقومات القوة في الاقتصاد الكويتي

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية

اكتسبت السياسة الخارجية الكويتية صفات الصراحة والوضوح والدبلوماسية التي تعمل على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول، والتي تقوم على أسس الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والحفاظ على استقلال الكويت وسيادتها على أراضيها وثرواتها وحرية قرارها السياسي، وترجمت الكويت بصورة عملية هذه السياسة التي ترتكز على المبادئ والقوانين والمواثيق الدولية، بسعيها للعمل الدءوب على إنشاء منظمة تجسد روح التعاون والإخاء بين دول الخليج العربي، حيث بادرت الكويت ودول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي في 1981/2/4م، والذي يعمل منذ قيامه على تكثيف الجهود وتوسيع التعاون بين أعضائه ليشمل كافة المجالات من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء، وعلى الصعيد العربي، فقد سعت الكويت إلى تطوير علاقاتها في كل المجالات مع الدول العربية، انطلاقا من إيمانها بالمصير العربي المشترك، وحرصها على دعم وتطوير الجامعة العربية وأجهزتها ومنظماتها المتخصصة. وتفاعلت بنشاط مع جميع القضايا العربية.

على الصعيد الإسلامي، تؤمن الكويت بأن تقدم المسلمين مرتبط بتعاونهم وتعايشهم، في ظل السماحة والإخاء، وتسعى إلى التغلب على العقبات التي تعوق التعاون الإسلامي.وتتطلع على الصعيد العالمي، إلى نهج جديد في التعاون الدولي يقوم على أسس استقرت ببزوغ النظام العالمي الجديد القائم على الشرعية الدولية، ودور الأمم المتحدة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وتدعو الكويت إلى تعاون دولي لتأمين الإنسانية أفرادا وجماعات من أخطار الإرهاب بكافة أشكاله، وما يرتبط من تهديد وابتزاز مع التفريق بين الحق المشروع في الدفاع عن الأوطان واستعادة الحقوق السليبة كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة. وإن السياسة الخارجية مفهوم غير قابل التغير أو التبدل بل قد يكون من الواجب أن تتغير هذه السياسات من وقت لآخر كي تواجه

الظروف المتغيرة، ولكن لا يجب أن يكون معدل هذا التغير كبيراً بحيث يؤثر على تماسك وفاعلية السلوك الدولي للحكومة المعنية. (بطرس وخيري،1988:355)

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة بصفة عامة إلى حفظ استقلالها وأمنها، وحماية مصالحها الاقتصادية(خزعل،1962،ص:48-51). وتجند الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية جميع الطاقات المتاحة أما عن طريق الإغراءات أو التهديدات المالية (المساعدات الخارجية)، أو عن طريق الدبلوماسية، أو عن طريق القوة العسكرية أو الإعلامية.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: هدف تعزيز الأمن الوطني

المطلب الثاني: دعم مسيرة التنمية والتقدم

المطلب الثالث: هدف خدمة الأمن والسلم الإقليمي والدولي

المطلب الأول: هدف تعزيز الأمن الوطني:

اعتمدت الكويت منذ أن كانت إمارة في القرن الثامن عشر وحتى ما قبل الاستقلال، على سياسة تنطلق من هدف الحفاظ على وجودها كإمارة تحكم من قبل أسرة الصباح وإبعادها عن أي جهة أو دولة خارجية أخرى. وهذا ما جعل حاكم الكويت السابع (مبارك الصباح) يدخل في معاهدة حماية مع بريطانيا حينما شعر بالتهديد العثماني لسلطته وإمارته عام 1899م، وهو سلوك لم يسلكه أحد من حكام الكويت السابقين، فكان الشيخ مبارك الصباح يوصف بأنه كان خلاف أسلافه سياسياً، ودبلوماسياً، حينما استطاع أن يتصدى للضغوط التي مورست عليه سواء

من القوى العسكرية في الجزيرة العربية أو من الأتراك في العراق.(الابراهيم وآخرون،(د، ت):126)

على الرغم من كثرة الحوادث التي تعرضت لها الكويت والتي كانت تستهدف في المقام الأول وجودها كإمارة مثل الحملات الوهابية المتكررة، وحملات بن رشيد، والسعدون، والعثمانيين، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على وجودها وبقائها على الرغم من تفوق القوى المحيطة بها خصوصاً في زمن الشيخ مبارك الذي كان يتبع تجاه هذه الأحداث أسلوباً سياسياً مكنه من الحفاظ على الأراضي الكويتية، فقد كانت سياسته الخارجية الأولى تسعى للتأثير في توازن القوى في الجزيرة العربية عن طريق حملات عسكرية رغم أنها لم تكن ناجحة، وقد تغير أسلوبه فيما بعد نتيجة لتغير الظروف السياسية. (الرشيد،1971 :15-19)

على الرغم من نجاح الحكومات الكويتية المتعاقبة منذ أن كانت الكويت إمارة في تحقيق هدف الحفاظ على بقاء الدولة وسلامة سيادتها الوطنية أمام الأحداث الكثيرة التي تعرضت لها في تاريخها السياسي. إلا أن هذه الجهود المضنية تجاه تحقيق هدف البقاء أصيبت بانتكاسة خطيرة كادت أن تقضي على وجود الكويت كدولة مستقلة، وذلك في الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس (آب) عام 1990 الذي دام قرابة سبعة شهور، الأمر الذي كشف عن الخلل الأمني في النظام السياسي لدولة الكويت، مما استدعى ضرورة إعادة النظر في منطلقات السلوكيات السياسية الكويتية تجاه التعامل مع السياسات العربية والدولية.

المطلب الثاني: دعم مسيرة التنمية والتقدم:

يقاس نفوذ الدولة في المجتمع العالمي بالإمكانيات المالية، حيث تتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات للمعيشة والدخل في العالم، وهي حقيقة ترضي الكبرياء القومي لهذه الدول(مقلد،1982،ص:265). ولما كان النمو المادي من أهم مردودات التنمية الاقتصادية ومدخلاً مهماً نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التطور المادي والحضاري للدولة، فقد نظرت الدول حديثة الاستقلال والمعروفة بدول العالم الثالث (النامية) إلى مسألة استقلال اقتصادياتها عن أية ضغوط خارجية بأنها مسألة حيوية ومصيرية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه لشعوبها وضمان سياسة خارجية تخدم مصالحها الوطنية بعيداً عن ضغوطات سياسية أو اقتصادية خارجية. لذا أصبح مستقبل الدول النامية مرتبطاً بمشروعات التنمية على أساس أنها الوسيلة التي تمكنها من القضاء على ما تعانيه من تخلف بأبعاده المختلفة، وتعاني الكويت من مسألة التنمية بالرغم من اعتبارها من دول العالم الثالث (الجنوب) وبالرغم مما تملكه من ثروة اقتصادية ضخمة متمثلة بالبترول وعوائده، ومن استثمارات مالية ضخمة في الخارج. إلا أنها أحسن حالاً من كثير من دول الجنوب بفضل هذه الثروة التي أتاحت لها تحقيق بعض من مظاهر التطور والتنمية. وكانت بداية التطور والتنمية في الكويت مع بداية تصدير النفط بكميات تجارية أي في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينات، فقد قامت الحكومة الكويتية بتوظيف عوائد النفط في تطوير البنية التحتية وتوفير الكثير من المرافق والخدمات العامة لمواطنيها. (حامد، 1985،ص:77)

تعتمد الكويت في اقتصادياتها على النفط وعوائده، وهي ثروة زائلة سواء أكان ذلك بسبب نضوبها أو بسبب وجود بدائل علمية من الممكن أن تحل محل النفط مستقبلاً، فإن الاعتماد على هذه الثروة على المدى البعيد يعد أمراً فيه الكثير من المخاطرة مستقبلاً. لذا اتجهت سياسة

الحكومة إلى تأمين مورد رئيسي مستقبلي يؤمن للبلاد عوائد كافية في حالة تدني قيمة العوائد النفطية، وذلك بتشغيل جزء من فائض الأموال(عوائد النفط) في المشروعات التمويلية المجزية، وهي سياسة مالية عرفت بسياسة الاستثمار الخارجي، وقد أصبح مردودها السنوي يفوق مردود ما تصدره الكويت من النفط، ويمكن للكويت الاعتماد على هذا المصدر في حالة نضوب النفط أو توقف تدفقه في الأزمات. ولم يقتصر الموقف الكويتي على الحديث الإنشائي عن مشكلة الديون ومخاطرها، بل تعداه إلى موقف عملي حينما تقدمت الحكومة الكويتية ممثلة بالأمير جابر الصباح بمشروع من ثلاثة بنود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مع بيان استعداد الحكومة الكويتية بتنفيذ بنود هذا المشروع في حالة الموافقة عليه وأنها اول من سيكون ملتزماً به. ويتلخص هذا المشروع بالتالي: (سعيد، (د.ت): 54)

أولاً: أن تبادر الدول الدائنة إلى إسقاط جزء من أصول الديون المستحقة على الدول الأشد فقراً.

ثانياً: على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إعادة النظر في شروطها القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها، وأن تكون هذه الشروط مرنة وإنسانية بحيث تراعي الفروق بين دولة وأخرى، وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها. (سلطان،1992 :145)

ثالثاً: زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب، مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية، دون الاقتصار على الأرقام الحسابية الصماء، الأمر الذي سيؤدي إلى التعاون على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية، ومحاربة التلوث، ودعم مشروعات التنمية، والتوسع فيها.

ساهم النشاط الكويتي الداعم لعجلة التنمية في الدول النامية والدول العربية في خلق قنوات دبلوماسية مهمة أتاحت للكويت لعب دور بارز لا يتفق وحجمها الجغرافي وإمكانياتها البشرية والعسكرية، من خلال ما تقدمه الكويت من مساعدات مالية واقتصادية ضخمة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، ومن خلال الدعم السياسي والإعلامي المساند لقضايا ومشكلات التنمية في دول الجنوب عبر منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وعبر الهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والإسلامية.

المطلب الثالث: هدف خدمة الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

اكتسب تحقيق السلم والأمن في القرن العشرين أهمية خاصة، حيث كان للنتائج التدميرية التي خلفتها الحربان العالميتان الأولى والثانية أثر كبير في سعي معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب، كما ازدادت أهمية السلام كهدف لسياسات الدول بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة النووية وإنتاج الصواريخ مما جعل من الحرب أمر فظيعاً لا يمكن تخيله.(مقلد،1982 :266)، ولطبيعة الوضع الخاص لدولة الكويت، من حيث تواضع قوتها العسكرية، وصغر رقعتها الجغرافية، وانحسارها بين قوى ضاغطة (السعودية – إيران) اللتان تتمتعان بقوة عسكرية ورقعة جغرافية– وكثافة سكانية، فقد ترك هذا الوضع تصوراً مستمداً من حقيقة هذه الوضعية لدى صانعي القرار السياسي الكويتي. (الفايز،1986 :362)

أصبح هدف الأمن والسلام بمفهومه العام هدفاً حيوياً ومصيرياً ذا أولوية خاصة في السياسة الخارجية لدولة الكويت، دفعها للانخراط في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية التي أنشئت كرد فعل للصراعات الدولية وتحقيقاً للأمن والسلام بين دول العالم، باعتبارها أحد الوسائل المتبعة لتحقيق الأمن والسلام القومي والإقليمي والدولي للدول، خصوصاً للدول التي تتفق مع

طبيعة ووضعية الكويت، التي تعتقد أن دخولها في عضوية هذه المنظمات والهيئات سوف يمنحها شرعية قانونية يضفي عليها صفة الدولة المستقلة المتمتعة بحقوق من قبل الدول أعضاء في المنظمات والهيئات المختلفة. (احمد،1992 :92)

حرصت الكويت منذ أن حصلت على الاستقلال عام 1961 على الانضمام إلى جامعة الدول العربية لتأكيد كيانها السياسي كدولة عربية مستقلة ذات سيادة وطنية، للاستفادة من قانونية وشرعية الجامعة العربية في حماية أمنها القومي وسيادة أراضيها إذا ما تعرضت إلى عدوان خارجي يستهدف أمنها واستقلالها وسيادة أراضيها، ثم تبع هذا الإجراء سعي الحكومة الكويتية للحصول على عضوية الأمم المتحدة منذ عام 1961، حيث تم قبول عضويتها عام 1963.(حمزة،2003 :26)

تتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية:(الدويهس،1992: 86-106)

1. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للأمة الإسلامية بشكل عام.
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.
4. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة العلاقات الدولية التي تخدم القضايا الكويتية الوطنية أولاً ومصالح العالمين العربي

والإسلامي ثانياً من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلا عن القضية القومية.

5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

6. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالي الإضراب وعدم الاستقرار.

7. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الدولي.

8. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

9. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة خاصة القضية الفلسطينية

أولاً: أبرز ملامح السياسة الخارجية الكويتية

هيمنت على السياسة الكويتية الخارجية منذ أن أعلنت استقلالها عام 1961 ديناميكية الرغبة في لعب دور نشط في العالم الخارجي، وتتسم قدرات الكويت لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها، وتبرز ملامح هذه السياسة أو الديناميكية في الآتي: (إيري، 2010 : 269-270)

أولاً : أن السياسة الخارجية ليست ذاتية الدفع أو ذاتية التأثير ، وإنما هي خارجية التأثر والتوجه أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات المحيطة أكثر

من كونها فعلية عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف حتى وإن انسجمت في توجهاتها وبصورة كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها دول الجوار سواء كانت متغيرات نوعية أو كمية ، فالبيئة الخارجية مؤثرة بشكل حاد في رسم السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: أن مركزية السياسة الخارجية الكويتية تبدو بارزة بوضوح في السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية أو بشخصية الوزير إذ هي التي تحدد هذه السياسة وتقوم بتنفيذها فيما يتضح أن دور الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية على أهميتها دورها ثانوي أو جانبي، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان هذا على الرغم من أن دور هذه السلطة في الكويت يفوق دوره في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ثالثاً: أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى إمكانيات لديها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار (العراق، ايران، المملكة العربية السعودية).

رابعاً: من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكينونتها الدولية، هو امتلاكها من بين أمور عديدة ثروة نفطية هائلة منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفيه مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، الأمر نجحت من خلاله في تحديد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء.

خامساً: تركت التحديات التي واجهتها الكويت من جانب إيران والعراق بصماتها البارزة في سياسة الكويت الخارجية، واعتمدت في سبيل التخلص من هذه التحديات والمخاوف على كل السبل التي تحول دون إعادة هذه المخاوف من جديد، فاستمالة كل الأصدقاء والحلفاء الذين يتعاطفون مع قضيتهم مع العراق عموماً، خاصة موضوع الأسرى فيما بعد، كما سلكت كل طريق مؤدي إلى تغيير سلوك القيادة العراقية تجاهها، وهذا ما يفسر علانية مشاركتها في إسقاط النظام العراقي السابق، لإدراكها السياسي أن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية واستقرار المنطقة وإقامة علاقات طبيعية مع العراق، لن تكون إلا مع عراق جديد بنظام آخر غير النظام الذي غزا ديارها واستباح حرمتها.

يرى الباحث أن ملامح السياسة الخارجية الكويتية تتمثل بالاعتدال والوسطية، وقد هيمنت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام 1961 ديناميكية لعب دور نشط وفعال في العالم الخارجي، وتتسم قدرات الكويت لموجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية:

تعد السياسة الخارجية مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف وسائل وأدوات معينة لتمكن الدولة من تحقيق أهدافها القومية.(الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت،2001 :12)

تكاد تكون أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول محدودة، إلا أن الدول تختلف من حيث أخذها بهذه الوسائل كماً ونوعاً، نتيجة للمعطيات والظروف المتاحة لها. وتعطي السياسة الخارجية الكويتية اهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. اعتقاداً من صانعي سياسة الكويت الخارجية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كافي بتحقيق أهداف السياسية الخارجية بصورة تتناسب وطبيعة قدرات الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل ثلاث كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية لها.

وسيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية

المطلب الثاني: القيام بالوساطة والمساعي الحميدة لحل النزاعات

المطلب الثالث: المساعدات العسكرية

المطلب الرابع: الأعلام الخارجي

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية:

اكتسبت المساعدات الخارجية أهمية في السياسة الخارجية للدول بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاستخدامها كأحد الأدوات التي تساعد على تنفيذ السياسة الخارجية للدول وتحقيق أهدافها من خلال ربط هذه المساعدات باتخاذ الدولة المتلقية على المستوى الداخلي والخارجي وأهمية التعريف بالمساعدات الخارجية وأنواعها وحجم المساعدات التي تتلقاها المملكة الأردنية الهاشمية.

مفهوم المساعدات الخارجية:

يطلق هذا المصطلح ضمن العلاقات الدولية، على المساعدات الخارجية المالية والتقنية التي تتلقاها الدول النامية من مصادر مختلفة لتحقيق تنميتها.(الأشقر،1994 :10)، وأن المساعدات الخارجية هي انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية، وتتكون المساعدات الخارجية من جانبين : المنح والقروض، فالمنحة هي قيمة لا ترد، أما القروض فهي تقدم في شكل ميسر بحيث تؤجل فترة الاستحقاق لمدة طويلة نسبياً وبفترة سماح مناسبة.(النملة، 2011 : 32)

وعرفتها هيئة الأمم المتحدة، بأنها العملية التى يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى ما يمكن "(عبد الملاك، 2008: 24)

وتعرف بأنها " حالة ذهنية أو رغبة أو إتجاه أكثر منها هدفاً محدداً، فهى نسبة التغيير تجاه هدف محدد"، إن دراسة التنمية تساعد على التعرف على الظروف التى تؤدى إلى تحقيق أكبر نسبة من التنمية والتى أدت فعلاً إلى حصول ذلك فى بلاد أخرى .(هيدي، (د.ت): 18)

وتعرف المساعدات الخارجية بأنها " المنح الرسمية والقروض الحكومية التي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه "

تهدف الدول المانحة للمساعدة من خلال تقديمها المساعدة الخارجية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، ومع تنوعها وتعددها يمكن في ضوء طبيعتها تصنيفها إلى نوعين أساسيين، هما: أولا، دفع الدول المستلمة للمساعدة، بشكل مباشر نحو إتباع أنماط سلوكية داخلية وخارجية تتماشى مع أهداف الدولة المانحة للمساعدة، وثانيا، رفد قدرة الدولة المستلمة للمساعدة على تحقيق أهداف سياسية داخلية أو خارجية خاصة بها، بعنصر مضاف وعلى نحو يعود على الدولة المانحة بالفائدة متوسطة أو بعيدة المدى.

ينبع الهدف الأول من أن بعض الدول المانحة للمساعدة تتوقع من الدولة المستلمة شعورها بالامتنان لمعونتها، وتبعا لذلك تتوقع منها أن تتصرف على نحو مرغوب من قبلها ، وعلى الرغم من أن الواقع الدولي يؤكد أن العديد من الدول المستلمة للمساعدة قد تصرفت داخليا وخارجيا تبعا لمصالح الدولة المانحة للمساعدة، إلا أن شواهد دولية أخرى تشير إلى العكس، وان المساعدات الأمريكية والسوفيتية لم تدفع بالعديد من دول العالم الثالث إلى تبني النظام الاجتماعي الأمريكي أو السوفيتي أو الحركة في مدى مصالح احد الدولتين العظميين، ولأنها لم تؤد في معظم الأوقات إلى تحقيق الأهداف السياسية المتوخاة من جراء تقديمها أضحت معظم

الدول المانحة للمساعدة الخارجية تعمد إلى عدم تقديمها إلا بعد أن تتأكد بصورة أو أخرى، من عائدها السياسي. .(النملة، 2011 : 33)

يتضح مما سبق أن نطاق هذه المساعدات يكون اقل شمولية من السابق على نحو رتب نتيجة مماثلة لم تعد الدول المانحة للمساعدة تتطلع عموما إلى أن تكون مساعداتها بمثابة الإدارة لتغير السلوك السياسي الخارجي للدولة المستلمة للمساعدة وإنما الأداة لدعم الحلفاء، أو لكسب حليف جديد، فمثلاً لم يقدم الاتحاد السوفيتي مساعدته لبناء السد العالي في مصر إلا بعد أن تحول اتجاه السياسة الخارجية المصرية عن الغرب، كما لم تسهم الولايات المتحدة بالنفقات المالية لإعادة فتح قناة السويس عام 1974، إلا بعد أن تأزمت العلاقة المصرية– السوفيتية.

أما الهدف الثاني، فيتوزع على ناحيتين فمن ناحية قد يراد بالعون الخارجي مساعدة الدولة المستلمة للمساعدة على درء إخطار داخلية أو خارجية محتملة تهدد امن النظام السياسي فيها، ويتميز هذا النمط بأنه فوري ومؤقت ويجمع بين المساعدات الاقتصادية والعسكرية في أن واحد، ومثاله المساعدات الأمريكية التي قدمت لكل من تركيا واليونان بعد الحرب العالمية الثانية، وأما من الناحية الثانية قد يراد كذلك بالعون الخارجي مساعدة إحدى الدول المستلمة للمساعدة على إعادة بناء اقتصادها ومن ثم ضمان أمنها، وتسهم هذا النمط من المساعدة باستمرارية لفترة طويلة من الزمن. وفي ضوء الأهداف التي تتطلع الدول المانحة للمساعدة إلى انجازها يغدو من الضروري التفرقة بين الأهداف المعلنة للمساعدات والأهداف الحقيقية، ففي اغلب الأحيان لا تتطابق هذه الأهداف مع بعض.

أنواع المساعدات الخارجية

يمكن تصنيف المساعدات الخارجية إلى نوعين:

1- **المساعدات الثنائية:** والتي تقوم على أساس ترتيبات ثنائية، على شكل اتفاقيات منظمة لهذه المعونات، بين الدول المانحة والدول المتلقية ومن أبرز المآخذ على هذا النوع من المساعدات أنها تعطي الدولة المانحة السيطرة على الكيفية التي تستخدم بها هذه المعونات، مما يضيق حرية التصرف والاختيار أمام الدولة المتلقية ويجعلها مضطرة إلى إنفاق المعونة بالكيفية التي تحددها هذه الاتفاقيات.

2- **المساعدات متعددة الأطراف:** وهي المساعدات المقدمة من خلال نشاطات الأمم المتحدة وذلك في إطار المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية لتلك المعونات ويتم رعاية أوجه استخدام هذه المساعدات من خلال الأجهزة الفنية المتخصصة للمنظمة الدولية، ومن أبرز تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي الذي تأسس عام (1945).

يمكن تصنيف المنح على النحو التالي:

أولاً:المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة: وهي المنح التي تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإنفاق على المشاريع والبرامج التنموية الواردة في قانون الموازنة العامة، أو أن يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية معينة بعد أن يتم الاتفاق مع الجهات المانحة بشأنها .(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014)

ثانياً: المنح التي تُدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة والهيئات الدولية: وهي المنح التي يتم الاتفاق عليها من خلال التعاون بين أحد الجهات الحكومية سواء كوزارة او مؤسسة بين الجهة المانحة، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية المعنية وبالخضوع لرقابة ديوان المحاسبة والأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة.(وكالة الأنباء الأردنية بترا،2007 :3)

تعد الأداة الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، نتيجة للمعطيات الاقتصادية المتاحة لها، حيث الثروة المالية الضخمة المتدفقة من عوائد النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي والأساسي للاقتصاد الكويتي.

ساهمت الثروة البترولية في فتح مجالات مؤثرة أمام السياسة الخارجية للكويت، كما أتاحت للكويت توظيف العوائد البترولية لخدمة مصالحها القومية، عن طريق بناء علاقات مميزة من شانها أن تسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. من هنا بدأت الكويت في رسم سياسة مالية لخدمة أغراضها السياسية، وقد تمثلت هذه السياسة بسياسة المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها الكويت من خلال الصندوق الكويتي للدول العربية والإسلامية والصديقة (دول العالم الثالث).(الخجا، 1984 :60)

أصبحت دبلوماسية المساعدات الاقتصادية عنصراً هاماً في العلاقات الدولية، وذات تأثير فعال في تحقيق المصالح القومية للدولة المانحة للمساعدات، إلا أن طبيعة السياسية التي ينطلق منها الصندوق الكويتي في تقديمه للمساعدات المالية والاقتصادية، ليست كافية في استثمار هذه الإدارة الفعالة من أجل تحقيق أهداف سياسية تخدم مصلحة الكويت قومياً، وإقليمياً

ودولياً. كما هو الحال في الدول الغربية التي تسخر هذه الأداة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لسياسة واضحة تخدم مصالحها القومية داخلياً وخارجياً. (خضير،1986 :53)

المطلب الثاني: القيام بالوساطة والمساعي الحميدة لحل النزاعات:

تعد المساعي الحميدة والوساطة من الوسائل التي تستخدم لحل المنازعات سلمياً والتي تعمل على تحكيم لغة الحوار والتفاهم حول نقاط الخلاف بين الأطراف المتنازعة بعيداً عن المواجهة العسكرية، ويقصد بالمساعي الحميدة "قيام دولة ثالثة بموافقة الطرفين المتنازعين بالتقريب بين وجهات نظر الدولتين المتنازعتين والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينها ولا تشترك هذه الدولة في المفاوضات كما أنها لا تقدم حلاً للنزاع". أما الوساطة فيقصد بها قيام دولة ثالثة بالسعي لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين متنازعتين، وللدولة الثالثة أن تشترك في المفاوضات الدائرة بين الطرفين المتنازعين وأن تقترح حلاً للنزاع.(الراوي،1978 :32)

تمثل الوساطة والمساعي الحميدة (الدبلوماسية) أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، وهي أداة مرتبطة بالأداة الاقتصادية، وتستمدان المساعي الحميدة والوساطة قوتهما وتأثيرهما من سياسة المساعدات الخارجية الكويتية، وان تلك السياسة أتاحت لدولة الكويت أن تلعب دوراً مميزاً على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال العمل الدبلوماسي.

تعلق الباحثة السوفيتية (يلينا هيلكوميان) على أهمية الوسائل الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية بقولها:"إن سياسة الكويت الخارجية سياسية متوازنة ومعتدلة، وأنها تعتمد بشكل

رئيسي على الوسائل الدبلوماسية في معالجة شتى القضايا الدولية سواء التي تخصها مباشرة أو التي تخص الدول العربية والإسلامية".(جريدة القبس الكويتية،1989 : 5)

المطلب الثالث: المساعدات العسكرية:

على الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلى القوى المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول إذ لا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد عليها سباق التسلح الضخم الذي يعاني منه العالم

لا تلجأ الكويت إلى استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لها، نتيجة لافتقارها لأسباب هذه القوة إذ أن قلة عدد السكان فيها، وصغر رقعتها الجغرافية، إضافة إلى وقوعها جغرافياً بين دول تفوقها سكاناً ومساحة وقوة عسكرية، شكل عائقاً حقيقياً لديها أمام بناء قوة عسكرية من الممكن الاعتماد عليها كأداة فاعلة في سياستها الخارجية. وتتمثل هذه السياسات بالتالي: (خضير،1986 :55)

أولاً: تنمية قدرات القوات المسلحة من حيث العدد من خلال قانون التجنيد الإجباري للمواطنين.

ثانياً: امتلاك أسلحة متطورة تمكنها من بناء قوتها الدفاعية .

ثالثاً: الدخول في تحالفات عسكرية إقليمية وعربية لتكون رصيداً لها عند الأزمات كمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ودرع الجزيرة.

أعلنت الحكومة الكويتية في حرب رمضان أو تشرين عام 1973 الأحكام العرفية تضامناً مع الدول العربية الشقيقة، واعتبرت بأنها في حالة حرب ضد إسرائيل، وقد أصدر الامير

الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي العهد) آنذاك عدداً من الأحكام العرفية التي تخدم مصلحة الجانب العربي وتدعم مواقفه ضد إسرائيل، ومن أهم هذه الأحكام: (خضير، 1986 :57)

أولها: منع اجتياز الطائرات الحربية غير العربية الأجواء الكويتية وهبوطها بالمطارات، ومنع السفن الحربية غير العربية المرور في مياه الكويت الإقليمية ورسوها في الموانئ.

ثانياً: وضع جميع المحطات اللاسلكية في شركات النفط العاملة في الكويت تحت الرقابة.

ثالثاً: وقف تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساندتها إسرائيل وكل دولة قد تشترك مع إسرائيل.

بالإضافة إلى المساعدات المالية والطبية، والسياسية التي قدمتها دولة الكويت للدول العربية من باب الدعم والمساندة في هذه الحرب التي كشفت حقيقة المواقف الامبريالية من القضايا العربية ووقوفها مع دولة العدو الصهيوني، ولم يقتصر دور الكويت على جانب المساعدات العسكرية، بل شهدت أرضها التي تحتضن المقر الرئيسي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أكبر حدث سياسي شهده العالم آنذاك، عندما عقد على أرضها اجتماع طارئ لمجلس وزراء منظمة الأوابك في 1973/10/16، أسفر عن قرارات تاريخية تقضي بفرض حظر تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهرياً عن الدول الأخرى اعتباراً من شهر سبتمبر 1973 إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967. وتحملت الكويت الكثير من المبالغ والمساعدات المالية من أجل صمود الدول العربية المشاركة في الصراع مع إسرائيل، ومن أجل إمكانية وصول الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتي والدول الصديقة الأخرى. وقد رابطت القوات

الكويتية على الجبهتين السورية والمصرية إلى ما بعد انتهاء حالة القتال بعدة شهور، حيث عادت هذه القوات إلى دولة الكويت يوم 1974/9/25. (عبد الله، 1992 :120)

وعندما أخذت بوادر الخلافات الفكرية بين بغداد وطهران، تنبئ بحدوث أزمة خطيرة في العلاقات العراقية الإيرانية، نتيجة للتصريحات الإيرانية الداعية إلى تصدير الثورة الإيرانية في دول الخليج وبخاصة إلى العراق، بادرت الكويت من خلال وساطتها ومساعيها الحميدة إلى الاتصال بالطرفين، من أجل تخفيف حدة الخلافات بينهما والتحذير من النتائج المترتبة على هذه الخلافات، التي من شأنها أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين. (الحمد، 1992 :104)

أعلنت الكويت في 1980/9/22 عن موقفها الحيادي المطلق تجاه حرب الخليج، وأبدت رغبتها في وضع حد لها من خلال الطرق الدبلوماسية التي سلكتها مع طرفي النزاع وأطراف دولية وإقليمية وعربية أخرى، وبالرغم من إعلانها الحياد تجاه هذه الحرب، إلا أن الظروف التي فرضتها حرب الخليج قد اضطرتها، من الناحية الواقعية، إلى الانحياز للعراق والوقوف معه سياسياً، وإعلامياً ومادياً فعلى المستوى السياسي تحركت الكويت بصورة بارزة تمشياً مع العراق، من خلال المحافل الدولية والعربية والإقليمية لإقناع إيران والأطراف الدولية الأخرى بضرورة إنهاء حالة الحرب، واللجوء إلى الطرق السلمية لتسوية الخلافات بين البلدين.

أعلنت الصحف والمجلات الكويتية تأييدها للعراق بكل وضوح، ومعارضتها لموقف إيران المتصلب دون أن تلقى أي معارضة من الحكومة الكويتية (احمد، 1992 :97)، أما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الكويتية للعراق، أن المعلومات غير الرسمية تؤكد على أن الكويت قامت بشحن معدات وأسلحة متعددة الاستعمال من ترسانتها للعراق، إضافة إلى استقبال الكويت مساعدات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الأخرى كالاتحاد

السوفيتي، وإيصالها للعراق عن طريق (مرسي العبدلي) الذي يعتبر المنفذ الحدودي الرئيسي بينها وبين العراق. أما بالنسبة للمساعدات المالية للعراق، فقد قامت الكويت بتقديم مبلغ 4 مليار دولار كقرض لمساعدة العراق للتغلب على الأضرار المادية التي لحقت به نتيجة لوقف تصدير النفط العراقي. (احمد، 1992 :100)

قد استمرت الكويت على هذا النهج في سياساتها الخارجية لتؤكد من خلالها على انتمائها الخليجي والعربي، وبما تمتلكه من أدوات مؤثرة في السياسة الخارجية الاقتصادية والسياسية وعسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية الوطنية والعربية.

المطلب الرابع: الأعلام الخارجي ودره في تنفيذ السياسة الخارجية:

يعتبر الإعلام الخارجي جزءا من الأمن الخارجي، إذ لا بد من وجود مكاتب إعلامية تواكب الحدث بشكل صحيح وتبرز دور الكويت وتكون عاملاً مساعداً ورديفاً للسياسة الدبلوماسية الكويتية، ويعد قطاع الإعلام الخارجي جزء من وزارة الإعلام وليس له ميزانية خاصة وتنطبق على العاملين فيه اللوائح العامة للتوظيف في الداخل ولوائح السلك الدبلوماسي في المكاتب الإعلامية في الخارج، ومن الناحية المهنية الإعلام الخارجي له رسالة محددة بتسويق الكويت ثقافيا وحضاريا في الخارج وذراع لدعم التحرك الدبلوماسي الكويتي في العواصم العالمية، وهو من الإعلام الخارجي من الوسائل التي أصبحت الكويت تستخدمها بعد الغزو، لإدراكها لأهمية هذه الوسيلة الخارجية وأداة في السياسة الخارجية وتشكيل الرأي العام الذي يتأثر إلى حد كبير بهذه الأداة .(المري، 2008)

يحمل الأعلام الخارجي لدولة الكويت بعض القضايا في الإستراتيجية لدولة الكويت، ويقوم هذا الإعلام على بمبدأ الالتزام بالإسلام وأسلوب الحياة الكويتية لبناء الفكر والوجدان والقيم

للفرد والمجتمع وهي سياسة إعلامية مبنية على الانفتاح وحرية التعبير والحوار واحترام الرأي الآخر. حيث يسهم في خدمة القضايا التنموية والإسهام في بناء الفرد الكويتي، والمشاركة في الإسهام في سياسية الكويت بالعمل على التأثير في عملية صنع القرارات في المحافل الدولية. كما انه يعمل على أبراز الهوية العربية الكويتية، ويؤكد على أن قوة دولة الكويت هي جزء من الأمة العربية، والتأكيد على الولاء المطلق للوطن، ويهتم بأهمية الوحدة الوطنية.

المبحث الثالث : مقومات القوة في الاقتصاد الكويتي

المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الكويتي

تتميّز الكويت عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي ببعض المؤسّسات التي تُعطي إطاراً هيكليّاً أكثر تنظيماً لاقتصادها، حيث يتواجد فيها حساب ختامي مدقّق من قبل مجلس النواب لميزانية الدّولة، بالإضافة إلى تأسيس صندوق أجيال عريق نسبيّاً يعمل على توفير جزءٍ، ولو كان يسيراً، من إيرادات النفط بشكل أكثر مؤسسة وشفافيّة ممّا هو الحال في باقي دول المجلس. في المقابل، تواجه الكويت تحدّيات تتشابه مع باقي أشقائها من دول المجلس، ولكنها قد تكون أكثر حدّة فيها، وعلى رأس هذه المشاكل هي الاعتماديّة شبه المطلقة على الثروة النّفطية، والتي تشكل أكثر من 95% من إيرادات الدّولة، وتُعتبر هي النّسبة الأعلى بين كلّ دول المجلس، ويشير إقرار مجلس النواب لقانون تعويض القروض في عام2013 ، إلى أنّ هذه الاعتماديّة آخذة في الازدياد، ولذلك، فعلى الرغم من الفائض المالي النّسبي وتقدّمها على باقي دول المجلس في مجال الاستثمار بعيد المدى لجزء من الإيرادات النفطية؛ تبقى الكويت أكثر دولة في الخليج تعتمد بشكل مباشر على الإيرادات النّفطيّة، ممّا يجعل الخلل الإنتاجي–

الاقتصادي هاجساً مستفحلا، وقد يكون التّحدي الأكبر الذي يواجه الكويت والدول العربية في المجلس على المدى المتوسط والبعيد. (مركز الخليج لسياسات التنمية: 2014)

يعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط، وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم، إذ يتمتع بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد قوي إقليمياً وعالمياً، ويعتبر الاقتصاد الكويتي اقتصاداً صغيراً مفتوحاً نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية. يُشكل احتياطي النفط الخام في الكويت حوالي 96 مليار برميل(15) كم³ أي قرابة 10% من الاحتياطي العالمي في عام 2010. وتعد أحد أغنى الدول في العالمين العربي والإسلامي . وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى معدلاته في سبعينات القرن العشرين عندما سجّل 439% لكن هذه السرعة في النمو الاقتصادي ظهرت على أنها غير ملائمة، إذ أن النسبة عادت وانكمشت لتبلغ 58% في الثمانينات .إلا أن الطلب المتزايد على النفط ساعد على رفع المعدل مجددا إلى 91% خلال التسعينات، يُعد التنويع مسألة طويلة الأمد بالنسبة لهذا الاقتصاد المكشوف المعرّض. وقامت الحكومة الكويتية، ولا تزال بالعديد من الإصلاحات للقطاع الاقتصادي، فقد افتتحت أول منطقة تجارية حرة في الكويت عام 1999، وما زالت تتناقش مع شركات النفط الأجنبية لتطوير الميادين في القسم الشمالي من البلد (عيد السلام، 2010)

تعد المياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد، أما بقية المصادر فهي قائمة بسبب تدخل الإنسان، بالإضافة لامتلاك واهتمام الكويت منذ القدم بثروتها السمكية والحيوانية والزراعية، كما تملك الكويت خامس أكبر صندوق سيادي في العالم والذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، ويعد هذا الصندوق أقدم الصناديق السيادية في العالم، حيث أنشئ عام 1953، ويملك ما يقارب 210 مليار دولار من الأصول (140٪ من الناتج المحلي)، وبلغت 20 مليارا و690 مليون دينار، وسجلت الإيرادات النفطية 18805.7 ملايين دينار بنسبة 94% من جملة الإيرادات، بينما بلغت تقديرات الإيرادات غير النفطية 1263.3 مليون دينار بنسبة 6.% وقدرت الميزانية على أساس 75 دولارا للبرميل وحجم إنتاج 2.7 مليون برميل يوميا، وبحسب بيان المجلس تم استقطاع مبلغ 5017.3 مليون دينار لصندوق الأجيال القادمة، وقدر دعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بمبلغ 5 مليارات و107 ملايين دينار بزيادة قدرها 291.5 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/2013 بنسبة 6.1 .%.(دويتشة بنك، 2007)

المطلب الثاني : عناصر القوة في الاقتصاد الكويتي

قدرت الإيرادات لميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية الكويتية خلال السنة المالية 2014–2015 بمبلغ 20.07 مليار دينار كويتي (نحو 71.2 مليار دولار أميركي) بزيادة مقدارها 10.9 في المائة عن تقديرات السنة المالية 2013–2014، وبلغت تقديرات الإيرادات النفطية 18.81 مليار دينار كويتي (نحو 66.7 مليار دولار أميركي) بزيادة 11.39 في المائة، إذ تساهم الإيرادات النفطية في الموازنة العامة بنسبة 93.71 في المائة من إجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2014–2015 بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة 2013–2014 بنسبة 93.30 في المائة. وبلغت تقديرات قيمة المصروفات في الميزانية 21.68 مليار دينار (نحو 77 مليار دولار أميركي) موزعة على أبواب الميزانية الخمسة، حيث

قدر إجمالي اعتمادات الباب الأول المخصصة لرواتب الوزارات والإدارات الحكومية 5.586 مليار دينار كويتي (نحو 19.8 مليار دولار أميركي).

بلغت اعتمادات الباب الثاني المخصص للمستلزمات السلعية والخدمات 3.917 مليار دينار كويتي (نحو 13.87 مليار دولار أميركي) بمعدل زيادة عن اعتمادات السنة المالية 2013–2014 بنسبة 1.1 في المائة.وبلغت اعتمادات الباب الثالث المتعلق بوسائل النقل والمعدات والتجهيزات 389.4 مليون دينار كويتي (نحو 1.38 مليار دولار أميركي) بانخفاض نسبته 17.63 في المائة عن اعتمادات السنة المالية السابقة، أما اعتمادات الباب الرابع المخصص للمشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة فبلغت 1.758 مليار دينار كويتي (نحو 6.23 مليار دولار أميركي) بانخفاض بلغ 20.1 في المائة، وبلغت اعتمادات الباب الخامس المخصصة للمصروفات المختلفة والمدفوعات 10.13 مليار دينار كويتي (نحو 36 مليار دولار أميركي) بزيادة قدرها 8.25 في المائة.(العيسى، 2014: 23)

تعتمد الحكومة في إنفاقها العام على الإيرادات التي تأتي من عمليات تصدير النفط الخام، في الوقت الذي يرتكز الإنفاق العام للدولة في الإنفاق الجاري والذي يصعب تخفيضه، كما أن السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة تتسم بالامان ويتم تقديمها بصورة مجانية أو بدعم مالي كبير، وهو ما يجعل سعرها يختلف بصورة جوهرية عن تكلفتها الحقيقية على الدولة، نظرا لان الحكومة لا تجمع إلا قدرا محدودا جدا من الضرائب ، فإن هذا الوضع يجعل المالية العامة للدولة عرضة للتقلب بشكل مستمر مع اتجاهات السوق العالمي للنفط الخام، كما أن مثل هذا الاختلاف بين طبيعة الإيرادات العامة وطبيعة النفقات العامة يزيد من المخاطر المالية للدولة عندما تميل الإيرادات العامة نحو التراجع.

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للتنمية حتى عام 2035 في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الفرد، وان يقود القطاع الخاص التنمية وفق آليات محفزة، ودعم التنمية البشرية والمجتمعية، وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية، والإدارة الحكومية الفعالة، وتعزيز الهوية الإسلامية والعربية، ووفقا لاستراتيجية صندوق النقد الدولي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية لدولة الكويت خلال الفترة من 2013–2019، يتوقع أن يتزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2007) من 20.6 مليار دينار في 2013 إلى 25.1 مليار دينار في 2019، إلى 3.9% في 2019، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن يتزايد من 51.5 مليار دينار في 2013 إلى 59.6 مليار دينار في 2019، وبسبب النمو السكاني الكبير يتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من 1324.4 دينارا (47639 دولار أمريكي) في عام 2013 إلى 12935.1 دينار (46540.3 دولار أمريكي) في عام 2019.(البنك المركزي الكويتي، 2014)

وفي ضوء السياسات الاقتصادية للكويت يمكن أن يتزايد الاستثمار المحلي في دولة الكويت كنسبة من الناتج المحلي من 16.4% في عام 2013 إلى 25.6% في عام 2019، في الوقت الذي يتراجع فيه الادخار الوطني كنسبة من الناتج من 55.2% عام 2013 إلى 50.7% في عام 2019، كما يتوقع أن يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وان ارتفع من 2.7% في عام 2013 إلى 4% في المتوسط خلال السنوات 2015–2019، بينما استقرت معدلات البطالة عند مستوى 2.1% حتى العام 2019، كذلك من المتوقع استمرار النمو السكاني في الدولة بحيث يرتفع عدد سكان من 3.9 مليون نسمة في 2013 الى 4.6 مليون نسمة في 2019، بما يترتب عليه استمرار الضغوط على البنية التحتية والخدمات وسوق العمل.

بالنسبة لنمو الإنتاج في الكويت ووفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 51289.6 مليون دينار في 2012 بمعدل نمو 15.7% عن العام 2011، فإذا ما أضيف إليها صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (الفرق بين دخول عوامل الإنتاج الكويتية العاملة في الخارج، ودخول عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في الكويت)، فإن الناتج القومي للكويت في عام 2012 يرتفع الى53862.6 مليون دينار، كذلك بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي في ذات العام 19124.2 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه صافي الادخار 26988.3 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه صافي التكوين الرأسمالي 4816.3 مليون دينار. (البنك المركزي الكويتي، 2014)

يشير التحليل للمالية العامة للدولة أن الإيرادات العامة تزايدت من 4965 مليون دينار (أو ما يعادل 47.8% من الناتج المحلي) عام 2000، 2001 إلى 32008 مليون دينار (أو ما يعادل 59% من الناتج المحلي) عام 2012،2013، بمعدل نمو متوسط بلغ 16.2% خلال الفترة ، غير أن الإيرادات العامة للدولة، على الرغم من ارتفاعها، تميل إلى التركيز في مصدر واحد وهو الإيرادات النفطية، والتي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من 84.8% عام 2001،2002، إلى 94.5 % عام 2011،2012، وفي المتوسط تمثل الإيرادات النفطية 91.8 % من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000،2013 في ذات الوقت تراجعت نسبة الإيرادات غير النفطية من 15.2% من إجمالي الإيرادات العامة عام 2001،2002 إلى 5.5% فقط عام 2011، 2012، على الرغم من زيادتها من الناحية المطلقة، وفي المتوسط بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 8.2% خلال الفترة من 2000–2013، وهي تطورات لا تضمن الاستقرار المطلوب في الإيرادات العامة للدولة، حيث تتقلب الإيرادات النفطية بشكل واضح مع تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي للنفط الخام.(تقرير البنك المركزي، 2014)

تواجه المالية العامة لدولة الكويت عدة تحديات أهمها استمرار زيادة المصروفات الجارية على النحو الذي يؤدي إلى إضافة أعباء دائمة سوف يكون التخلص منها مكلفا للغاية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، بصفة خاصة تزايد الإنفاق على الدعم، من ناحية أخرى تتزايد تحديات النفط والغاز الصخري على الإيرادات النفطية، فضلا عن ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاديات المتقدمة.

قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيله خلال السنة المالية 14-2015 بمبلغ 20069040000 دينار بزيادة مقدارها 1973157000 دينار، وتقديرات السنة المالية 13-2014 والبالغة 18095883000 دينار أي بنسبة 10.90%، وقد بلغت تقديرات الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2014-2015 مبلغ 18805673000 دينار بزيادة مقدارها 1922531000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2013-2014 والبالغة 16883142000 دينار بنسبة 11.39%، وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة 93.71% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 14-2015، بنما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 13-2014 بنسبة 93.30%. وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: (وزارة المالية الكويتية، 2015)

- حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك 2.700مليون برميل /اليوم
- سعر البرميل 75 دولار أمريكي /برميل
- سعر الصرف 286 فلس / دولار أمريكي.
- السنة المالية 2014-2015 365 يوم
- خصم تكاليف الإنتاج المقدرة بمبلغ 2483 مليون دينار

تتمثل الإيرادات غير النفطية في ضريبة الدخل من غير شركات النفط، والضرائب والرسوم على الممتلكات، ورسوم القيد والتسجيل، والضرائب والرسوم المتنوعة والإيرادات الرأسمالية، وقد قدرت بمبلغ 1.263.367.000 دينار، بزيادة قدرها 50.626.000 دينار عن تقديرات السنة المالية 13-2014، والمقدرة بمبلغ 1.212.741.000 دينار، أي بنسبة زيادة 4.17%، وتساهم الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.29% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 14-2015، بينما كانت مساهمتها من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 13-2014 بنسبة 6.70%. ويشير الجدول التالي الى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(مليار دينار)، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وإجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للفترة 2010-2019.

جدول رقم (1)

توقعات الأداء الاقتصادي للكويت وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)	18.1	19.2	20.4	20.6	21.1	21.8	22.4	23.3	24.2	25.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	-2.4	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0	3.0	3.9	3.9	3.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	34.4	44.3	51.3	51.5	51.5	51.8	52.5	54.3	56.6	59.3
إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	20.3	16.4	15.1	16.4	15.2	20.2	21.2	22.4	24.0	25.6
إجمالي الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	52.6	59.5	58.3	55.2	55.6	54.4	53.3	53.2	51.9	50.7

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي 2014.

الفصل الثالث

المساعدات الخارجية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الكويتية في الفترة 2006-2014

تسعى السياسة الخارجية للدول إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة ، وهذه الأهداف لا تتغير أبدًا، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية. وعند الحديث عن توجهات الدولة ورؤيتها للأحداث السياسية والأزمات التي تنشأ، فإنها تبني مواقفها وتوجهاتها على جملة المتغيرات والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية.

تمثل المعونات الاقتصادية أداة هامة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول التي تقدمها لها. وتعتبر الأداة الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، نتيجة للمعطيات الاقتصادية المتاحة لها، حيث الثروة المالية الضخمة المتدفقة من عوائد النفط تعتبر المصدر الرئيسي والأساسي للاقتصاد الكويتي. وقد أسهمت الثروة البترولية في فتح مجالات مؤثرة أمام السياسة الخارجية للكويت، كما أتاحت للكويت توظيف العوائد البترولية لخدمة مصالحها القومية، عن طريق بناء علاقات مميزة من شانها ان تسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. من هنا بدأت الكويت في رسم سياسة مالية لخدمة أغراضها السياسية، وقد تمثلت هذه السياسة بسياسة المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها الكويت من خلال الصندوق الكويتي للدول العربية والإسلامية والصديقة (دول العالم الثالث). **سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:**

المبحث الأول:أجهزة ومؤسسات صنع القرار في الكويت

المبحث الثاني: أهداف ودوافع المساعدات الخارجية الكويتية

المبحث الثالث: تطور المساعدات الخارجية الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014.

المبحث الأول:أجهزة ومؤسسات صنع القرار في الكويت:

اتبعت الكويت نظام سياسي وسطي يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطاف اكبر نحو البرلماني، انطلاقا من كون النظام الرئاسي اقرب للتطبيق كاملاً في الجمهوريات، وان جوهره في إن رئيس الدولة يُنتخب من الشعب لبضع سنوات، ويكون مسؤولاً أمامه بل وأمام ممثليه.(قلعجي،1975: 57)

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أجهزة ومؤسسات صنع القرار

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية في دولة الكويت

المطلب الأول: أجهزة ومؤسسات صنع القرار:

تقوم عملية صنع القرار في دولة الكويت على مجموعة من القواعد والمرتكزات المرتبطة بصانع القرار الكويتي، وتسير وفق نسق معين بما يضمن تحقيق المصالح العامة للدولة، ومن أهم أجهزة صنع القرار في الكويت ما يلي: (قلعجي،1975 :57)

- الأمير: يعتبر الأمير السلطة الأعلى في البلاد ويضطلع بمهام واختصاصات ويتمتع بصلاحيات تفوق أي مؤسسة أو سلطة أخرى في الدولة، وتشمل اختصاصاته وصلاحياته جوانب تشريعية وتنفيذية على حد سواء، فضلاً عن ذلك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء، والوزراء وله أن يعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس

الوزراء، وللأمير أن يعلن الأحكام العرفية وحق إبرام المعاهدات ويتمتع بحصانة، فذاته مصونة لا تمس كما لا يجوز مخاصمته باسمه أمام المحاكم.

- ولي العهد: ينوب ولي العهد عن الأمير في ممارسة صلاحياته الدستورية في حال تغيبه خارج الدولة، وللأمير أن يستعين بولي العهد في أي أمر من الأمور الداخلية في صلاحيات رئيس الدولة الدستورية، ويمارس ولي العهد في دولة الكويت منذ إعلان الدستور 1962م سلطات رئيس مجلس الوزراء، دون أن تكون هناك أية نصوص قانونية في الدستور تقضي بذلك، مما يجعل هذا الأمر عرفا يمكن الأخذ به أو تجاوزه، لا نصا يقضي بأن يكون رئيس الوزراء ولياً للعهد بصورة إلزامية.

- مجلس الأمة: مؤسسة منتخبة من الشعب، ويتمتع بصلاحيات واسعة رقابية وتشريعية، ويشرف على أعمال الحكومة وله حق سحب الثقة منها متضامنة أو من كل وزير على حدة، ولا قيد على صلاحيات واختصاصات المجلس سوى المسؤولية أمام الشعب، ويتمتع الأمير بصلاحية حل المجلس إذا ما وصلت العلاقة بينه وبين الحكومة إلى طريق مسدود وأصبح من الصعب التعاون بينهما.

- مجلس الوزراء: يتولى مجلس الوزراء مهام خطيرة في واقع النظام القائم بدولة الكويت شأنه في ذلك شأن المجالس الوزارية في بقية النظم الديمقراطية البرلمانية فهو الذي يهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية(راشد، 2005 :30).

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية في دولة الكويت

جعل الدستور من مجلس الأمة السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصلي في عملية التشريع، وقد منحه الدستور حق اقتراح القوانين خصوصاً في تشريعات الشؤون المالية وحق إبداء الرغبات والقرارات ومناقشتها والتصويت عليها سلبا أو إيجابا، وعلى الرغم مما لرئيس الدولة من اختصاصات تشريعية جعلته طرفا في هذه العملية وفق نصوص مواده إلا أن ذلك لا يعني أن العملية التشريعية مشتركة بينه وبين مجلس الأمة، فالمجلس وحده يملك سلطة التشريع في مجال القوانين العادية فللمجلس حق اقتراح القوانين ومناقشتها والإقرار والتصويت، أما مجلس الوزراء فيحدد سياسة الدولة الداخلية والخارجية بالاشتراك مع رئيس الدولة، وتشمل صلاحياته في ما تشمله إبرام المعاهدات، وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين.

تخضع صناعة السياسة الخارجية في الكويت لسيطرة شبه كاملة من السلطة التنفيذية، وفي الحالة الكويتية فإن هذه السيطرة تتركز بالدرجة الأولى في الأمير وولي عهده وكثيراً ما كان ولي العهد يتولى بنفسه تنفيذها، ومع مستجدات الحالة الصحية للأمير الشيخ جابر الأحمد ثم ولي العهد الشيخ سعد العبد الله، اتسعت مساحة الدور الذي يلعبه وزير الخارجية سابقاً الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح أمير دولة الكويت، مع ملاحظة أن ذلك ليس بحكم صلاحيات المنصب وإنما بحكم مكانة الشيخ صباح كفرد في العائلة الحاكمة (لذلك وجبت الإشارة إلى أسماء الأشخاص وعدم الاكتفاء بالمناصب)، وموقعه في هيراركية الحكم القائمة على الترتيب وفق معايير عائلية وعشائرية وقبلية، ولذا فإن اتساع نطاق دور الشيخ صباح يشمل السياسات الداخلية ولا يقتصر على الخارجية وحسب، وانه يقوم رسميا بدور رئيس الوزراء (بالإنابة) خصوصا في الفترات التي يكون فيها الشيخ سعد خارج الكويت للاستشفاء أو للنقاهة،

كما كثيرا ما يتولى المهمة ذاتها فعلياً أثناء وجوده في الكويت باعتباره النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. (راشد، 2005 :30)

تكتسب عملية صنع القرار في السياسة الخارجية أهمية كبيرة وتتحدد مستويات ومراحل صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية بالمستويات التالية:-

المستوى الأول:

يختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية توجيهات أمير البلاد فيما يتعلق بمواقف الكويت تجاه مختلف القضايا.

المستوى الثاني

يختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، وتناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويت طرفًا فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث

يتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع

وهو مجلس الأمة الذي يلعب الدور المؤثر في حركة السياسة الخارجية الكويتية رغما لأزمات السياسية العديدة التي نشبت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير سياسيًا والتهديد في بعض الأحيان بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة. (المري،2007، 45).

إذا كانت السياسة الخارجية هي: مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية. فإن تنفيذ هذه الأهداف يتطلب دون شك وسائل معينة من شأنها أن تمكن الدولة من تحقيق أهدافها القومية.

أن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول تكاد تكون محدودة إلا أن الدول تختلف من حيث أخذها بهذه الوسائل كماً ونوعاً، نتيجة للمعطيات والظروف المتاحة لها، وتعطي السياسة الخارجية الكويتية اهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. اعتقاداً من صانعي سياسة الكويت الخارجية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كافي بتحقيق أهداف السياسية الخارجية بصورة تتناسب وطبيعة قدرات الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل ثلاث كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية لها.

وتتمثل هذه الوسائل الثلاث بما يلي:

- مساعدات المالية والاقتصادية.
- الوساطة والمساعي الحميدة.
- المساعدات العسكرية.
- الإعلام الخارجي.

المبحث الثاني: أهداف ودوافع المساعدات الخارجية الكويتية

تهدف السياسة الخارجية الكويتية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتبط بشكل رئيسي في ترسيخ قواعد دولة الكويت وتحقيق أهدافها، لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الأمن الوطني والدفاع عن مكتسباتها وتحسين صورتها لدى العالم.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أهداف المساعدات الخارجية الكويتية

المطلب الثاني: المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية

المطلب الأول: أهداف المساعدات الخارجية الكويتية

تهدف المساعدات الكويتية في كل أطوارها إلى:

1- تأكيد انتماء الكويت العربي الإسلامي والإنساني ويأتي ذلك من خلال عدم اقتران مساعداتها إلى الدول المختلفة بشروط سياسية.

2- تأكيد التعاون الدولي بدعم مسيرة السلام ومسيرة التنمية الدولية من خلال منظمات الأمم المتحدة المختلفة.

3- ترسيخ علاقات التعاون والمصالح المتبادلة مع كافة البلدان الصديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية.

4- مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة الإنسانية.

5- الإسهام الفاعل في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها البلدان الصديقة خاصة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.(مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 164)

استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية تجاه العراق، حيث كانت من أهم الأدوات التي استخدمتها بجانب الأداة الدبلوماسية من خلال تقديم الدعم المالي للعراق أثناء حربها مع إيران والذي وصل إلى ما يقارب (15.3) مليار دولار، وقد قدمت الكويت مبلغ (30) مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام 1963، وكذلك بخصوص الأزمات الحدودية بين البلدين، فخلال الأزمة الحدودية عام 1967 قدمت الكويت مبلغ (25) مليون دينار كويتي لدعم مشاريع تنموية بالعراق مقابل انسحابه من الأراضي الكويتية، وكذلك الحال عام 1973، ولهذا تعد الأداة

الاقتصادية من أهم الأدوات التي استخدمتها الكويت مع العراق من خلال حل المشكلات الحدودية بين البلدين وضمان سلامة الحدود الكويتية.(المرزوق، 2003: 66)

وعندما كان الهدف الذي أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية من اجله في 1961/12/31، مساعدة الدول العربية المحتاجة وبعد ذلك شمل الدول الإسلامية وتعداها إلى دول العالم الأخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية واروبا، ومما لا شك فيه أن الغرض من إنشاء الصندوق هو مساعدة الدول المتاحة، إلا أن بعض من الدول تستخدم هذا الصندوق لتحقيق أهدافها السياسية بما يتلائم مع أهداف سياستها الخارجية، وليس كما يذكر بعض الكتاب بأن الهدف من إنشاء الصندوق هو إعادة توزيع ثروة الكويت المالية بين الأقطار في العالم العربي.(اسيري، 1992: 54)

تختلف دوافع المساعدات الخارجية للكويت اختلافاً جوهرياً عن دوافع الدول الصناعية او الدول الاشتراكية ويأتي في مقدمة هذه الدوافع مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تختلف طبيعتها عن الدوافع السياسية للدول الصناعية، ومن أهم تلك الدوافع ما يلي:

1- روابط الإخوة بين أقطار الخليج العربي وغيرها من الدول العربية والتي تعزى الى أسباب قومية ودينية.

2- الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم امن وسلامة واستقلال الكويت.

3- إدراك الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.

4- الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.

5- تطوير مناخ مناسب لاجتذاب رؤوس الأموال الكويتية وتوفير الشروط اللازمة لتدعيم فرص نجاح المشاريع والاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والمستثمرين الكويتيين.

6- الرغبة في تعزيز مركز ونفوذ الكويت على الصعيد العالمي.

7- الاهتمام بتدعيم التضامن بين دول العالم الثالث.

بالرغم من أن هذه الدوافع مترابطة ومتداخلة في بعض الحالات إلا أن هناك دوافع رئيسية ومشروعة تحتل أهمية قصوى في تفكير السلطات الكويتية المعنية، يأتي في مقدمتها تدعيم أمن واستقرار الكويت وتوفير التأييد اللازم للقضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية، إضافة إلى الحصول على التجاوب اللازم مع تطلعات دول الخليج بصفة خاصة ودول الأوبك بصفة عامة في جهودها لحماية ثروتها القومية وزيادة ايرادتها من النفط. (الخجا، 1984: 61)

خلقت المساعدات مردوداً سياسياً لدولة الكويت ،إلا أن طبيعة السياسة التي يتبعها الصندوق الكويتي في مجال المعونات الخارجية هي دون المستوى المطلوب، ويعتريها بعض السلبيات التي تقف حائلاً أمام اتساع رقعة المكاسب السياسية التي يمكن أن تجنبها الكويت من خلال المساعدات المالية والاقتصادية، ومن هذه السلبيات:

أولاً: أن هذه المساعدات والمعونات تعتمد على العوائد النفطية (البترول) وهو مصدر ناضب، لهذا فهي تختلف بشكل رئيسي وجوهري عن المساعدات الغربية القائمة على دخل متنامي ناتج عن القاعدة الاقتصادية الصلبة والقوة الاقتصادية للدولة الغربية.

ثانياً: أن المساعدات الكويتية والعربية في آن واحد لا تهدف إلى خدمة المصالح التجارية أو فتح أسواق في الدول النامية للبضائع والخدمات العربية.

ثالثـاً: أفادت المساعدات الكويتية والعربية أيضـاً الدول الصناعية، حيث أن جزءاً رئيسياً منها كان يستخدم لتمويل شراء بضائع وخدمات غربية. وهذا يعني غياب التنسيق بين الدول العربية من أجل تخطيط سياسة اقتصادية تعود عليها بالنفع من خلال الاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على البضائع والخدمات الغربية.

رابعاً: يتم طرح المشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي عن طريق العطاءات والمناقصات المفتوحة لجميع دول العالم. وغير محصورة في الدول العربية أو الدول النامية، وهذا يفتح المجال أمام الشركات العالمية التي سوف يكون لها الحظ الأوفر في تنفيذ هذه المشاريع عن طريق العطاءات نتيجة لما تملكه من قدرات علمية ومالية وفنية.

خامسـاً: أن المردود السياسي الذي يمكن أن تحققه سياسة المعونات الخارجية للكويت مرهون باستمرار تدفق المساعدات، وان أي انقطاع لهذه المساعدات أو تغير تحت أي ظرف من الظروف من شأنه أن يحدث أثاراً عكسية على طبيعة العلاقة بين الكويت والدول المستفيدة من هذه المساعدات، إضافة إلى أن الدول المستفيدة من هذه المساعدات قد تضطر نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق الكويتي.

ولا يعني هذا عدم جدوى سياسة المساعدات الخارجية كما أنه لا يعني اعتبارها أداة غير فعالة أو أنها ذات تأثير غير إيجابي على الوضع السياسي للدولة المقدمة لهذه المساعدات. بل أن دبلوماسية المساعدات الاقتصادية أصبحت عنصراً هاماً في العلاقات الدولية وذا تأثير فعال في تحقيق المصالح القومية للدولة المانحة للمساعدات، إلا أن طبيعة السياسية التي ينطلق منها الصندوق الكويتي في تقديمه للمساعدات المالية والاقتصادية، ليست كافية في استثمار هذه الإدارة الفعالة من أجل تحقيق أهداف سياسية تخدم مصلحة الكويت قومياً، وإقليمياً ودولياً. كما

هو الحال في الدول الغربية التي تسخر هذه الأداة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لسياسة واضحة تخدم مصالحها القومية داخلياً وخارجياً.

المطلب الثاني: المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية:

هناك بعض المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها لنجاح الكويت في مردودها السياسي من المساعدات المالية، وهي:

1- اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات الأجنبية، خصوصاً من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، وبلغت تلك النسبة بين 1974 و1976 أكثر من 11% من الدخل القومي الكويتي وهي نسبة لم بعرفها من قبل، وتتجاوز ما يقاربها في الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفاً.

2- المركز المرموق الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسببه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.

3- التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية السياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.

4- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5- ما يلاقيه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل اغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

بالرغم من أهمية هذه المزايا، إلا انه من الصعب قياسها كمياً، كما من الصعوبة أن يحدد إلى أي مدى يمكن أن تعزى تلك المزايا إلى ما تقدمه الكويت من مساعدات بمعزل عن اعتبارات

أخرى مثل حياد الكويت ومركزها الدولي أو حنكة ومهارة السياسيين الكويتيين.(الخجا، 1984: 61)

يستدعي تقويم المردود السياسي لمساعدات الصندوق مقارنته بالتكلفة الاقتصادية للمساعدات الممنوحة، وتتمثل هذه التكلفة أساسا بالفرق بين معدل العائد على السندات طويلة الأمد المقومة بالدينار الكويتي من ناحية، ومتوسط الفائدة على صافي القروض المسحوبة وغير المسددة من ناحية أخرى، فإن كان معدل العائد المذكور 8% سنوياً مثلا ومتوسط الفائدة 3%، فإن التكلفة الاقتصادية للقروض ستكون نحو 5% سنوياً، واستناداً إلى هذه الافتراضات تقدر التكلفة الاقتصادية السنوية لمساعدات الصندوق الكويتي بين عام 1963/1962 و 2983/1982، بحوالي 140 مليون دينار أي ما يمثل نحو ربع قيمة القروض المسحوبة فعلاً.(الفقير، 11995: 62) أن المردود السياسي للمساعدات سيستمر بالتحقق طالما أن هناك تدفقاً في المساعدات بما يكفي لاستمرار تأييد عدد من الدول المستفيدة ورغبتها في التعاون والوفاء بالتزاماتها، إلا أن انقطاعها أو انخفاضها قد يكون له آثار عكسية ذات أهمية كبيرة، ولهذا فإن الأمر يستدعي عرض بعض النواحي السلبية الأخرى:

1- إن اتفاقات القروض تتضمن شروطاً خاصة تتعلق بتنفيذ المشاريع وإدارتها وتشغيلها على الوجه الأفضل، لكن كثيراً ما يترتب على تلك الشروط بعض الحساسيات من وجهة نظر الدول المستفيدة سواء في مرحلة المفاوضات آو في مرحلة المتابعة، بالرغم مما يتميز به أسلوب العمل في الصندوق من مرونة.

2- اضطرار الكويت بسبب تطور أوضاع سوق النفط العالمية أو ارتفاع احتياجاتها الداخلية للموارد إلى الحد من حجم مساعداتها الخارجية، مما قد يؤدي إلى نشوء تدفق الموارد بالاتجاه المعاكس، أي أن يكون صافي تدفق الموارد لصالح الكويت.

3- تضطر الدول المستفيدة إلى عدم الوفاء بالتزاماتها نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية وذلك بالرغم من أن المساعدات الكويتية لتلك الدول تشتمل على عنصر منح كبير، وان الصندوق الكويتي يصر في جميع الحالات على الوفاء بالالتزامات وفقاً لما تنص عليه اتفاقات القروض ولا يقبل بإعادة جدولة القروض مهما كان الأمر، ومع إن لمساعدات الكويت وضعها الخاص فإن الأثر السلبي لإيقاف الصرف من القروض بسبب الإخلال بأحد شروط اتفاق القرض أمر يصعب تجنبه.

يتبين مما سبق أن المردود السياسي من المساعدات يفوق إلى حد بعيد النواحي السلبية التي تقدمت الإشارة إليها.(الخجا، 1984: 62)

المبحث الثالث: تطور المساعدات الخارجية الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014.

حرصت الكويت على توطيد العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وذلك في إطار إدراكها لأهمية هذه العلاقات في تعزيز العلاقات بين الدول العربية وحماية أمنها الوطني، لذا حرصت الكويت على تقديم المساعدات المالية وتقديم المنح والقروض لتعزيز التعاون العربي في مختلف المجالات.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع المساعدات الكويتية للدول العربية

المطلب الثاني: مجالات المساعدات الكويتية

المطلب الثالث: لمحة عن الصندوق الكويتي للتنمية العربية

المطلب الأول: واقع المساعدات الكويتية للدول العربية

تمثلت المساعدات الخارجية في فترة الثمانينات بتوزيع المبلغ (11.2) مليار دولار لدول المواجهة والقضية الفلسطينية، (15.3) مليار دولار للعراق وينقسم هذا المبلغ إلى (8.1) مليار دولار نقداً و(7.2) مليار دولار من بيع النفط لصالح العراق، ودفعت مساهمات إلى مصر قبل عام 1979 ووصلت إلى (2.4) مليار دولار، وحصلت الأردن على (1.96) مليار دولار، وتلقت منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (920) مليون دولار بالإضافة إلى هذه المبلغ فإن (3.24) مليار دولار من المساهمات توزعت فيما بين هذه الدول والمنظمات.(اسيري، 1992: 116)

قام الصندوق الكويتي 2013/2012 بتقديم القروض للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية التي تقدمت بها الدول النامية، وذلك بعد تقييم تلك المشروعات من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من جدواها وأثرها على اقتصاديات الدول المعنية. كما قام الصندوق خلال السنة المالية بتقديم المساعدات الفنية لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الإنمائية، ولدعم وتعزيز قدرة الدول والمؤسسات المستفيدة من هذه المساعدات لتمكينها من تطوير الكفاءات الفنية والإدارية وتحسين مستويات أدائها. استمر الصندوق بمتابعة المشروعات قيد التنفيذ مع تقديم النصح والمشورة للدول المستفيدة لمساعدتها في تحقيق أهداف المشروعات الإنمائية التي سبق له أن أسهم في تمويلها. كما قام الصندوق كذلك خلال السنة المالية المشار إليها بالمساهمة المالية في موارد ومؤسسات إنمائية.

شمل عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال عام 2013 أكثر من 25 قرضا، بلغت قيمتها الإجمالية 211مليون دينار كويتي سلمت قطاعات النقل والطاقة والصناعة والزراعة والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى قطاع المشروعات الاجتماعية وقطاعات أخرى، وقد استفادت من تلك القروض 6 دول عربية و12دولة أفريقية و 3 دول في شرق و جنوب أسيا والمحيط الهادي، و دولة واحدة في دول وسط آسيا وأوروبا، ودولة واحدة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وقد بلغ نسيب الدول العربية من قيمة تلك القروض21.59%، ونسيب الدول الأفريقية 39.25%، ونسيب دول شرق و جنوب أسيا والمحيط الهادي 10.7 % ونسيب دول وسط آسيا وأوروبا 74.4 %، ونسيب دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 55.3 %.(تقرير صندوق الكويت للتنمية ،2014)

ومن حيث التوزيع القطاعي لتلك القروض، فقد احتل قطاع الطاقة المرتبة الأولى إذ بلغ نسيبه 47.45 % من إجمالي القروض المعقودة ، يليه قطاع النقل بنسبة 50.37 %، ثم قطاع المياه و الصرف الصحي بنسبة 95.4 % وثم قطاع الصناعة 26.4 %، والقطاع الاجتماعي بنسبة 79.3 %، والقطاع الزراعي 90.1%، والقطاعات الأخرى بنسبة 13.2 % .

قُدمت هذه القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجال تلك القروض ما بين 18 سنه و28 سنه ، وتراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد القروض من 3 سنوات أإلى 6 سنوات ، بينما تراوحت الفائدة على تلك القروض بما في ذلك نسبة قدرها 5.0 % كمصاريف إدارية ما بين 5.1 % و 5.3 %، وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عن سر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 83.39 % إلى 63.58 % .(تقرير صندوق الكويت للتنمية ،2014)

وإلى جانب القروض ، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2013/2012 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 849 ألف دينار كويتي، استفادت منها أربع دول ومؤسستين، وقام الصندوق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات.

يعمل الصندوق على تقديم 250 مليون دينار كويتي كقروض في السنة المالية (2015 /2016)، وستكون حصة الدول العربية أكثر من النصف ، وستحصل مصر على 300 مليون دولار أمريكي سنويا على مدى الخمس سنوات المقبلة أي بإجمالي مبلغ قدره 5ر1 مليار دولار ، ويتعاون الصندوق مع المؤسسات الأخرى ويعقد اجتماعات نصف سنوية على مستوى مديري العمليات في الهيئات المالية واجتماعات سنوية بين جميع المؤسسات التنموية

العربية والصناديق التنموية في الكويت والسعودية و(أبو ظبي) والبنك الإسلامي وصندوق (اوفيد) التابعة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) النفطية والمصرف العربي.ويوضح الجدول التالي الدول العربية التي حصلت على قروض من دولة الكويت، وكذلك حجم هذه القروض وعددها بما يعبر عن شمولية هذه المساعدات لمعظم الدول العربية.

جدول (2)

التوزيع الإجمالي لقروض الصندوق حسب الدول المستفيدة حتى 2012-2013

الرقم	الدولة	العدد	القيمة (مليون دينار)
1.	الأردن	26	171.793
2.	البحرين	17	162.018
3.	تونس	31	139.475
4.	الجزائر	4	21.880
5.	جزر القمر	4	6.672
6.	جيبوتي	12	40.237
7.	السودان	24	227.378
8.	سوريا	28	332.913
9.	الصومال	4	29.715
10.	العراق	2	6.386
11.	عُمان	23	194.579
12.	لبنان	20	205.140
13.	مصر	36	600.586
14.	المغرب	37	387.815
15.	موريتانيا	18	107.299
16.	اليمن	33	118.953
المجموع		319	2.752.839

المصدر :الصندوق ، مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الدولي للتنمية العدد63 فبراير 2012

تطور المساعدات الاقتصادية الكويتية 1980-2010

شهدت فترة الثمانينيات من القرن العشرين نمواً واسعاً في اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية الخارجية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث ارتفع إجمالي القروض الملتزم بها الصندوق من 2.166 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة المالية (1980/1979)إلى 6.022 مليون دولار مع نهاية السنة المالية (1991/1990) ، وارتفع عدد الدول المستفيدة من هذه القروض من 50 دولة إلى 64 دولة، ويمكن أن يعزى هذا التوسع في نشاط الصندوق خلال الثمانيات من القرن العشرين، إلى الطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة وخصوصاً في بدايات الثمانينيات، إضافة إلى تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات الإيرانية خلال هذه الفترة، حيث أرادت الدبلوماسية الكويتية زيادة رقعة العلاقات الكويتية الخارجية ، لضمان المزيد من التأييد والدعم للكويت وقضايا الإقليمية، إضافة لاستغلال الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في دعم الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث.

يقول "روبرت ماكنمارا" الرئيس الأسبق للبنك الدولي في تقديمه لكتاب "مايكل ماكينون" "التعاون من اجل التنمية" في وصفه لانفتاح المساعدات الاقتصادية الكويتية على العالم " بفتح الصندوق على العالم النامي برمته، واستمر في التوسع، وبدأ الاهتمام، ليس بمشاريع البنية الأساسية فقط، بل بمشاريع أكثر شمولية أيضاً، وأدرك الصندوق أن المشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها دون مراعاة الجانب الإنساني، كما أدرك ضرورة بذل جهود محددة، تهدف إلى مساعدة الناس على معرفة طاقاتهم الإنتاجية، وإدارتها" (وكالة الأنباء الكويتية، 2001: 12).

شهدت السنوات الأولى من عقد الثمانينات طفرة نوعية في حجم المساعدات الكويتية للدول العربية ودول العالم الثالث والمتمثلة بالقروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ففي السنة المالية 1981/1980، قام الصندوق بقديم 24 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 122 مليون دينار، وقد كانت من نصيب 17 دولة منها 5 دول عربية (حصلت على ما نسبته 34.6% من إجمالي قيمة القروض) و 8 دول افريقية (حصلت على ما نسبته 30.1% منها) و 4 دول آسيوية (حصلت على ما نسبته 35.3%) كما قدم الصندوق خلال الفترة (1980-1981) 10 معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.86 ملايين دينار استفادت منها اثنتان من الدول العربية و 4 دول افريقية (بالإضافة إلى منظمة نهر السنغال التي تضم السنغال ومالي وموريتانيا) (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (19) 1981/1980 ، 1982).

أما في السنة المالية 1982/1981 فقد تم تقديم 24 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت 215 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض 24 دولة منها 9 دول عربية و 10 دول افريقية و 5 دول آسيوية وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة القروض ما نسبته (45%) والدول الإفريقية ما نسبته (27.3%) والدول الآسيوية ما نسبته (27.7%) . وقد تراوح عنصر المنح في هذه القروض بنسب ما بين 34.3% و 77.9% ،وقد قدم الصندوق خلال هذه السنة 5 معونات فنية بقيمة إجمالية قدرها 1.74 مليون دينار استفادت منها 5 دول واحدة غربية، ودولتان عربيتان، ودولتان آسيويتان (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (20) 1982/1981 ، 1983).

قدم الصندوق في السنة المالية 1983/1982، 28 قرضاً استفادت منها 22 دولة منها 3 دول عربية و 10 دول افريقية و 8 دول آسيوية بالإضافة إلى قبرص، وبلغت قيمة هذه القروض 176.1 مليون دينار، كان نصيب الدول العربية منها ما نسبته (14.1%) والدول الإفريقية بنسبة (25.2%) والدول الآسيوية بنسبة (59.3%) والدول الأخرى بنسبة (1.4%) . كما قدم في هذه السنة المالية معونات فنية بلغت قيمتها حوالي 4.65 مليون دينار، وقد كانت من نصيب أربع دول هي جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، وجزر سليمان وسماوا الغربية بالإضافة إلى المؤسسات والبرامج الإنمائية، كما أشرف الصندوق على عدد من المنح الحكومية المقدمة من دولة الكويت مباشرة والتي بلغ إجمالها حوالي 82.5 مليون دولار حتى يونيو 1983 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (21) 1982/1981 ، 1983).

بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي التزم الصندوق بتقديمها بعد انتهاء السنة المالية 1985/1984، حوالي 1147 مليون دينار كويتي، وكان نصب الدول العربية منها 42.7% والدول الإفريقية 21.6% والدول الآسيوية 34.3% وبقية الدول 1.4% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (23) 1985/1984 ، 1986).

المطلب الثاني :مجالات المساعدات الكويتية

استخدمت الكويت الأدوات السياسية والاقتصادية من خلال الاعتماد على "دبلوماسية الدينار" في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وخصوصاً خلال المراحل الأولى لاستقلالها، وكان استخدام ما يطلق عليه " دبلوماسية الدينار" في السياسة الخارجية الكويتية أحد أهم الدروس

المستفادة من أزمة قاسم(*) في ضرورة استغلال الثروة المادية والاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية حيث يرجع نجاح السياسة الخارجية الكويتية خلال هذه المرحلة إلى قدرة الكويت على استغلال ثروتها النفطية في مجال السياسة الخارجية الأمر الذي جعل لها ثقلاً سياسياً كبيراً في المجتمع الدولي (صحيفة القبس، 2006: 50)

اولاً : **المساعدات الكويتية من اجل التنمية:**

فيما يتعلق بجوانب التنمية التي تعطي لها الكويت الأولوية في منح القروض والمساعدات، فإنها تتمثل في كافة المجالات التي تؤدي إلى الارتقاء بمؤشرات التنمية الاجتماعية في البلدان المتلقية، وأهم هذه المجالات ما يلي:

1- الإسهام في تعزيز إمكانية الاستثمار بتوفير الصرف الأجنبية اللازم لدعم الاستيراد من السلع الرأسمالية والتقنية، فضلاً عن السلع الاستهلاكية.

2- بناء الصناعات وتوسيع طاقاتها الإنتاجية لتغطية الطلب المحلي على نواتجها وتحقيق الفوائض التصديرية وتشغيل العمالة.

3- بناء قاعدة تكنولوجية تسهم في تطوير الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة في استخدامها.

4- تأمين الاحتياجات المحلية في الدول المتلقية من المياه ومصادر الطاقة وإتاحتها للاستخدامات الزراعية والصناعية والاستهلاكية.

5- إنشاء شبكات الطرق والمواصلات وسبل الاتصال والمرافق الخدمية الأخرى.

6- تكوين رأس المال البشري بتعزيز الاستثمارات في قطاعات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإسكانية والتقنية.

* **الأزمة العراقية الكويتية** أو **أزمة عبد الكريم قاسم** هي أزمة حدثت بين العراق والكويت عام 1961 أثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم والذي طالب بضم الكويت بعد أن أعلنت استقلالها من بريطانيا.

7- استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتوفير الغذاء الكافي للسكان وتأمين احتياجات الصناعة من السلع الزراعية.

8- مواجهة الاختلالات الطارئة والحادة في موازين المدفوعات.

9- الارتقاء بدور القطاع الخاص في عملية بناء التنمية وتحسين مناخ الاستثمار.

10- الاستفادة من عناصر التقدم العلمي والتقنية المعاصرة في انجاز مشروعات التنمية بالدول المتلقية. (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 165)

ثانياً : المساعدات الكويتية الرسمية وأطر تدفقها:

تتميز المساعدات الكويتية بتعدد الأطر الرسمية والشعبية التي تتدفق من خلالها إلى البلدان المتلقية العربية وغيرها فضلاً عن المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تساهم فيها دولة الكويت وتتمثل القنوات المحلية في الأتي:

1- مؤسسات رسمية: وتضم وزارة المالية ومعظم الوزارات الأخرى والمؤسسات التابعة لها والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ووزارة الخارجية، وبيت الزكاة وبيت التمويل الكويتي والمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية، كما تضم مساهمات الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة.

2- مؤسسات شعبية: وتضم الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وجمعية النجاة الخيرية الإسلامية وصندوق إعانة المرضى واللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة ولجنة مسلمي إفريقيا وجمعية الشيخ عبد الله النووي الخيرية وجمعية إحياء التراث الإسلامي وجمعية الإصلاح الاجتماعي.(مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 167)

ثالثاً : مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

يقوم الصندوق بمتابعة المشروعات التي يمولها ويقدم النصح والمشورة للدول المستفيدة لمساعداتها في تحقيق أهداف العمليات الإنمائية التي يسهم في تمويلها، وتتأكد الأهداف التنموية للصندوق الكويتي بالاستطلاع جوانب التيسير المحددة م قبل الصندوق لعملية منح القروض لتمويل المشروعات التنمية ، حيث يلاحظ أن الشروط الموضوعية للاقتراض هي من أيسر الشروط، فالمعول عليه عند الصندوق هو تلك الأولويات التي ستستخدم فيها القروض الممنوحة، وفيما يلي أهم هذه الشروط: (الصباح،2010)

- معدل الفائدة المتوسط على الاقتراض لا يزيد على 3.36%.
- متوسط معدل عنصر المنح يصل إلى 45.5%.
- متوسط فترة السماح يصل إلى (4) سنوات ونصف السنة.
- متوسط مدة القرض يزيد على 22 عاماً.

تقترن هذه الشروط بإقراض طويل الأجل تتحقق خلال مدته العائدات من المشروعات الممولة، وهو ما يمكن الدولة المقترضة من السداد بعد أن تكون هذه المشروعات قد أتت ثمارها، يعكس الحال في القروض قصيرة الأجل.(مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 173)

رابعاً : مساهمات الصندوق في المؤسسات التنمية العربية والدولية:

يقوم الصندوق بتقديم القروض لتمويل المشروعات الإنمائية تحت إشرافه ومتابعته فإن له إسهامات في المؤسسات المماثلة التي تقوم على دعم مجالات التنمية في البلدان النامية عربية وغير عربية، وحتى نهاية يونيو 1994 كان الصندوق مساهما في ثماني مؤسسات بلغت قيمة

التزاماته فيما نحو (285) مليون دينار تقريباً، بلغت القيمة المدفوعة منها نحو (2111.4) مليون دينار وهذه المؤسسات هي:

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

3- الصندوق الإفريقي للتنمية.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

5- البنك الإفريقي للتنمية.

6- مؤسسة التنمية الدولية.

7- الصندوق الدولي للتنمية الاجتماعية.

8- برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الخاص بالدول الإفريقية جنوب الصحراء.

خامساً : مساهمات دولة الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة:

تضم المنظمات والهيئات التي تساهم فيها دولة الكويت، عدداً من المنظمات والهيئات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، والتي تعمل في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية ومن بينها المنظمات والهيئات التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الدولي لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج والغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات والاتحاد الدولي لضعيفي السمع والاتحاد الدولي للصم والمجلس العالمي لرعاية

المكفوفين وغيرها من المنظمات والهيئات المتخصصة المماثلة على المستوى العربي والإقليمي والإسلامي.(مصطفى، 1998: 53)

تسعى دولة الكويت إلى توسيع نطاق التعاون الفني مع المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة في كافة المجالات الإنمائية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإنسانية، وتشارك دولة الكويت من خلال عضويتها ومساهماتها المالية السنوية في عدد كبير من هذه المنظمات والهيئات البالغ عددهم 125 منظمة وهيئة متخصصة، في الدعم الدولي لعمليات التنمية في العالم، وخاصة تلك التي تشهدها الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والمالية التي تقدم إلى هذه الدول من المنظمات والهيئات المتخصصة، وباستعراض البيانات المتاحة الواردة بميزانية وزارة المالية بالكويت المتعلقة باشتراكات ومساهمات دولة الكويت في المنظمات والهيئات الدولية للسنوات المالية من 91/90 إلى 95/94 يتضح الآتي: (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 176)

1- المساهمات في منظمة والهيئات الدولية 100665174 دينار كويتي.
2- المساهمات في منظمة والهيئات العربية 16302249 دينار كويتي.
3- المساهمات في منظمة والهيئات الإقليمية 12709276 دينار كويتي.
4- المساهمات في منظمة والهيئات الإسلامية 6389985 دينار كويتي.

تعتبر دولة الكويت من الدول المبادرة بسداد كافة مساهماتها المالية في منظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية والأخرى المتخصصة، وحتى عندما تعرضت لظروف قاسية من جراء الغزو العراقي الغاشم في أغسطس 1990، حرصت دولة الكويت وهي في حالة شديدة من العسر المالي على الوفاء بكافة التزاماتها المالية الكاملة تجاه المنظمات والهيئات المتخصصة

للعام المالي 1990/90، إيمانا منها بدورها الريادي في دعم التنمية الدولية ومساعدة هذه المنظمات والهيئات على تنفيذ أنشطتها وبرامجها وتحقيق أهدافها الإنمائية على كافة المستويات.

لعبت خصائص دولة الكويت الذاتية دوراً مهماً في تحديد مسار سياستها الخارجية، فقد أدى وضع الكويت الجغرافي والديموغرافي، وقدراتها العسكرية المتواضعة، وثروتها النفطية الضخمة، إلى انتهاجها لسياسة عدم الانحياز والتوازن بين مختلف الأطراف والقوى في النظام السياسي الإقليمي والدولي (جرين ، 2005: 210)

المطلب الثالث : لمحة عن الصندوق الكويتي للتنمية العربية.

يعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط تقوم بالمساهمة في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والدول الأخرى النامية، و لعل من أهم ما تتسم به القروض التي يقدمها الصندوق أنها تهدف إلى مساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الإنمائية، و في تنفيذ برامج التنمية فيها ، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات لتمويل تكاليف إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية في هذه الدول ، وتدريب الكوادر الوطنية فيها، ويقوم بالمساهمة في رأسمال المؤسسات التنموية الدولية والإقليمية .ويعتبر الصندوق الكويتي أداة لمد جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول النامية.

وفي خضم النشاط المتزايد للصندوق حلت كارثة الغزو العراقي للكويت، ورغم صعوبة الموقف ودقة الظرف الذي تمر به الكويت، إلا أن الصندوق دأب على مواصلة نشاطه من مقره في العاصمة البريطانية لندن، حيث قدم الصندوق خلال هذه الفترة 11 قرضاً بقيمة تجاوزت 116.8 مليون دينار وهو الأمر الذي زاد من تقدير العالم لدولة الكويت وعزز إبراز قضيتها

العادلة على الساحة الدولية، وبعد التحرير بدأت المرحلة الخامسة، حيث تميزت بالتوجه لدعم الأنشطة الاجتماعية والبيئية إلى جانب التنمية البشرية.

قدم الصندوق 25 قرضا بقيمة إجمالية بلغت حوالي 211.12 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية 2012– 2013. وبذلك تكون القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من الصندوق قد بلغت حوالي 937,4 مليون دينار كويتي في عام 2012 ، بالمقارنة بحوالي 754,4 خلال عام 2011. أما المسحوبات، فقد بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 989,3 مليون دينار كويتي حتى نهاية 31 / 03 / 2013 ،وذلك بالمقارنة بما قيمته حوالي 868,3 مليون دينار كويتي في نهاية السنة 2012 ، وبذلك تكون نسبة استخدام القروض المسحوبات كنسبة مئوية من إجمالي القروض المقدمة(قد بلغت حوالي 08.80 % في 31 / 03 / 2013 ،مقابل حوالي 40.81% في نهاية السنة المالية، وبلغت قيمة القروض المسددة حوالي 322,2 مليون دينار كويتي في 31 / 03 / 2013 ،أي نسبة قدرها حوالي 2.58% من إجمالي قيمة المسحوبات، وذلك بالمقارنة مع نسبة بلغت حوالي 58% في نهاية السنة المالية الماسية. وبذلك فقد بلغت قيمة القروض القائمة في 31 / 03 / 2013 حوالي 667,1 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع حوالي 716,1 مليون دينار كويتي في نهاية السنة المالية الماسية . (الصندوق الكويتي للتنمية، 2014)

وقد بلغ إجمالي إيرادات الصندوق للسنة المالية 2012– 2013 حوالي 4.242 مليون دينار كويتي، ناجمة بشكل رئيسي عن أرباح استثمارات محققة، وبطرح المصروفات والأعباء الأخرى، تكون صافي الأرباح قد بلغت حوالي 216 مليون دينار كويتي، وذلك بالمقارنة بالأرباح الصافية والتي بلغت حوالي 3.46 مليون دينار كويتي، فيما ارتفعت قيمة إجمالي موجودات

الصندوق بحوالي 4.218 مليون دينار كويتي في عام 2013، أي بزيادة تقدر بحوالي 8.4 % عن إجمالي موجودات السنة 2012 التي بلغت قيمتها حوالي 541,4 مليون دينار كويتي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في قيمة الاستثمارات بغرض المتاجرة بحوالي 67.182 مليون دينار كويتي، وزيادة في استثمارات متاحة للبيع بحوالي 78.43 مليون دينار كويتي، وزيادة مساهمات في مؤسسات إنمائية بحوالي 26.9 مليون دينار، وزيادة في قيمة القروض التنموية بحوالي 27.24 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت قيمة النقد والنقد المعادل بحوالي 77.15مليون دينار كويتي، وانخفضت قيمة الودائع لدى البنوك بحوالي 25.56 مليون دينار كويتي، وانخفضت قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بحوالي0.21 مليون دينار كويتي، وانخفضت قيمة الموجودات الأخرى بحوالي0.08 مليون دينار كويتي.(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،2013)

شمل الارتفاع المماثل في الجانب الآخر من الميزانية المطلوبات والحقوق، زيادة في الاحتياطي العام بمقدار حوالي 174.72 مليون دينار كويتي، وارتفاع في الاحتياطي الخاص بمقدار حوالي 9.53 مليون دينار كويتي، وزيادة في الدائنين ومطلوبات أخرى بحوالي34.03 مليون دينار كويتي. كما ارتفع احتياطي التغيير في القيمة العادلة بمقدار حوالي 0.06 مليون دينار كويتي، ونتيجة للتغير في بنود الموجودات فقد تغيرت النسب المئوية لهذه البنود على النحو التالي:

جدول رقم (3)

ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية **2012-2013**

الموجودات	السنة المالية	
	31 مارس 2013 (نسبة مئوية)	31 مارس 2012 (نسبة مئوية)
النقد والنقد المعادل	1.70	2.10
ودائع لا أجل لدى البنوك	6.20	7.10
استثمارات	48.30	45.61
مساهمات في مؤسسات إنمائية	7.20	7.33
قروض تنموية	36.60	37.78
أرصدة مدينة أخرى	0.01	0.08
الاجمالي	100.00	100.00

المصدر:الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2013) التقرير السنوي الخمسون للصندوق.

جدول (4)

يبين صافي موجودات الصندوق لعام 2013

الموجودات	السنة المالية	
	31 مارس 2013 (نسبة مئوية)	31 مارس 2012 (نسبة مئوية)
صافي الربح / الموجودات*	4.60	1.02
صافي الربح / راس المال المدفوع	10.80	2.31
إجمالي المصروفات / الإيرادات	11.10	31.31

* متوسط لمنبند الموجودات في بداية السنة المالية ونهايتها.

المصدر:الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2013) التقرير السنوي الخمسون للصندوق.

جدول رقم (5)

الدول	القطاع										
	النقل	الزراعة	الصناعة	الطاقة	المياه والصرف الصحي	الاتصالات	اجتماعي	بنوك التنمية	اخرى	المجموع	النسبة المئوية للدول %
عدد القروض	97	56	33	68	32	7	8	14	4	319	
الدول العربية	698.531.704	331.948.222	190.473.717	933.808.641	280.763.834	86.655.928	983900.000	122.819.575	8.938.032	2.752.839.653	55.67 %

المصدر :الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2013) التقرير السنوي الخمسون للصندوق.

وفي عام 2015 نلاحظ وجود ارتفاع في عدد الدول المستفيدة وعدد القروض:

جدول رقم (6)

104	عدد الدول المستفيدة من القروض
890	عدد القروض
5423	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
18439	قيمة القروض (مليون دولار امريكي)

المصدر :الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2013) التقرير السنوي الخمسون للصندوق.

تناول هذا الفصل عرضاً للمساعدات الخارجية التي قدمتها الكويت للدول العربية والإسلامية في إطار سعيها لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية بما يعزز من الأمن القومي لدولة الكويت، وقد تضاعف حجم المساعدات ، سواء المقدمة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية أو غيرها من الجهات في إطار إدراك الكويت بأن أمن الكويت هو جزء من الأمن القومي العربي.

الفصل الرابع

المساعدات الخارجية وأثرها على العلاقات العربية الكويتية خلال الفترة 2006-2014.

حرصت الكويت خلال المرحلة الأولى لاستقلالها أن تبحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثر يخفف عنها ضغوطات " مثلث الضغط"(ليبيا، العراق، السعودية)، ويحد من المحاولات التوسعية لدى أيٍ من أطرافه، لذلك فقد سعت إلى لعب دور الوساطة الإقليمية بشكل فاعل وإلى إقامة الجسور مع كافة الأطراف المتنازعة. فمثلاً كانت الكويت، خلال الحرب الأهلية في لبنان، هي الطرف المقبول لدى كافة الأطراف المتنازعة على الساحة السياسية اللبنانية، ويمكن القياس على ذلك بالنسبة للخلاف السوري العراقي، والخلاف السوري الأردني. والخلاف بين السعودية واليمن الديمقراطي، وبين اليمن وعمان، أو بين السعودية والإمارات. كذلك فإنه على الرغم من أن الكويت قطعت علاقاتها مع مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، إلا أنها لم تمارس ضغوطاً اقتصادية أو تدخل في حرب إعلامية وسياسية مع نظام السادات. فقد تمتعت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة بهامش كبير من المناورة والمرونة السياسية(صحيفة القبس، 2006: 51)

حرصت الكويت على المستوى الدولي، بمد الجسور مع جميع الأطراف (الحميد، 2006: 33). وكما يقول الشيخ الدكتور محمد الصباح وزير الخارجية السابق لدولة الكويت، "بأن الكويت اعتمدت منذ استقلالها على سياسة الحياد الإيجابي تجاه الاختلافات الأيدلوجية بين الشرق والغرب، حيث كانت الكويت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي السابق في مطلع الستينيات من القرن العشرين"(الصباح، 2010: 10-12). كذلك بالنسبة لدول المعسكر الاشتراكي، فقد كانت الكويت أولى الدول الخليجية التي تقيم علاقات

سياسية واقتصادية معها، فقد حافظت الكويت في علاقتها مع هذه الدول على سياسة التوازن بين الأطراف الرئيسية فيها وبالذات بين الاتحاد السوفييتي وكتلته من جانب والصين من جانبٍ آخر. كما سعت الكويت خلال حقبة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي إلى الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بين المعسكرين الشرقي والغربي بشكلٍ لا يصل إلى القطيعة مع الشرق ولا إلى التبعية المطلقة للغرب.

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات العربية الكويتية خلال الفترة 2006-2014

المبحث الثاني: دور المساعدات الخارجية في تعزيز العلاقات العربية الكويتية خلال الفترة 2006-2014.

المبحث الثالث: بعض نماذج المساعدات الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014

المبحث الأول: العلاقات العربية الكويتية خلال الفترة 2006-2014

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور العلاقات العربية الكويتية بعد عام 2006

المطلب الثاني: مواقف الكويت تجاه بعض القضايا العربية

المطلب الأول: تطور العلاقات العربية الكويتية بعد عام 2006

إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لان تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي، وتفاوته في مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكري الفعالة في تأكيد التضامن العربي، وتحقيق أهداف الأمة العربية، وقد ذهبت في تأدية هذا الواجب المقدس إلى أبعد الحدود، بالدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم، ودعم دول المواجهة في الصمود أمام أية غزوة جديدة، فقد شاركت القوات الكويتية في حرب 5 يونيو 1967، وحرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس في مصر، عن طريق إرسال لواء اليرموك من الكويت إلى ساحة القتال في مصر ليشارك إلى جانب القوات العربية في معركة المصير العربي.

شاركت القوات الكويتية في حرب 6 أكتوبر 1973 التحريرية،والتي حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي، كما أرسلت الكويت مفروزة (وحدة عسكرية) أخرى من قواتها إلى الجولان لمحاربة العدو هناك مع القوات السورية إثناء حرب 1973، وعندما توقفت الحرب عام 1973

في أعقاب تدخل القوى الكبرى في الصراع العربي– الإسرائيلي، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967 والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.ولعبت الكويت دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية، حيث استخدمت مع بقية الدول الشقيقة المنتجة، سلاح النفط، بصورة فعالة للوصول إلى الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو 1967، قررت الكويت وقف تصدير النفط إلى الدول المساندة للكيان الصهيوني، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم عام 1967 وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة اثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع إسرائيل، وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني، وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تقدم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن.(المضيان، 2010: 31)

وفي حرب أكتوبر 1973 تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني، مما أدى إلى تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر الرباط عام 1974 مع إخوانه الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ارتكزت سياسة الكويت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة: البحرين وقطر وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبانضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معا في كافة المجالات.(قلعجي، 1975: 28)

انتشرت الدبلوماسية الكويتية لتشمل دول أكثر حتى بلغ عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج حتى عام 2009 (70) بعثة مقيمة وإذا أضيف لهم الدول المحالة لبعض البعثات لوصل العدد ليشمل غالبية دول العالم، ويوجد على ارض الكويت بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية يبلغ عددها 74 بعثة دبلوماسية و14 منظمة دولية وإقليمية، شاركت الكويت بثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري إبان حروب 1967، فأرسلت جزء من قواتها المسلحة إلى الجبهتين المصرية والسورية وظلت هذه القوات حتى انتهاء حرب 1973 ونتج عن هذه الحروب استشهاد عدد كبير من أبناء الكويت.(اسيري،2000 :201)

ساهمت الكويت في حل الصراع بين الفلسطينيين واللبنانيين في منتصف السبعينات وذلك بمشاركة بعض الدول العربية الأخرى وذلك بسبب العمليات الفدائية التي تقوم به حركة المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان على إسرائيل، مما أدى ذلك لتهديدات إسرائيلية وأمريكية للبنان، وساهمت في حل الخلاف والتوتر بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية عام 1982 بسبب الخلافات بينهما حول قضايا الحدود والوجود الأجنبي في المنطقة، وشاركت الكويت في فك الحصار الإسرائيلي عن لبنان عام 1982، وترأست الكويت اللجنة السباعية لحل

الخلاف العراقي الإيراني عام 1984، وساهمت في المفاوضات العربية الأوروبية في نطاق الحوار العربي الأوروبي، وللكويت مساعيها الحميدة بعد انفصال بنجلاديش عن باكستان وكانت الكويت تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ودور الكويت الكبير في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقد كانت هذه فكرة الأمير جابر الأحمد، والتي طرحها على القادة الخليجيين في قمة عمان في الأردن عام 1980.(بشارة،2002 :64)

سعت الكويت للاهتمام بأحوال المسلمين بالعالم ومنهم مسلمي بلغاريا الذين تعرضوا للمضايقات، ولعبت الكويت دورا مساعدا في استقلال البحرين وتفنيد الادعاءات الإيرانية حول تبعية البحرين لإيران، ووقوف الكويت مع البحرين حتى تم استفتاء شعب البحرين لتقرير مصيره ونتج عنه استقلال البحرين، وأثناء الحرب العراقية – الإيرانية في الفترة 1980–1988 بدأت حرب النفط بين إيران والعراق وبعد أن قصف العراق المنشآت النفطية الإيرانية أخذت إيران تقصف المنشآت النفطية أي الدول الخليجية، ولم تسلم الناقلات الكويتية من ذلك وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية أن تصدر قرارا من مجلس الأمن رقم 552 لسنة 1984 والذي أدان الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من والى موانئ الكويت والسعودية، وقد طلب الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية نقل النفط على سفن أمريكية أو تسجيل السفن الكويتية لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد لجأت الكويت إلى الاتحاد السوفيتي لتأجير بعض الناقلات لنقل النفط الكويتي ووقع بروتوكول تعاون بين الكويت والاتحاد السوفيتي، وقد أثارت دبلوماسية الكويت مع الاتحاد السوفيتي السريعة اهتمام الولايات المتحدة والتي وافقت على العرض الكويتي لتسجيل الناقلات الكويتية في الولايات المتحدة ورفع العلم الأمريكي عليها واستطاعت الكويت أن توازن في علاقتها الخارجية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.(الرومي،2010 :8)

بالرغم من احتلال العراق للكويت عام 1990، إلا أن الدبلوماسية الكويتية أخذت تتفاعل مع هذه الأحداث وكان مقرها المؤقت في الرياض نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي وأصبحت السفارات الكويتية مقرا للكويتيين وحلقة الاتصال مع الدول الأخرى، ونشطت الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية والمؤتمرات لإيضاح الصورة الحقيقية للغزو وتفنيد الادعاءات العراقية، كما ان الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بالوفود الشعبية سواء من مجلس الأمة أو الشخصيات الكويتية وجمعيات النفع العام كانت نشطة وموازية للدبلوماسية الرسمية.

مرت الدبلوماسية الكويتية بسنوات عصيبة على مدى عقدين من الزمان ابتداء من الحرب العراقية – الإيرانية مرورا باحتلال الكويت ثم تغير النظام في العراق، وأخذت الدبلوماسية الكويتية تسلك طريقا آخر إلى جانب دبلوماسيتها الاقتصادية، نظرا لكون الكويت مركزاً تجارياً واقتصاديا منذ تأسيس الكويت في أواسط القرن السابع عشر، ولذلك بدأت الكويت هذه السياسة الجديدة بالجولة التي قام بها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح عندما كان رئيسا للوزراء إلى الدول الأسيوية الهامة كاليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتبعها بزيارة إلى كل من الهند وباكستان وبنجلاديش وتايلاند إلى جانب زيارة الأمير لكل من بريطانيا وفرنسا وقيام رئيس الوزراء بزيارة إلى كل من ألمانيا وفرنسا لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية التي تنتجها الكويت.(عبد الله،2004 :32)

تبنى وزراء الخارجية لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليمثل خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى هذه الغاية والتي تكمن من نقل الكويت الاقتصادي القائم على الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى اقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي الأمر الذي يضع على الدبلوماسيين مسؤولية كبيرة في شرح الأبعاد لهذه النقلة الاقتصادية التنموية وأهدافها للرأي العام

في الدول الشقيقة والصديقة وإبراز ما اتخذته الحكومة من خطوات قانونية وتشريعية تهدف إلى إتاحة الفرصة الاستثمارية والتجارية للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب ونقل ما لدى هذه الدول من خبرات فنية وتكنولوجية للاستفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية في البلاد.(الدعيج،2010 :13)

لعبت للكويت دور في إعادة أعمار العراق، إذ تتطلع إلى أن تكون للعراق القدرة على تجاوز مشاكلها، وتطمح إلى نسج العلاقات الجديدة معها، حيث أن الكويت مستمرة في دعم جهود العراقيين لإعادة الأعمار والبناء، إيمانا منها بان استقرار العراق هو في صالح المنطقة وفي صالح أمنها ورخائها، وباء عل دعوة من دولة الكويت وجمهورية العراق، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين وعمان وقطر والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة البلدان الثمانية اجتماعا في الكويت بتاريخ 2008/4/22، وبمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، وكان الهدف من الاجتماع مواصلة التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لاستعادة السلام الدائم والاستقرار وتحقيق الازدهار في هذا البلد من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية.(مجلس الأمة الكويتي، 2008).

المطلب الثاني : مواقف الكويت تجاه بعض القضايا العربية

كان للكويت مواقف واضحة تجاه الكثير من القضايا العربية والاسلامية وخصوصاً القضايا العربية الخليجية، وكانت تحاول بالوسائل السياسية والاقتصادية الوصول الى حلول لهذه الازمات، حيث كان للكويت مواقف تجاه بعض القضايا ومنها ما يلي:

أولاً: أزمة الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران

كانت دولة الكويت السباقة في اتخاذ خطوة في إطار المساعي الحميدة لتسوية الأزمة بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول حرية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، ففي عام 1993/8/21 توجه إلى طهران رئيس مجلس الامة الكويتي آنذاك احمد عبد العزيز السعدون، حيث أكد للمسؤولين الإيرانيين على نقطتين أساسيتين هما:

- إن للكويت علاقة جيدة مع إيران، ولم تأت مساعيها الحميدة إلا انطلاقا من تلك النقطة.
- رغبة الكويت في الحفاظ على علاقاتها مع إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، لذا سعت لحل مسألة الجزر الثلاث بطريقة لا تؤدي إلى ظهور توتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من أن الكويت عضوا في مجلس التعاون الخليجي، تدافع عن المجلس وعن الإمارات العربية المتحدة، إلا أنها في الوقت ذاته الدولة العضو الوحيد التي تقدمت باقتراح المباحثات المباشرة بين البلدين، ثم التحكيم كخطوة لإزالة الخلاف وقد التزمت الكويت نفس الموقف خلال الاجتماع العام للأمم المتحدة الذي ناقش الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث.(الدعيج، 2010: 28)

كانت الكويت تؤكد مرارا سواء بشكل وطني أو من خلال مؤتمرات القمة الخليجية على أحقية المارات لهذه الجزر وعلى أهمية ممارسة المزيد من الضغوط الخليجية والعربة والدولية على إيران لحل هذه القضية بالطرق السلمية، أما من خلال الوساطة والمفاوضات الثنائية بينها

وبين الإمارات أو من خلال إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ القرار الذي يلبي مصلحة الطرفين وبموافقتهما.(العازمي، 207: 166)

ثانياً: وساطة كويتية –بحرينية بين السعودية وقطر:

كشفت مصادر صحافية عن وساطة كويتية وبحرينية بين قطر والسعودية لاحتواء الخلاف بين البلدين قبل القمة الخليجية في الكويت 2004، وقالت صحيفة "الرأي العام" الكويتية إن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح آنذاك أجرى محادثات في الدوحة تصب في هذا الاتجاه، مشيرة إلى أن الجهود الكويتية لطي صفحة الخلاف بين قطر والسعودية تأتي استكمالاً لجهود على امتداد عام كامل متقاطعة مع جهود بحرينية. (صحيفة الوسط البحرينية، 2003)

ثالثاً: وساطة الكويت لإنهاء الاضطرابات في البحرين:

وفي خوض الأحداث التي مرت على مملكة البحرين عام (2011) من مظاهرات وأحداث أطلقت الكويت وساطة شعبية لتقريب وجهات النظر بين حكومة البحرين والمعارضة البحرينية بغية التوصل إلى حلول لإنهاء حالة التوتر والاضطرابات في البحرين وان الوفد الكويتي الذي ضم مستشار الأمير محمد أبو الحسن والشيخ حسين المعتوق وعبد الهادي الصالح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية، قد التقى وبتكليف من أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، الحكومة البحرينية والأقطاب الرئيسية في المعارضة الشيعية بالبحرين في مسعى خير لتقريب الآراء ووجهات النظر في الأزمة التي تواجهها البحرين.(جريدة الوطن، 2011)

المبحث الثاني: دور المساعدات الخارجية في تعزيز العلاقات الكويتية العربية خلال الفترة 2006-2014.

من بين الأدوات الاقتصادية الأخرى التي تلجأ إليها الدولة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، سياسة الحظر على المبادلات التجارية بشقيها الجزئي المحدد، أو الكلي والشامل. وتعد هذه السياسة من الوسائل الفعالة في ترتيب العقاب وإلحاق الضرر بالدولة التي تجري تنفيذ الحظر ضدها. وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحظر الشامل في مناسبات عديدة كالحضر التجاري ضد الصين وكوريا، وكذلك الحظر التجاري والاقتصادي الشامل الذي فرضته ضد العراق منذ عام1989 وطيلة الفترة الممتدة بعد عملها العسكري عام1991. كما مارسته الدول العربية المنتجة للنفط إبان حرب تشرين الأول/أكتوبر عام1973، حيث تم حظر تصدير النفط العربي إلى الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل في تلك الحرب، والملاحظ أن هذا الحظر لم يكن شاملاً على الصادرات النفطية، بل كان حظراً جزئياً يبدأ بنسبة 5% لتأخذ هذه النسبة بالتصاعد إلى 25% إلا أن هذه السياسة لم تستمر طويلا حيث توقفت بعد أن تم فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية، بفضل الجهود الدبلوماسية التي انتهت بإقامة الصلح بين مصر وإسرائيل. (الرفاعي،1978: 114)، وإلى جانب سياسة الحظر الاقتصادي، هناك أسلوب المقاطعة الاقتصادية الذي يقوم على رفض شراء السلع والبضائع التي تنتجها دولة معينة، أو قطع العلاقات التجارية معها، أو مع بعض مؤسساتها أو رعاياها. (رينوفان،1989: 134).

ويكمن الهدف الذي تريده الدولة من وراء هذا الأسلوب، إيقاع الخسائر المادية بالدولة المراد مقاطعتها لإثارة الرأي العام الداخلي ضدها، أو للضغط على صناع القرار فيها بهدف

تعديل سياساتهم بعد أن يروا أن مصالح دولتهم الاقتصادية تعرضت إلى أضرار وخسائر كبيرة. وبالتالي فإن الدولة التي يتخذ بشأنها قرار المقاطعة الاقتصادية من طرف دولة، أو من طرف مجموعة من الدول، قد تجد نفسها تحت تأثير تلك الدولة، الأمر الذي يقود بها إلى الإذعان لمطالبها. من ناحية أخرى، فإن التأثير على سلوك دولة ما قد يظهر بصيغة المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها من دولة أخرى. (فهمي، الرفوع،2009: 211).

تتوزع الأدوات الاقتصادية على ثلاث فئات، هي: أولا: المساعدات العسكرية، ثانياً: التجارة والسياسة المالية، ثالثا: العقوبات. غير أن الفئتين الأولى والأخيرة تتداخلان مع الفئة الوسطى بينهما، ولا سيما أن المساعدات تتضمن تقديم البضائع والخدمات والتمويل عبر الحدود الدولية، بينما تتضمن العقوبات العلاقات التجارية والمالية، وإضافة إلى هذه الفئات الثلاث يمكن تمييز الغدوات الاقتصادية فيما إذا كانت تتضمن تبادلاً للبضائع والخدمات أو تحويلاً للأموال، وإن توظيف المساعدات الاقتصادية لخدمة أهداف السياسة الخارجية غالباً ما تمارسه الدول ذات الإمكانات والقدرات الاقتصادية الكبيرة، حيث تقوم بتوظيف هذه المساعدات عن طريق إغراء الدولة المتلقية لها لتغيير اتجاهات سياستها، أو لحثها على انتهاج سياسة ما، أو تحديد موقف عين حيال قضية معينة. ويكون ذلك من خلال الوعود بإعطاء ضمانات بتقديم مساعدات مالية، أو منح قروض، أو تقديم تسهيلات اقتصادية، الأمر الذي يدفع بالدولة المتلقية لهذه الوعود والضمانات، أن تأتي على سياسات أو مواقف تتطابق مع سياسات ومواقف الدولة الواعدة بمنح وتقديم هذه المساعدات.(الفايز، 2011: 32)

كما وأن مجال تأثير توظيف الأداة الاقتصادية قد يأخذ شكلاً من أشكال الضغط، وذلك عندما تستخدم كأسلوب للتهديد بقطعها وحرمان الدولة المنتفعة أو المستفيدة منها، بهدف دفعها

إلى تغيير مواقفها السياسية على نحو يخدم مصالح الدولة المانحة لهذه المساعدات، وهذا ما يسمى بسياسة الترهيب، أو قد تلجأ الدولة المانحة للمساعدات الاقتصادية إلى ربط هذه المساعدة بشروط معينة، كالشروط التي يقدمها صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، حيث يكون تقديم القروض والمساعدات مقترناً بشروط، أو توافر شروط على الدولة المستفيدة منها أن تلتزم بها ولا تحيد عنها، فعلى سبيل المثال فإن مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي يشترط عند تقديمه للقروض، ضرورة استخدامها في تمويل مشاريع أو مشتريات الدول المتلقية لهذه القروض في مجالات معينة، أي أن وجهة هذا الإنفاق يحددها المصرف ذاته(مقلد،1971: 480)، وفي هذه الحالة تكون الدولة المتلقية لهذا النمط من المساعدات المشروطة قد قيدت استقلالها السياسي كثمن لتلك المساعدات.

تعد المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم المصادر الاقتصادية الصلبة، وطبقاً لهولستي فإنها عبارة عن " انتقال الأموال والبضائع والتكنولوجيا من دولة إلى أخرى وهي عادة ما تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة، وأية دولة تريد أن تستخدم أسلوب المساعدات أو المعونات الاقتصادية، فإنها بذلك تحاول التأثير في سلوك الدولة المتلقية للمساعدات منها، ومن حيث الكيفية فإن الدول التي تستعمل هذا الأسلوب تقوم بعملية التأثير، من خلال هذه الأداة على الدول الأخرى على النحو الأتي: (توفيق، 2004: 132)

- **أسلوب الإغراء** أن الدول التي تمتلك الإمكانات الاقتصادية وتريد التأثير في دول أخرى لتغيير اتجاهاتها، أو لحثها على انتهاج سياسة ما أو اتخاذ موقف ما تجاه قضية من القضايا قد تستخدم أسلوب الإغراء كأن تعطي ضمانات بتقديم مساعدة مالية أو منح وقروض أو المساهمة

في بناء مشاريع تنموية، ومثل هذه الضمانات أو التعهدات تجعل الدولة المتلقية تنتهج سياسة أو موقفاً مسانداً لسياسة الدول المانحة للمساعدات أو موقفها.

- **أسلوب التهديد أو الضغط:** يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي تستخدمها الدول المانحة للمعونات الاقتصادية، ففي معظم الحالات تستخدم المعونات الاقتصادية كأداة للضغط والمساومة من طرف الدول المانحة لجعل الدول المتلقية تعبر عن اتجاهاتها وسياساتها تجاه المواقف التي تمس مصالح الدولة المانحة.

- **الأسلوب الاشتراطي:** وفي هذه الحالة فإن الدولة المانحة للمساعدات الاقتصادية تربط منح هذه المساعدات بشروط معينة من شانها خدمة أهداف السياسة الخارجية، وعندما تكون المساعدات الاقتصادية مشروطة فإن هذه الشروط قد تكون ذات طابع سياسي، وفي هذه الحالة فإن الدول المتلقية لها قد تفقد استقلالها ثمناً لتلك المساعدات.

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية بعد 1990

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الكويتية بعد عام 2006

المطلب الثالث: المساعدات الاقتصادية للدول الإسلامية

المطلب الأول : المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية بعد 1990

أدرك الكويتيون، بعد التحرير، أن دولاً عديدة، وقفت معهم في وقت الضيق، مع أنه لم تكن لها ذات يوم أي علاقة بالكويت أو بالصندوق الكويتي، فأدرك القادة الكويتيون أنه جاء الوقت المناسب لمساعدتها، و لتوسيع الصندوق ومجال عملياته ويتوجه إلى تلك البلدان التي وقفت مع الكويت خلال الاحتلال، وفور تحرير الكويت، أرسل الصندوق بعثة إلى أمريكا اللاتينية، زارت فيها سكان كيتس، وسانت لوشيا وباربيدوس وانتيغوا وجامايكا وجزر الباهاما وهندوراس وبليز والأرجنتين، كما وجد الصندوق ضرورة تمويل المشاريع في بلدان الكتلة الشرقية سابقاً، مثل كونفدرالية الدول المستقلة وألبانيا . (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التعاون من أجل التنمية ، 1996 : 147).

قدم الصندوق في السنة المالية 1993/1992، 21 منحة للمعونة الفنية، خصص بعضها لدول مثل سوريا ومصر والبحرين وبوركينافاسو وجزر المالديف، كما خصص منحاً أيضاً لمقترضين جدد، لم يسبق للصندوق التعاون معهم، مثل تركمانستان، وقرغيزستان وسانت لوشيا وبليز ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر الغرينادينز، إضافة إلى عقد مفاوضات لاتفاقيات قروض مع كل من الاتحاد الروسي ، وجمهورية التشيك، وليتوانيا، واستونيا، وبلغت قيمة القروض المعقودة خلال العام (1993/192) حوالي 147.6 مليون دينار كويتي شملت قطاعات النقل والمواصلات والزراعة والكهرباء والمياه والمجاري، واستفادت من هذه القروض 3 دول عربية و 7 دول افريقية و 4 دول آسيوية و 4 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي ودولة أوروبية (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (31) 1993/1992 ، 1994: 12).

استمر الصندوق خلال السنة المالية 1994/1993 في ممارسة نشاطه الذي غطى القارات الأربع التي تشمل عملياته، وقد شمل هذا النشاط كالمعتاد تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية للمشروعات ذات الأولوية التي تقدمت بها الدول النامية، بعد تقييم المشروعات من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من جدواها وأثرها الإنمائي على اقتصاديات الدول المعنية، وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال تلك السنة المالية 17 مشروعاً كانت السمة المميزة لها مساهمتها الفعالة في توفير حاجات ملحة للدول المستفيدة لمعاونتها في تحقيق أهداف المشروعات الإنمائية التي سبق له أن أسهم في تمويلها، بلغت قيمة القروض التي تم توقيع اتفاقياتها خلال ذلك العام (1994/1993)، 158.250 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والزراعة والري والصناعة، واستفادت من هذه القروض 5 دول عربية ، و 5 دول افريقية، و 5 دول آسيوية، ودولتان في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (32) 1994/1993 ، 1995، 12).

بلغت قيمة القروض التي تم توقيع اتفاقياتها خلال العام الثالث والثلاثون للصندوق، 155.14مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والصناعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت من هذه القروض 7 دول عربية و 7 دول افريقية ، و3 دول آسيوية، و5 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، فإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية (1995/1994) منح ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 4.42 مليون دينار كويتي، وقد استفادت دولتان عربيتان و 3 دول افريقية، ودولتان في منطقة وسط آسيا وأوروبا ومؤسسة واحدة من هذه المنح والمعونات، وقدم الصندوق خلال تلك السنة المالية منحة مالية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت بلغت قيمتها 50 ألف دينار كويتي.

لم يقتصر نشاط الصندوق على التعاون مع الدول النامية والمؤسسات الإنمائية في تقديم القروض والمعونات الفنية والمساهمات في موارد تلك المؤسسات، بل امتد هذا النشاط ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت، حيث يقوم الصندوق بمهام تقديم المشروعات التي تسهم تلك المنح في تمويلها، كما يقوم بإدارتها ومتعابتها للتأكد من حسن سير تنفيذها وتشغيلها، فقد بلغ عدد المنح التي قدمت خلال السنة المالية منحتان بقيمة إجمالية قدرها حوالي 3.9 مليون دولار أمريكي، بما يعادل نحو 1.2 مليون دينار كويتي، ومن جانب آخر استمر الصندوق خلال السنة المالية (1995/1994) في متابعة تعاونه مع العديد من المؤسسات الإنمائية في العالم بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات. فقد ارتفع عدد المشروعات التي يسهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى من 234 مشروعاً في نهاية العام 1994/1993 إلى 251 مشروعاً في نهاية العام 1995/1994. وقدرت نسبة التمويل المشترك بحوالي 45.2% من إجمالي قيمة تلك القروض البالغة حوالي 2358.1 مليون دينار كويتي حتى 1995/6/30 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (33) 1995/1994 ، 1996، 14-15).

واصل الصندوق الكويتي نشاطه خلال السنة المالية 1996/1995 والتي شملت بصورة رئيسية تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية للمشروعات ذات الأولوية والتي تقدمت بها الدول النامية ومن أبرز مداخلات في هذا الصدد قيامه بتوسعة نشاطه. ليشمل دول البلطيق ودول رابطة الكومنولث المستقلة، حيث تم تقديم المشروعات التي تقدمت بها هذه الدول. كما استمر الصندوق في متابعة المشروعات قيد التنفيذ للتأكد من استمرارية العمل في تنفيذها وتقديم النصح والمشورة للدول المقترضة في كل ما من شأنه أن يساعد في تحقيق القدر الأكبر من أهداف العمليات الإنمائية التي ساندها الصندوق، وقد تمكن الصندوق من خلال

تلك السنة المالية 1996/1995 من استكمال كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة التي أدت إلى التوقيع على اتفاقيات فرص لتمويل 24 مشروعاً إنمائياً، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي 160 مليون دينار كويتي، استفادت منها 22 دولة منها 6 دول عربية و 12 دولة افريقية و 3 دول آسيوية ودولة أوروبية واحدة. وعلاوة على النشاط المتعلق بتقديم القروض والمعونات الفنية.

دفع الصندوق مساهماته المالية خلال السنة 1996/1995 في مؤسسة إنمائية إقليمية ودولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية، وقد بلغت قيمة المساهمات المدفوعة خلال ذلك العام نحو 2.77 مليون دينار كويتي، كانت من نصيب الصندوق الإفريقي للتنمية نحو (477 ألف دينار كويتي) ومؤسسة التنمية الدولية نحو (2.29 مليون دينار كويتي) ولقد تابع الصندوق الكويتي نشاطه في جوانب أخرى كقيامه بمتابعة الإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت، حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم تلك المنح في تمويلها، كما يقوم كذلك بإداراتها ومتابعة تنفيذها وتشغيلها، على صعيد آخر استمر الصندوق الكويتي بمتابعة جهوده في التعاون مع العديد من المؤسسات الإنمائية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك معها في تمويل المشروعات، فقد ارتفع عدد المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى من (251) مشروعاً في 1995/6/30 إلى (261) مشروعاً في 1996/6/30، وتقدر نسبة التمويل المشترك بحوالي 44.4% من إجمالي قيمة قروض الصندوق البالغة حوالي 2507 مليون دينار كويتي حتى 1996/6/30 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (34) 1996/1995 ، 1997، 11-13).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 1997/1996 (24) مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية 140.3 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء، والنقل

والمواصلات، الصناعة، الزراعة، المياه والصرف الصحي، والقطاعات الأخرى، وقد استفادت من هذه القروض 4 دول عربية و 7 دول افريقية و 8 دول آسيوية وأوروبية و 3 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وقد بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي القروض المقدمة (39.6%) ، والدول الإفريقية (18.6%) ، والدول الآسيوية والأوروبية (35.3%)، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (6.5%)، وقد شملت قائمة الدول التي استفادت من قروض الصندوق لأول مرة خلال السنة المالية المذكورة ثمانية دول في إفريقيا، وآسيا وأوروبا ، وقد بلغت قيمة القروض التي قدمت لتلك الدول 39.3 مليون دينار كويتي، وتوافقاً مع نظام الصندوق الأساسي فقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت مدتها من 16 سنة إلى 30 سنة ، بينما تراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد تلك القروض من شهر إلى 10 سنوات، وتراوح سعر الفائدة بما في ذلك نسبة قدرها 5% كتكاليف لإدارة تلك القروض ما بين 2% و6% ، وتعكس هذه الشروط عنصر المنح في قروض الصندوق المقدمة ما بين 24.3% و 66.1% من قيمة كل قرض، كما قدم الصندوق الكويتي خلال السنة المالية 1997/1996 منحاً ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 1.8 مليون دينار كويتي، استفادت منها 3 دول افريقية و 3 دول آسيوية ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالإضافة إلى مؤسستين إقليميتين. (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (36) 1998/1997 ، 1999، 12).

أما خلال السنة المالية (1999/1998) فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق (28) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 171.4 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، والنقل والاتصالات، الزراعية، والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة، واستفادت منها 6 دول عربية، و 10 دول افريقية و 9 دول آسيوية وأوروبية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 48.1% ونصيب الدول الإفريقية 24.2% والدول الآسيوية والأوروبية 27.7% .

(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي(37) 1999/1998، 12،2000).

تمكن الصندوق خلال السنة المالية 1999/ 2000من تقديم 27 قرضاً ، بلغت قيمتها الإجمالية 157.450 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، النقل والاتصالات، الزراعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت منها 6 دول عربية، و6دول افريقية، و8 دول آسيوية وأوروبية،و4 دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقدم الصندوق الكويتي قروضاً، ولأول مرة إلى كل من زامبيا وناميبيا وجورجيا وكازاخستان وكوت ديفوار، كما قام الصندوق كذلك بالمساهمة نيابة عن الكويت وفي إطار برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتفاوض مع دول الساحل الإفريقي بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي وذلك لتمويل مشاريع عاجلة في قطاعي المياه والزراعة على شكل قروض ميسرة. وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية 2000/1999 معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 1.3 مليون دينار كويتي، استفادت منها دولة عربية واحدة ودولة افريقية واحدة و 5 دول آسيوية وأوروبية ومؤسسة واحدة. وإضافة لذلك قام الصندوق خلال هذه السنة أيضاً بدفع التزاماته المالية تجاه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية، كما بلغت قيمة المساهمات الجديدة خلال العام نفسه حوالي 70.8% مليون دولار أمريكي كانت من نصيب الصندوق الإفريقي للتنمية (10) مليون دولار والبنك الإفريقي للتنمية (44.8) مليون دولار، ومؤسسة التنمية الدولية (16) مليون دولار. (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (38) 1999 /2000، 2001، 12).

شهدت نهاية التسعينيات تزايداً في نشاط مؤسسة كويتية أخرى فاعلة في مجال الدعم الإنساني وهي جمعية الهلال الأحمر الكويتي التي قدمت خلال العامين من القرن العشرين الكثير من المساعدات الإنسانية للعديد من دول العالم التي تعرضت لكوارث ومجاعات مختلفة، إضافة لتقديم مساعدات إنسانية صحية وتعليمية عديدة.

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الكويتية بعد عام 2006

بدأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مع حلول نهاية التسعينيات بالتخطيط للدخول في مجالات جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة، حيث ساهم الصندوق في المشروعات الصحية والتعليمية والمشروعات الصغيرة، وإعمار المدن المتضررة من الزلازل، وتواصل زخم النشاط التمويلي للصندوق الكويتي، حيث قام الصندوق خلال فترة تسعة شهور ممتدة من 2000/7/1 لغاية 2001/3/31 وهي الفترة المتبقية من السنة المالية المعدلة، بتقديم 16 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 108.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 16 دولة، منها دولتين عربيتين بنصيب 36.9% من قيمة القروض، و5 دول آسيوية وأوروبية بنصيب 37.3% و 6 دول افريقية بنصيب 18.8% و 3 دول أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي بنصيب 7% وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات بنسبة 55.8% وقطاع الطاقة بنسبة 22.5% وقطاع الزراعة بنسبة 21.7%، وقد قدمت هذه القروض كالمعتاد بشروط ميسرة حيث تراوحت آجالها ما بين 18 سنة و 27 سنة ، وتراوحت فترة الإمهال ما بين سنة و 6 سنوات، بينما تراوحت الفائدة ما بين 1.5% و 4 % سنوياً . وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 35.99% و 37.98% وإلى جانب القروض قدم الصندوق معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 11.75 مليون دينار كويتي،

استفادت منها البحرين وفلسطين وكوت ديفوار وبيلاروس وغرينادا (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (39) 2001/2000 ، 2002، 12).

قدم الصندوق الكويتي خلال السنة المالية الممتدة من 2001/4/1 لغاية 2002/3/31 23 قرضاً، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 173.7 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض 18 دولة، منها دولة عربية حصلت على 67.3% من قيمة القروض، و 10 دول افريقية بنسبة 18.1% و3 دول آسيوية بنسبة 13.7% ودولة واحدة من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 0.9، وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات وقطاع المياه والصرف الصحي، وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة، وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 15.755 مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين اليمن، سوريا، المغرب، لبنان، أفغانستان، بنغلاديش، مالي، تنزانيا، بيلاروس، وسلوفاكيا (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (40) 2002/2001 ، 2003).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2003/2002 (15) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 126.3 مليون دينار كويتي وشملت قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي إضافة إلى الصناعة وقطاعات أخرى وقد استفادت من تلك المساعدات 5 دول عربية، ودولتان في إفريقيا، و5 دول آسيوية وأوروبية ودولتان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 65.6 % ونصيب الدول الإفريقية 5.5% والدول الآسيوية ولأوروبية 24.9% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4%، وقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجال تلك القروض ما بين 18 سنة

كحد أدنى و 23 سنة كحد أقصى، وتراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد القروض من 3 سنوات إلى 6 سنوات، بينما تراوحت الفائدة على تلك القروض، بما في ذلك نسبة قدرها 0.5% مصاريف إدارية، ما بين 2% و 4% وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 36% و 61.2% وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية 2003/2002 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 415 ألف دينار كويتي، استفادت منها جيبوتي وسانت لوشيا ومالوي والنيجر .(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (41) 2003/2002 ، 2004).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2004/2003 21 قرضاً ، وبلغت قيمتها الإجمالية 108 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 5 دول عربية، و 7 دول افريقية، و6 دول آسيوية وأوروبية و 4 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وقد بلغ نصيب الدول العربية من تلك القروض 40% ونصيب الدول الإفريقية 30% والدول الآسيوية والأوروبية 26% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4% وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال هذه تلك السنة معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 4.748. مليون دينار كويتي، استفادت منها 3 دول ومؤسسة واحدة، كما قام الصندوق كذلك بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات.(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (42) 2004/2003 ، 2005).

أما خلال السنة المالية 2005/2004 فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 24 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 197 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 7 دول عربية، و9 دول افريقية، و 4 دول آسيوية وأوربية ودولتان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 73.2% ، ونصيب الدول الإفريقية 15.7% والدول الآسيوية والأوروبية 9%، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2%، وإلى جانب القروض قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 11 دولة ومؤسستان، كما قام الصندوق كذلك بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من المؤسسات التنموية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات. .(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (43) 2005/2004 ، 2006).

بلغ عدد المشروعات التي مولها الصندوق الكويتي خلال السنة المالية 2006/2005 21 مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 198 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 8 دول عربية و 5 دول افريقية و 8 دول آسيوية وأوروبية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 53.9% ونصيب الدول الإفريقية 20% والدول الآسيوية والأوروبية 26.1% وإلى جانب القروض، قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.533 مليون دينار كويتي، استفادت منها 9 دول ومؤسسة واحدة .(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (44) 2006/2005 ، 2007).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2007/2006 21 قرضاً، وبلغت قيمتها الإجمالية 138.4 مليون دينار كويتي، واستفادت من تلك المساعدات 4 دول عربية و 8 دول افريقية و 6 دول آسيوية وأوروبية، ودول في أمريكا اللاتينية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 44.8% ونصيب الدول الإفريقية 24.9% والدول الآسيوية والأوروبية 28.5% ودول أمريكا اللاتينية 1.8% إلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2008/2007 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 4.523 مليون دينار كويتي، استفادت منها 7 دول.(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (44) 2007/2006، 2008).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2008/2007 (23) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 185.3 مليون دينار كويتي وقد استفادت منها 6 دول عربية، و6 دول افريقية ، و 5 دول آسيوية وأوروبية و 3 دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 63.3% والدول الإفريقية 17% والدول الآسيوية والأوروبية 14% ودور أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.7% وإلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2007/2008 معونات فنية ومنح لدول ومؤسسات بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.3 مليون دينار كويتي(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي (44) 2008/2007 ، 2009).

التزم الصندوق خلال ال 49 عاماً من عمله، بمجموعة من القروض خلال الفترات الزمنية المتعاقبة المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

تطور المجموع التراكمي لقروض الصندوق (كما في 31 مارس 2010).

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
1963/62- 1975/74	529	47	11
1963/62- 1982/81	3.288	217	54
1963/62- 1991/90	6.02	377	64
1963/62- 2010/09	14.857	777	102

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص 9.

يتضح من الجدول السابق أن الدول العربية كانت أكثر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية الكويتية، حيث حصلت 16 دولة عربية على حوالي 8 مليار دولار أمريكي من المساعدات الكويتية خلال قروض بلغ عددها 297 قرض، وجاءت دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية عندما حصلت 19 دولة على 149 قرض وصل مجموعها قرابة 2.9 مليار دولار أمريكي، في حين كانت دول أمريكا اللاتينية الأقل استفادة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية عندما حصلت 11 دولة على 38 قرض بقيمة 372 مليون دولار أمريكي، والجدول رقم (7) يوضح هذا التوزيع بالتفصيل.

جدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق (كما في 31 مارس 2010).

الدول	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
الدول العربية	8.101	297	16
دول غرب إفريقيا	1.468	135	19
شرق وجنوب آسيا والمحيط الهندي	2.878	1049	19
وسط آسيا وأوروبا	957	55	16
دول وسط وجنوب وشرق إفريقيا	1.081	103	21
أمريكا اللاتينية والكاريبي	372	38	11

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص 14.

ركزت الكويت في مساعدتها الاقتصادية المقدمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية على دعم الدول العربية والإسلامية بوجه خاص، حيث يلاحظ أن الدول الإسلامية بما فيها الدول العربية تشكل أحد أبرز المستقبلين لمساعدات الصندوق الكويتي، حيث بلغت هذه المساعدات قرابة مليار ومائتي مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكد حرص الكويت على دعم محيطها العربي والإسلامي لما يشكله هذا الدعم من تطور للعلاقات الكويتية العربية والإسلامية، وخصوصاً بعد أن أظهرت الكويت الكثير من حسن النية تجاه العديد من الدول العربية والإسلامية التي تخلت عنها إبان الاحتلال العراقي، وفتحت الكويت صفحة جديدة مع جميع هذه الدول بما فيها العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003.

جدول رقم (8)

القروض المقدمة للدول الإسلامية حتى 2010/6/30

الدولة	العدد	القيمة بالدولار الأمريكي
تونس	**31**	**424.216.160**
الجزائر	4	74.392.232
سوريا	28	1.131.907.865
اليمن	31	322.841.723
لبنان	18	566.843.099
الأردن	24	521.162.969
المغرب	35	1.181.769.974
السودان	21	518.084.572
الصومال	4	102.150.909
العراق	2	21.710.779
جمهورية القمر	4	2.685.493
جيبوتي	12	136.805.526
مصر	33	1.781.20.239
موريتانيا	14	225.518.538
عُمان	22	559.671.610
البحرين	15	445.331.475
البوسنة والهرسك	4	84.319.999

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص 14.

يشرف الصندوق الكويتي للتنمية على عدد من المنح الحكومية الكويتية المقدمة للعديد من دول العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى 2010/6/30

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
جيبوتي	2	8.801.873
مصر	2	16.077.118
موريتانيا	3	10.478.062
اليمن	2	10.634.141
سوريا	1	86.399.931
فلسطين	2	225.000.000
جمهورية القمر	3	9.236.616
الجزائر	1	10.000.000
لبنان	7	405.976.066
العراق	2	110.000.000

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، اسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الاسلامي، 2010،

الدعم الكويتي للمؤسسات التنموية :

تسهم دولة الكويت في موارد عدد من مؤسسات التنمية الاقليمية والدولية بصفتها عضواً فيها، وتضطلع تلك المؤسسات بمساعدة الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد قامت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية بالإسهام في رأس مال وتجديد الموارد لعدد من مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية، وقد بلغت القيمة الاجمالية للمبالغ الملتزم بها من قبل الصندوق حوالي 1.324 مليون دولار أمريكي في 31 مارس 2010 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي ، 2010، 4)، ويبين الجدول التالي مساهمات الصندوق الكويتي في موارد مؤسسات التنمية:

جدول رقم (10)

مساهمات الصندوق الكويتي في موارد مؤسسات التنمية

مؤسسات التنمية	المدفوع (مليون دولار أمريكي)	الالتزامات (مليون دولار أمريكي)
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	560	560
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	48.23	48.23
البنك الافريقي للتنمية	11.06	110.39
الصندوق الافريقي للتنمية	200.82	24.89
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	6.60	6.60
مؤسسة التنمية الدولية	116.78	116.78
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	43.49	43.49

البرنامج الخاص بمساعدة الدول الافريقية	62.01	166.49
برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة	–	47.14
المجموع	**1.049**	**1.324**

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص 14.

استحوذت الدول العربية على 32 منحة بقيمة 308.8 مليون دينار (ما يعادل 1.049 مليون دولار) وهي تشكل نحو 88% فيما جاءت دول غرب افريقيا في المرتبة الثانية، حيث حصلت على 13 منحة حكومية من دولة الكويت بلغت قيمتها 19.01 ملون دينار (ما يعادل 64.64 مليون دولار) وهي تشكل نحو 5.4% من اجمالي المنح الحكومية، فيما حلت دول شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على 3 منح بقيمة 7.01 ملايين دينار (ما يعادل 23.8 مليون دينار) وهي تعادل 1.9% من قيمة المنح الحكومية، وجاءت دول وسط أسيا واوروبا في المرتبة الرابعة بواقع منحتين بقيمة 5.2 ملايين دينار(ما يعادل 17.9 مليون دولار) وهي تشكل 1.4%، تلتها في المرتبة الخامسة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا من خلال حصولها على 4 منح بقيمة 4.14 ملايين دينار(ما يعادل 14.08 مليون دينار) وهي تشكل 1.2 %، وجاءت دول امريكا اللاتينية في الرتبة السادسة والاخيرة بواقع منحة واحدة بقي مة 2.60 ملايين دينار(ما يعادل 8.86 ملايين دولار)، وهي تشكل نحو 0.7% من اجمالي قيمة المنح الحكومية التي قدمتها دولة الكويت واستفادت منها الدول في 6 مناطق جغرافية ، فيما حصلت المؤسسات على منحتين حكوميتين بقيمة 4.12 ملايين دينار (ما يعادل 14 مليون دولار) وهي تعادل 1.2% من اجمالي المنح الحكومية المدارة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية.

قدم الصندوق الكويتي للتنمية على مستوى دعم المؤسسات المختلفة خلال مسيرته منحاً ومساعدات فنية بلغ عددها 42 منحة بلغت قيمتها 20.688 مليون دينار (ما يعادل 70.340

مليون دولار) ، ويعد الصندوق الكويتي ذراع التنمية لدولة الكويت يوكل اليه المنح التي تقدمها حكومة الكويت للدول الاخرى للاشراف عليها، وقد بلغ عدد هذه المنح انشاء الصندوق وحتى 30 سبتمبر 2011 نحو 57 منحة عبارة عن 55 منحة للدول ومنحتين للمؤسسات، وبلغت قيمة هذه المنح من قبل الصندوق 350.9 مليون دينار (ما يعادل 1.93 مليار دولار).

قدم الصندوق الكويتي عبر مسيرته (1962-2011) نحو 185 منحة بلغت قيمتها 58.96 مليون دينار أي (ما يعادل 37.328 مليون دولار)، وقامت الدول المستفيدة من هذه المنح في6 مناطق جغرافية بتوجيهها إلى قطاعات النقل والزراعة والطاقة والصناعة والتنمية الاجتماعية وباقي مجالات التنمية الأخرى، وجاءت في مقدمة الدول المستفيدة من منح الصندوق الكويتي للتنمية من حيث العدد مجموعة الدول العربية، حيث حظيت ب 69 منحة بلغت قيمتها 14.53 مليون دينار) ما يعادل 6.180 مليون دولار(وتشكل نحو1.55% من إجمالي منح الصندوق خلال مسيرته، أما مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي فجاءت في المرتبة الثانية من خلال حصولها على 15 منحة بلغت قيمتها 2.11 مليون دينار) ما يعادل 2.38 مليون دولار(تشكل نحو 6.11%). (الصندوق الكويتي للتنمية التقرير السنوي (51) 2012-2013)

أما مجموعة دول وسط آسيا وأوروبا فحصلت على 14 منحة من الصندوق الكويتي للتنمية احتلت بها المرتبة الثالثة بين الدول المستفيدة من هذه المنح التي بلغت قيمتها 5.4 ملايين دينار) ما يعادل 5.15 ملايين دولار(وتشكل نحو 6.4%، أما مجموعة دول وسط وجنوب وشرق إفريقيا فجاءت في المرتبة الرابعة من خلال حصولها على 17 منحة بقيمة 40.3 ملايين دينار)ما يعادل 5.11 مليون دولار(وهي تشكل نحو 6.3%، وفي المرتبة الخامسة جاءت مجموعة دول غرب إفريقيا التي حصلت على 25 منحة بقيمة 32.3 ملايين دينار)ما يعادل 3.11 مليون

دولار(وهي تشكل 4.3% من إجمالي المنح، وفي المرتبة السادسة والأخيرة حلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال حصولها على 3 منح فقط بلغت قيمتها 21 ألف دينار)ما يعادل 71 ألف دولار(وهي تشكل 2.0% من إجمالي منح الصندوق الكويتي، فيما حظيت المؤسسات المختلفة ب 42 منحة مقدمة من الصندوق بقيمة 69.20 مليون دينار) ما يعادل 70.35 مليون دولار(وهي تشكل نحو 21.5% من إجمالي المنح.(الصندوق الكويتي للتنمية التقرير السنوي (51) 2012-2013).

المعونات الفنية

بلغ عدد المعونات الفنية التي قدمها الصندوق (106) معونات فنية مقسمة بواقع 43 معونة للدول في المناطق الجغرافية الست و63 معونة فنية مدمجة بقرض، حيث بلغ اجمالي هذه المعونات 59.18 مليون دينار (ما يعادل 20.63 مليون دولار)، وكعادة الدول العربية دائما جاءت في صدارة اهتمامات الصندوق من خلال 13 معونة بلغت قيمتها 81.3 ملايين دينار (ما يعادل 95.12 مليون دولار)، وتشكل نحو 5.20% من هذه المعونات. وفي المرتبة الثانية حلت مجموعة دول وسط آسيا وأوروبا، حيث حصلت على 6 معونات بلغت قيمتها 80.1 مليون دينار (ما يعادل 12.6 ملايين دولار) وتشكل نحو 7.9% من حجم المعونات، تلتها مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على 9 معونات فنية بلغت قيمتها 78.1 مليون دينار (ما يعادل 05.6 ملايين دولار)، وهي تشكل 6.9% من إجمالي المعونات، أما مجموعة دول غرب أفريقيا فجاءت في المرتبة الرابعة من خلال حصولها على 8 معونات بلغت قيمتها 67.1 مليون دينار (ما يعادل 68.5 ملايين دولار) وتشكل 9.8% من إجمالي قيمة المعونات، وفي المرتبة الخامسة حلت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

من خلال حصولها على 4 معونات بقيمة 77 ألف دينار(ما يعادل 62.2 مليون دولار)، وهي تشكل نحو 2.4% من إجمالي المعونات، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت مجموعة دول وسط وجنوب وشرق إفريقيا من خلال حصولها على 3 معونات بقيمة 48 األف دينار (ما يعادل 63.1 مليون دولار) وهي تشكل نحو 6.2% من إجمالي المعونات الفنية التي قدمها الصندوق للدول المستفيدة، أما على مستوى المؤسسات المختلفة فقدم الصندوق نحو 63 معونة فنية مدمجة بقرض بلغت قيمتها 28.8 ملايين دينار (ما يعادل 15.28 مليون دولار) وهي تشكل نحو 5.44% من إجمالي المعونات التي قدمها الصندوق منذ إنشائه وحتى 30 سبتمبر 2011.

المبحث الثالث: بعض نماذج المساعدات الكويتية للدول العربية خلال الفترة 2006-2014.

أن القوة مفهوم حركي (ديناميكي) ومتطور، ولا تخلو مظاهر قوة الدولة من عناصر مضافة تبعاً للتطورات العلمية، والتكنولوجية المتسارعة، فقد تتمكن دولة ما، وبظرف زمني قياسي من بلوغ درجة متقدمة من القوة إذا ما توفرت لها ظروف هذه الحالة الجديدة، خاصة في عصر الثورة التكنولوجية والعلمية(السماك، 1988 :54).

إذا كانت هناك ثمة علاقة بين القوة والقدرة على التأثير، فإن هذه العلاقة تتحدد تبعاً للمعيار الكمي، والنوعي لمفهوم القوة، ومكوناتها، ومدى توفر الرغبة في استخدامها، فالقدرة الفاعلة للتأثير لا تقتصر فقط على توفر العناصر ومكونات القوة (القوة الكامنة) بل لا بد من توفر الإرادة السياسية لتعبئة وحشد تلك المكونات والقدرات الكامنة، وتحويلها إلى قوة يمكن استخدامها بفاعلية لأغراض سياسية، فتوفر عنصر الإرادة هو الذي يحول القوة الكامنة إلى قوة فاعلة مؤثرة. ومثال ذلك، وضع الولايات المتحدة الأمريكية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ أنها لم تساوِ إلى القليل في حسابات القوى الأوروبية، وذلك لأن الشعور الانعزالي

كان سائداً فيها، ولم يكن لديها الرغبة في إظهار قوتها الكامنة، وتحويلها إلى قوة فعلية ذات تأثير دولي فاعل. كذلك اليابان ومنذ الحرب العالمية الثانية تمتلك القدرات الاقتصادية، والإمكانات، والمصادر، والتكنولوجيا اللازمة لأن تصبح قوة عسكرية رئيسية، إلا أنها لم تترجم هذه المصادر، والإمكانات إلى قدرات عسكرية يمكن استخدمها، واعتمدت بدلاً من ذلك على المظلة الأمريكية، مما جعلها تركز على النمو الاقتصادي بدون إثقال كاهلها بمؤسسة عسكرية ضخمة(روبرت، 1989 :298-290).

إن علاقة القوة بين الدول أكثر صعوبة للحكم عليها من مجرد قياس ما يتوفر لديها من قدرات وإمكانات، فمن السهل مثلاً ترتيب الدول وفقاً لحجمها، وتعداد سكانها، وإنتاجها الاقتصادي، أو صناعاتها العسكرية..الخ، إلا أنه من الصعوبة بمكان تقييم رغبتها في استخدام مصادر قوتها، أو قدراتها الكامنة. ورغم ذلك، تبقى تلك القدرات، والإمكانات عوامل محددة للأساليب، والبدائل المتاحة أمام السياسة الخارجية للدولة لتنفيذ وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. فأسس القوة السياسية للدولة تكمن في القاعدة الاقتصادية، والبشرية، والعسكرية، والجغرافية، والسياسية..الخ. ولذلك فإن القدرة المحصلة من هذه العوامل مجتمعة من حيث الكم والنوع، والرغبة في استخدامها تفسح المجال أمام السياسة الخارجية من أن تعتمد أساليب متنوعة، وبدائل متعددة لتحقيق أهدافها التي تسعى لبلوغها(نعمة، 1979 :167).

تعتبر قوة الدولة القومية في المجال الدولي، المحصلة النهائية للمصادر والقدرات والإمكانات القومية التي يمكن تعبئتها لمتابعة أهداف سياستها الخارجية. وهذه المحصلة تعتمد على مدى تفاعل العديد من العوامل، والمكونات التي تتداخل فيما بينها لتبرز الحجم النهائي لقوة الدولة القومية، وقدرتها على التأثير والنفوذ. وبما أن النظام السياسي الدولي قائم في الأصل على فكرة أن كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها، وهي المسئولة في النهاية عن أمنها ومصالحها

الوطنية، فإن مدى قوة تلك الدولة تفرض نفسها كمقياس تقاس به مدى قدرتها على البقاء والديمومة في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير. وهذا المقياس هو الذي يفسر هيمنة الدول الكبرى في هذا النظام، إذ أنها في الواقع تلك الدول المالكة لقدرات هائلة، ومتنوعة من مكونات القوة عند مقارنتها مع غيرها من دول العالم، ولهذا فهي داخلة في علاقات تأثير في جميع أرجاء العالم وإن كانت بدرجات متفاوتة، انطلاقاً من مصالحها القومية، وتبعاً لمقدرتها على التأثير والنفوذ. وهذا الأمر يظهر لنا مدى صحة العلاقة بين القوة وفاعلية السياسة الخارجية للدول المالكة لمكوناتها المتعددة(عبد الله، 1989:37).

سيتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : المساعدات الكويتية للأردن بعد عام 2006

المطلب الثاني : أكـــثر الدول العربية التي استفادت من المساعدات

المطلب الأول: المساعدات الكويتية للأردن بعد عام 2006

تعد المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من الدول العربية التي حظيت بمؤازرة متميزة من جانب الكويت على المستوى الرسمي والشعبي باعتبارها واحدة من دول المواجهة العربية مع اسرائيل، وقد حظيت الأردن بتدفق متعدد المصادر من المساعدات الكويتية في ظل التزام الكويت القومي بالمساهمة، وليس فقط في عملية التنمية العربية والتخفيف من معاناة كثير من الفئات الاجتماعية العربية محدودة الدخل.(الشراح، 1994: 36)

أثرت المساعدات الكويتية بشكل تنموي كبير مكن الأردن من مواجهة التحديات المالية والاقتصادية التي واجهتها وساهمت في توفير البنية التحتية المناسبة، كما مكن المملكة من تنفيذ مشاريع ذات طابع استراتيجي في عدد من القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى أثر هذه المساعدات في خلق عدد كبير من فرص العمل وتحريك كثير من القطاعات وخصوصاً قطاع المقاولات والإنشاءات ودعم الاحتياطات النقدية في البنك المركزي الأردني، كل ذلك انعكس ايجابيا على الاقتصاد الكلي.وتساهم المنحة الكويتية المقدمة للمملكة ضمن المنحة الخليجية والتي أقرت ضمن حزمة من المنح اقرها مجلس التعاون الخليجي للأردن، في تنمية وتطوير وتمويل العديد من المشاريع في مختلف القطاعات في المملكة من خلال الاتفاق عليها ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .(الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

وقعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتاريخ 2012/9/18 الاتفاقية الإطارية المنظمة لمساهمة دولة الكويت في المنحة التي اقرها قادة مجلس التعاون الخليجي للأردن بقيمة (5) مليار دولار، لغايات تمويل مشاريع تنموية ذات أولوية تحددها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أقرت الحكومة الكويتية هذه المساهمة وقامت بتخصيص مبلغ (1.25) مليار دولار، وتكليف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإدارة تنفيذ هذه المساهمة، وجرى خلال الفترة (2012-2013) التوقيع على اتفاقيات التمويل للمشاريع التي تم الاتفاق عليها مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وتم التنسيق مع الصندوق للسير بإجراءات تنفيذ وتمويل هذه المشاريع، وقد تم سحب حوالي (544.7) مليون دولار من المنحة أي ما نسبته حوالي (44%) من قيمة المنحة الكويتية.وتم تمويل مشاريع تنموية ضمن مختلف القطاعات من كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت حصة هذه القطاعات الممولة من المنحة الكويتية كما يلي : (وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الأردن، 2012)

أولاً: قطاع التنمية المحلية:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (458.8) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (37%) من قيمة المنحة الكويتية، وفيما يلي الوضع الحالي لأهم المشاريع الممولة: (جريدة الرأي الادنية،2015)

-برنامج البنية التحتية للمحافظات، والذي يهدف إلى المساهمة في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحفيز الاستثمار والاقتصاد المحلي للمحافظات لتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق التوازن التنموي بين محافظات المملكة خاصة الأقل نمواً منها، حيث تم خلال عام 2013 تخصيص مبلغ (46.2) مليون دينار لتنفيذ (262) مشروع تم الانتهاء من تنفيذ (161) مشروع، كما تم خلال عام 2014 تخصيص مبلغ (60.0) مليون دينار لتنفيذ (351) مشروع، كما تم تخصيص حوالي (53.3) مليون دينار لتنفيذ مشاريع خلال العام 2015 ويجري العمل لاعتماد قائمة المشاريع رسمياً.

-برنامج تنمية وتطوير البلديات، والذي يهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية إلى مواطني المملكة من خلال البلديات التي تقوم بتقديم وتقييم هذه الخدمات وبلورتها في شكل مشاريع تنموية يتم تنفيذها من قبل مقاولين مؤهلين، حيث بلغت قيمة المنحة المخصصة للمشروع (140.8) مليون دولار.

-برامج تعزيز الإنتاجية، والذي يهدف إلى تحفيز التنمية المحلية والبشرية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تعزيز إنتاجية المجتمعات المحلية وتمكينها وبناء قدراتها في إدارة التنمية المحلية، وتحفيز فرص الاستثمار المحلية وتطوير أدوات التمويل والإقراض والتدريب، وإنشاء المشاريع الإنتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل وذلك لتحقيق الأثر

المنشود على المجتمعات المحلية المستهدفة، حيث بلغت قيمة المنحة المخصصة لتنفيذ المشروع (88.8) مليون دولار.

ثانياً: قطاع الطاقة:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع الحيوي الهام حوالي (218.5) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (17%) من قيمة المنحة الكويتية، وفيما يلي الوضع الحالي لأهم المشاريع الممولة: مشروع توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح، والذي يهدف إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح المتاحة في منطقة معان لتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد معظمه من الخارج فضلا عن تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والمركبات النيتروجينية والكبريتية المسببة للأمطار الحمضية. وقد تمت إحالة عطاء تنفيذ المشروع بتاريخ 2014/4/22 بقيمة (112.3) مليون دولار، ويجري العمل على تنفيذه حسب المخطط .

مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال، والذي يهدف إلى تقليص أزمة الطاقة التي تعاني منها الأردن، وذلك من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال لتوفير مصدر إضافي لتلبية الطلب الحالي والمتوقع على الغاز الطبيعي مع تحقيق تدفق مستمر للغاز في حالة انقطاع المصادر الأخرى وذلك بأسعار تنافسية تساعد على خفض تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد تمت المباشرة بتنفيذ المشروع بتاريخ 2014/1/21 وتبلغ قيمة عطاء التنفيذ حوالي (65.6) مليون دولار، ويجري العمل على تنفيذ المشروع حسب المخطط. (جريدة الرأي الادنية،2015)

ثالثاً: قطاع النقل العام:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (185.7) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (15%) من قيمة المنحة الكويتية، ومن اهم المشاريع التي تم تمويلها مشروع (الربط للنقل العام بين عمان والزرقاء) حيث تم تخصيص (109.9) مليون دولار لتنفيذه، بهدف تسهيل حركة النقل للمواطنين بين المدينتين، وخفض الحوادث المرورية، ويجري العمل حالياً لاستكمال الإجراءات الخاصة بتنفيذ المشروع. (جريدة الرأي الادنية،2015)

رابعاً: قطاع الطرق

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (120.9) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (10%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تهدف المشاريع الممولة ضمن هذا القطاع إلى الحد من الحوادث المروية عند التقاطعات وتسهيل الحركة المرورية من خلال إنشاء جسور في بعض المواقع، وتوسعة وتحسين التقاطعات المرورية.

خامساً: قطاع الصحة:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (104.2) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (8%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تتضمن المشاريع الممولة في هذا القطاع مشاريع خاصة بصيانة وتجهيز المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية بهدف تحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وزيادة العمر التشغيلي للمباني.(وزارة الصحة الاردنية، 2014)

سادساً: قطاع المياه:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (84.6) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (7%) من قيمة المنحة الكويتية، حيث تهدف المشاريع الممولة ضمن هذا القطاع إلى دعم خطط الحكومة الأردنية لتلبية الطلب على مياه الشرب والري والحد من الفاقد في الشبكات

وذلك من خلال أعمال تأهيل وتحسين ورفع كفاءة منشآت مياه الشرب والري.(وزارة المياه اولري، 2014)

سابعاً:قطاع التعليم العام:

بلغت قيمة التمويل المخصص لهذا القطاع حوالي (45.3) مليون دولار، أي ما نسبته حوالي (4%) من قيمة المنحة الكويتية، بهدف توفير بيئة ومرافق تعليمية آمنة من خلال تحديث وتحسين البني التحتية اللازمة من مبان ومختبرات علمية وحاسوبية ومرافق رياضية وثقافية وصحية.

المطلب الثاني: أكـــثر الدول العربية التي استفادت من المساعدات

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل 306 مشًروعات إنمائية عربية، وكان لهذه المشاريع أثر ايجابي في دعم اقتصاد هذه الدول، فضلا عن تحسين أحوال مواطنيها نظرا لأن المشًاريع ذات الطابع التنموي تمس دائما حياة المواطنين في الدول المستفيدة من جهود الصندوق بشكل مباشر.

أولاً: مصر

جاءت مصر في صدارة الدول العربية المستفيدة من جهود الصندوق، وذلك لخصوصية العلاقات الكويتية المصرية وانعكاسات ذلك على علاقات التعاون بين الصندوق الكويتي للتنمية والحكومات المصرية المتعاقبة، فقد حصلت مصر على 34 قرضا بقيمة 8.553 مليون دينار) ما يعادل 883.1 مليار دولار(وهي نحو 02.22% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة للدول العربية والبالغة 515.2 مليار دينار(ما يعادل 552.8 مليار دولار)، وأدت إسهامات الصندوق في دفع جهود التنمية في مصر في مجالات مختلفة منها الزراعة واستصلاح

الأراضي، وزيادة الطاقة الكهربائية، وتحسين المجرى الملاحي لقناة السويس وتطوير النقل البحري، وإعادة هيكلة صناعة الدواجن وتوسيع شبكات الغاز في محافظتي القاهرة والجيزة، وتطوير صناعة الأدوية، وتطوير الصرف الصحي. (الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

ثانياً: المغرب

يرتبط الصندوق الكويتي للتنمية مع المملكة المغربية بعلاقات تعاون وثيقة، تعود بداياتها إلى العام 1966، حيث حصلت المملكة المغربية على 37 قرضًا بقيمة اجمالية 3.392 مليون دينار (تعادل 333.1 مليار دولار) وتشكل نحو.15% من اجمالي قروض الصندوق للدول العربية، وتوزعت القروض على المشاريع التنموية في مجالات مختلفة منها الطرق السريعة التي ربطت العاصمة الرباط بمدن رئيسية مثل العرائض وفاض، وتوفير مياه الشرب للقرى والأرياف وعدد من المشاريع الزراعية منها تساوت الزراعي وبني موسى الغربي الزراعي، فضلا عن مشاريع لتوليد الكهرباء من خلال إنشاء أكثر من سد مائي في إنحاء متفرقة من البلاد.

ثالثاً: سورية

تتواصل جهود الصندوق الإنمائية في سوريا تعبيرا عن العلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين، حيث استمر التعاون منذ عام 1969 عندما ساهم الصندوق في تمويل مشروع صوامع الغلال، وحصلت الجمهورية العربية السورية على 28 قرضا من الصندوق بقيمة إجمالية 9.332 مليون دينار (ما يعادل 131.1 مليار دولار)، وتشكل نحو 2.13% من إجمالي قروض الصندوق للدول العربية منذ تأسيسه وحتى 30 سبتمبر 2011 ، وحظيت مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بنصيب وافر من قيمة القروض، كما تم الاهتمام بمشاريع أخرى في مجالات

تنموية متعددة منها توسيع وتحديث الاتصالات الهاتفية والطرق السريعة والصرف الصحي. (الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

رابعاً: السودان

تعتبر جمهورية السودان في طليعة الدول المستفيدة من قروض الصندوق، حيث أن أول اتفاقية يوقعها الصندوق كانت لتمويل مشروع سكك حديد السودان في مارس عام 1962 وبلغت قيمتها 7ملايين دينار كويتي، ووقع مع السودان 22 اتفاقية لقروض بقيمة 3.177 مليون دينار(ما يعادل 603 مليون دولار) وتشكل نحو 04.7% من إجمالي قيمة القروض، ومن ابرز المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها في جمهورية السودان إنشاء سد مروي وتعلية سد الروشيري، ومصنع سكر كنانة، فضلا عن مشاريع توليد الكهرباء والطرق واستصلاح الأراضي.

خامساً: لبنـــان

تعتبر علاقة دولة الكويت والصندوق الكويتي بلبنان علاقة وثيقة جدا، حيث تقف الكويت إلى جانب لبنان وتسانده لتخطي الصعوبات، وقد تجلى ذلك في التعاون الوثيق بين الصندوق ولبنان، فعلى سبيل المثال أعلنت دولة الكويت بعد توقف العدوان الإسرائيلي على لبنان عن تقديم منحة قدرها 300 مليون دولار للبنان، وقام الصندوق الكويتي بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع لبنان لإدارة المنحة التي خصصت للمساعدة في جهود إعادة الأعمار، وخلال سنوات عمل الصندوق قدم للجمهورية اللبنانية 18 قرضا بقيمة 718.166 مليون دينار (ما يعادل 8.566 مليون دولار)، أي تشكل 6.6% من قروض الصندوق للدول العربية، وتنوعت إسهامات الصندوق في مشاريع تنموية مختلفة في مجالات تأهيل المنشآت الكهربائية وتحديث الشبكات الهاتفية المحلية ومياه الشرب في بيروت الكبرى وتطوير مطار بيروت الدولي وعدد من

المشاريع الأخرى كان آخرها مشروع إنشاء صد القيصماني لمياه الشرب، كما ساهم الصندوق في برنامج تطوير وتحديث البنية التعليمية في لبنان. (الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

سادساً: عُمــان

قدم الصندوق يد العون لإقامة العديد من المشاريع في سلطنة عمان، وذلك من خلال توقيع 22 اتفاقية لقروض بقيمة بلغت 6.164 مليون دينار(ما يعادل 6.559 مليون دولار) إذ تمثل 5.6 % من إجمالي القروض، وتوزعت هذه القروض على مشاريع التنمية في السلطنة بدءا من مشاريع الغاز الطبيعي مرورا بالاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير النظام الكهربائي الموحد وتطوير ميناء قابوس ومحطات توليد الكهرباء وتوسعة ميناء سلالة وتطوير ميناء خصب إلى غير ذلك من المشاريع التنموية.

سابعاً: البحرين

ترتبط دولة الكويت ومملكة البحرين بعلاقات متينة ووثيقة، ساهم في توطيدها على مر السنين، وكانت بداية التعاون من خلال توقيع اتفاقية قرض لإنشاء مصنع لإنتاج الألمنيوم، وتوالت القروض ليصل عددها 16 قرضًا بقيمة 04.143 مليون دينار (ما يعادل 3.486 مليون دولار)، حيث تشكل 6.5% من إجمالي القروض، ومن أهم المشاريع التي ساهم الصندوق في انجازها مشروع جسر المنامة – المحرق ومحطة سيترا لتوليد الكهرباء وتقطير المياه، وتطوير وتوسيع مطار البحرين الدولي، إضافة إلى تطوير وتوسعة شبكات توليد الكهرباء. (الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

ثامناً: تونس

بدأت العلاقة بين دولة الكويت وجمهورية تونس في عام 1963، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف مساعدات الصندوق لتونس، حيث بلغ عدد القروض 31 قرضا بقيمة 4.139 مليون دينار(ما يعادل 2.474 مليون دولار)، حيث تشكل 5.5% من قروض الصندوق للدول العربية، ومن أهم المشاريع التي ساهم فيها الصندوق مشروع كهرباء حلق الوادي ومياه الشرب وتحسين شبكة الطرق وتطوير السكك الحديدية وتطوير مطار تونس قرطاج.

تاسعاً: اليمن

ازدادت العلاقات الكويتية اليمنية منذ بزوغ دور الصندوق الكويتي ونشطه في الجمهورية اليمنية، ولقد بلغ عدد القروض التي حصلت عليها 31 قرضا بقيمة 9.94 مليون دينار) ما يعادل 8.322 مليون دولار(تشكل 7.3%من إجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية للدول العربية، وتوزعت قروض الصندوق على مشاريع تنموية في مجالات مختلفة منها تنمية الثروة الحيوانية وتطوير الموانئ وإنشاء وتطوير الطرق وتوسيع وتطوير ميناء عدن. (الصندوق الكويتي للتنمية، 2012)

من هنا يرى الباحث ان المساعدات الخارجية قد ساهمت بشكل رئيسي بتعزيز العلاقات الخارجية الكويتية مع الدول العربية ، حيث حرصت الكويت على تقديم المساعدات للدول العربية من منطلق الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية بما ينعكس بشكل ايجابي على الامن العربي.

الخاتمة:

حرصت الكويت على توطيد علاقاتها مع معظم الدول العربية والخليجية بشكل خاص في اطار جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بما يساعد على ترسيخ هذه العلاقات وقد كان للمساعدات الخارجية دور بارز في تعزيز هذه العلاقات من خلال المساعدات والقروض والمنح التي تقدمها الكويت للدول العربية والتي ساهمت في ترسيخ وتمتين هذه العلاقات.

تعد القوة الاقتصادية من أهم مصادر القوة الصلبة المؤثرة في العلاقات الدولية، وغالباً ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق أهدافها، فقد غدت القدرة الاقتصادية بأنها المعيار المحدد للقدرة السياسية والعسكرية، يعدّ المتغير الاقتصادي أهم العوامل المؤثرة في بناء الإستراتيجية، إذ أن غياب أساس اقتصادي مثبت يؤدي بالضرورة، إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية ودعم عملية التنمية فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان فبدون هذه الأسس تتناقض قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً، أي أن الاقتصاد القوي المتطور يدعم الأشكال الأخرى لقدرات الدول، كما أن عملية حماية وضمان تفوقها يفترض إستراتيجية شاملة ترتقي لذلك . وازدادت أهمية القوة الاقتصادية نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف الاقتصادية المختلفة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين الدول، أو علاقة تبادلية بين كيانين مستقلين (أشياء أو أفراد أو جماعات) ومن شأنها أن تحقق المنفعة والفرص والمصالح المشتركة لأطراف تلك العلاقة، وبسبب عدم قدرة الدول كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها الاقتصادية والتكنولوجية المتزايدة، فقد أضحت لا تتوانى عن الدخول في

تفاعلات اقتصادية متبادلة، وبهذا تمثل الاعتمادية محصلة لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها وبين إمكانيات غيرها.

سخرت الكويت كل ما تملكه من ثروات نفطية لخدمة الدول العربية والإسلامية ، فقد ساهمت في كثير من إنشاء المنظمات الاجتماعية والتنموية التي تعمل على النهوض بالدول في العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث، من المتابعة لتاريخ العلاقات الدولية بين الكويت وغيرها من الدول فإن الكويت كانت تسعى لحل النزاعات أو المشاكل بين الدول سواء على المستوى العربي أو الإسلامي أو الدولي قبل حدوث النزاع والدليل على ذلك عندما بدأت تلوح في الأفق منازعات ومشاكل بين العراق وإيران تقدمت الكويت لمبادرة الوساطة لنزع فتيل الحرب بينهم وحتى بعد نشوب الحرب بينهم تقدم القديم في أكثر من مناسبة لفض النزاع.

بدأت الكويت في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، بمحاولة استخدام المساعدات الاقتصادية الكويتية كوسيلة للمكافئة والمعاقبة تجاه بعض الدول العربية والإسلامية وذلك استناداً على مواقفها من قضية الكويت إبان الاحتلال، وهذا ما يتضح من خلال المساعدات المقدمة لمصر وسوريا في التسعينيات وكذلك منع هذه لمساعدات أو تخفيضها إلى الحد الأدنى تجاه منظمة لتحرير الفلسطينية والأردن واليمن ودول أخرى، وهو ما يشير إلى نوع من التوجيه السياسي لهذه المساعدات الاقتصادية.

تتسم الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد وحماية الامن الوطني الكويتي وتحسين سمعة الكويت وضمان قيامها بدور ايجابي في اطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وقد كان لها مواقف واضحة تجاه الاحداث السياسية في المنطقة العربية لذا رسخت علاقاتها مع دول الخليج العربي والدول العربية وحرصت على تقديم المساعدات لهذه الدول لتعزيز استقرارها وأمنها

النتائج:

من خلال العرض السابق لموضوع الدراسة الحالية، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، ومن أهمها:

– تشير نتائج الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية شكلت وما زالت احد مصادر القوة في السياسية الخارجية الكويتية وبشكل عام استثمرت الكويت المساعدات الخارجية كأحد أدوات تنفيذ السياسات الخارجية الكويتية على المستوى العالمي والعربي، حيث يبرز دور الكويت كداعم للدول العربية ومؤيد رئيسي للقضايا العربية وهذا يتثبت فرضية الدراسة التي أشارت إلى أن المساعدات الخارجية قد أثرت بشكل مباشر في تعزيز العلاقات الكويتية العربية في ضوء اعتبار أن المساعدات الخارجية تشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية مع الدول العربية خلال الفترة 2006–2014.

– شكلت المساعدات الكويتية الخارجية أحد الوسائل التي اعتمدتها الكويت في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه الدول العربية وذلك من خلال تقديم القروض والمساعدات والمنح والهبات والمساعدات الانسانية في اطار توجهات السياسية الخارجية الكويتية لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية.

– لقد سخرت دولة الكويت كل ما تملكه من ثورات نفطية لخدمة الدول العربية والإسلامية فقد ساهمت في كثير من إنشاء المنظمات الاجتماعية والتنموية التي تعمل على النهوض بالدول في العالم العربي والإسلامي وكذلك العالم الثالث، وهذا عن يقين من أن النعمة التي وهبه المولى عز وجل لدولة الكويت هي خير للدولة وكذلك للدول العربية والإسلامية عن طوعية وكل رضي، وهذا ما لمسته الدراسة من تقديم كافة العون المالي والمعنوي وكذلك المشروعات

في كافة الدول الفقيرة والتي تعاني من نقص في التمويل لأقام مشاريع حيوية لاستمرار دولته في التقدم ومضاه العالم المتقدم.

– تشير النتائج إلى أن الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت ، حيث تقوم بتقديم المساعدات للدول بما تملكه من إمكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم والعمل دفع التنمية داخل الدول المحتاجة إلى دعم مالي.

– بدأت الكويت في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، بمحاولة استخدام المساعدات الاقتصادية الكويتية كوسيلة للمكافئة والمعاقبة تجاه بعض الدول العرب والإسلامية وذلك استنادا على مواقفها من قضية الكويت إبان الاحتلال، وهذا ما يتضح من خلال المساعدات المقدمة لمصر وسوريا في لتسعينيات وكذلك منع هذه المساعدات أو تخفيضها إلى الحد الأدنى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والأردن واليمن ودول أخرى، وهو ما يشير إلى نوع من التوجيه السياسي لهذه المساعدات الاقتصادية.

– ربما تدفع ظروف اقتصادية وسياسية معينة الكويت إلى التقليل من حجم مساعداتها الاقتصادية الخارجية، خصوصاً في ظل الأزمة العالمية والتغيرات الكبيرة في أسعار النفط، التي يمكن أن تؤدي إلى إتباع نوع من السياسة الترشيدية الكويتية في المساعدات الاقتصادية.

التوصيات:

- ضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، حتى تدرك الشعوب مدى حرص الكويت على توثيق علاقاتها مع الدول العربية الإسلامية، وذلك لتفادي تكرار ما حدث من تعاطف شعبي ضد الكويت في عام 1990 نتيجة لغياب هذا الإدراك من قبل الشعوب العربية لمساهمات الكويت الإنسانية الأخوية تجاه الشعوب العربية والإسلامية، ويتم ذلك من خلال تعامل الصندوق مباشرة مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الحكومية لان الشعوب تبقى والحكومات زائلة.

- تبقى المساعدات الاقتصادية الكويتية وسيلة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية كون أن الكويت بلد صغير وفي منطقة مشتعلة سياسيا وساخنة بالأحداث لكن يجب مراعاة وجود حالة من التوازن في سياسات الصندوق من حيث قيمة ونوعية المساعدات والتوجه أكثر فأكثر نحو دعم المشاريع التنموية ومشاريع البنية الأساسية.

- إن المساعدات المالية كانت لها مردود على دولة الكويت حيث كان هناك اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات الأجنبية من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي، وكذلك المركز المرموق الذي تمت هبه الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية من خلال دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات، وما يواجهه المستثمرين الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل اغلب الدول النامية لجذب رؤوس الأموال الكويتية لهم.

المصادر والمراجع:

الكتب:

- ابن منظور، (1999)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر للنشر والتوزيع.
- الحمد، جواد(2002)، " **دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي – الإسرائيلي**" مركز الخليج للأبحاث، دبي.
- حمدان، نهلة ياسين (2003)، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان.
- إبراهيم، سعد الدين ، **'المجتمع والدولة في الوطن العربي'** بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1988.
- ابودية، سعد (1983)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.
- اسيري، عبد الرضا (2000)، **النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات**، ط5 ، جامعة الكويت، الكويت.
- اسيري، عبد الرضا، (1992)، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**، ط2ن جامعة الكويت، الكويت.
- بشارة، عبد الله يعقوب(2002)، **يوميات الأمين العام**، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت.
- الحمد، تركي، (1992). **الكويت في الإطار الخليجي والعربي**، في: الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء، القاهرة: جامعة القاهرة.

- الخزرجي، ثامر كامل(2005)، " **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.
- خضير عبد الله، (1986). **الكويت وفاء وولاء،** ط2، الكويت: مطابع الأنباء الكويت.
- الدعيج، عبير عبد العزيز (2010)، **سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1974-1989**" وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.
- راشد ، سامح محمد ،(2005)، **العلاقات الخليجية – العربية 1970-2000 الأطر والاتجاهات،** مركز الخليج للأبحاث.
- الراوي، جبر إبراهيم، (1978). **المنازعات الدولية**، بغداد: مطبعة دار السلام، ص 32.
- الرومي، محمد احمد المجرن(2010)،" **دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية**"، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.
- الشاهين، سليمان ماجد (2001)، " **الدبلوماسية الكويتية بين محنة والمهنة**" الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، (2000)، " **موجز لأنشطة الصندوق يناير 1962-31 ديسمبر 1999**"، مطبوعات الصندوق.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، (2010)، " **كتيب المعرض الموتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان**"، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت.
- عبد الله، عبد الخالق، (1992). **الكويت في الإطار الدولي،** في : الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء، القاهرة: جامعة القاهرة.

- عودة، بطرس عودة(1992)، "**حرب الخليج من المسئول؟**"، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، ط3.
- الغنيم، عبدالله وآخرون(1997)، "**الكويت وجوداً وحدوداً**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة .
- غنيمي ، زين الدين عبد المقصود،(2001)، " **الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرون: رؤية استراتيجية استشراقية**" مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- الفقير، حسين طه(1995)، **الاقتصاد الكويتي والاموال العربية قبل الغزو العراقي والتحديات ما بعد التحرير رؤية تخطيطية**، مركز البحوث والدراست الكويتية ، الكويت.
- قلعجي، قدري، (1975)، **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**، دار الكاتب العربي.
- ليلى مصطفى البرادعي، **قضايا إدارية – إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر**، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000
- محمد زاهر السمّاك، "**الجغرافية السياسية**"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.
- محمد عبدالله العبد القادر : "**الحدود الكويتية العراقية**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- المرزوق، طلال زيد عبد الله (2003)، المؤثرات **الاقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق**، دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت.
- مركز الخليج لسياسات التنمية(2014)، **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب نموه،** جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت.

- المضيان، بدر الدجى (2010)، **سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961-1973**، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.
- مطر، فؤاد وآخرون، "**موسوعة حرب الخليج . اليوميات. الوثائق. الحقائق**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994، الجزء الثاني.
- مقلد، اسماعيل (1971)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة الكويت، الكويت.
- النجار، غانم، (2000)، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.
- النملة، صالح ، (2011)، **السياسة الخارجية وعامل المساعدات**، الرياض .

الرسائل الجامعية:

- الاشقر، محمد احمد، (1994)، **اثر المساعدات الامريكية في السياسة الخارجية الاردنية، (1957-1991)**، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.
- الزيد، سارة عبد اللطيف سعود،(2012) **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقتها العربية (1961-2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- السلطان، منيرة فيصل عبد الله،(2012) **الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

•العجمي، مبارك سعيد عوض،(2010) **المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية، للفترة من 1980 – 2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

•العجمي، مبارك سعيد عوض،(2011) **المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (1980–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

•الفايز، محمد(2011)، **المساعدات الخارجية واثرها على عملية الاصلاح السياسي في الاردن 2000–2010**، الجامعة الاردنية، عمان.

الدوريات والمجلات:

•إبراهيم دشتي : "**العراق إلى أين؟**" تقرير بإشراف أ.د. رمزي سلامة ، صادر عن إدارة البحوث والدراسات بمجلس الأمة – دولة الكويت – نوفمبر 2003م .

•بشارة، عبد الله يعقوب(2002)، **يوميات الأمين العام**، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت.

•التقرير الإستراتيجي العربي(1990)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1991.

•التقرير السنوي الحادي والخمسون 2012 – 2013 الصندوق الكويتي للتنمية.

•جريدة القبس الكويتية، عدد 6315، 1989/8/29.

•جريمة الغزو العراقي للكويت . **أحداث ووثائق**، إدارة الثقافة والنشر، المركز الإعلامي الكويتي، القاهرة، أبريل 1991.

●جيرولد جرين ، (2005)، سياسات إيران الإقليمية ، وجهات نظر غربية في الخليج وتحديات المستقبل ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي .

●الحميد، طارق ، إيران،(2006)، "أصبح في الخليج"، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 9998، 13 إبريل 2006م.

●الخجا، محمد وفيق (1984) ، دراسة المردور السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية، **جريدة الاقتصاد والاعمال**، العدد 163، الكويت.

●الدويهس، احمد حمود، (1992)، سياسة لالكويت الخارجية العوامل والأهداف والوسائل، العدد74، بتاريخ 1998/12/16، **صحيفة القبس للمعلومات والدراسات**، الكويت.

●رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني،(2004)، **مجلة مختارات إيرانية**، عدد162، طهران.

●الصباح، جابر الأحمد، (2010). الكويت تشعر بالقلق من البرنامج النووي الإيراني، مقال منشور، **جريدة الحقيقة الإلكترونية**، الكويت، 11-11-2010.

●**صحيفة القبس**، (2006)، العدد 12051 ، 20 ديسمبر 2006.

●الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الحادي والعشرون 1982/1981 ، 1983.

●الصندوق، **مجلة فصلية تعد عن الصندوق الكويتي للتنمية** (ع63) فبراير2012

●الفروقات في إجمالي قيمة القروض ناجمة عن إلغاء عدد من القروض في السنة المالية 2012/ 2013.

●محمد قاسم، "خريطة التفاعلات العربية في أزمة الخليج"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، الرقم (7) نوفمبر 1990.

●مصطفى، السيد ابراهيم (1998)،السياسة النقدية لدولة الكويت وفاعليتها،**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**،العدد 89، جامعة الكويت ، الكويت.

●المومني، طارق (2015)، الاستثمارات الكويتية في الأردن تعكس عمق العلاقات بين البلدين، **جريدة الرأي**، عمان

●نازلي معوض أحمد وصالح عبدالرحمن أحمد " أزمة الحدود العراقية – الكويتية الأولى 1961 – 1963" .

●نشرة ميديدل إيست ايكونوميك سورفي ميس ، العدد الصادر في 27-10-2003م ، **جريدة السياسة الكويتية** في 2-11-2003م.

●هشام ومحمد علي حافظ، "الكتاب الأسود . **وثائق ومشاهدات الغزو العراقي للكويت**"، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، لندن.

●وجيه عبدالمجيد وآخرون، "**أبعاد واحتمالات أزمة الخليج**"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، نوفمبر 1990.

المواقع الألكترونية:

● البنك المركزي الكويتي، 2014، **http://www.cbk.gov.kw**

●حسن، علي دنيف، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، صحيفة أضواء الإلكترونية، نقلا من الرابط الإلكتروني: **www.aladwaa.nl**

●حسنين توفيق إبراهيم : "العلاقات الكويتية – العراقية الجوانب السياسية 1963م-1990" .

●عبد السلام، محمد ، الاقتصاد الكويتي يشهد تحسناً وتوقعات بالنمو خلال العامين المقبلين،2010 جريدة الشاهد نقلا عن الرابط:
http://www.alshahedkw.com/index.php

●وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقارير المساعدات الخارجية، المملكة الاردنية الهاشمية، موقع الوزارة **http://www.mop.gov.jo/**

●وزارة المالية الكويتية،2015، بيان وزير المالية إلى مجلس الأمة عن مشروع ميزانية 2016/2015 ، موقع الوزارة **http://www.mof.gov.kw/**

المواقع الاجنبية:

- Bondevik,pen N.2008, " Microfinance: A Selective Introduction with Special Focus Number 5/30. http:// English.nca.no/ article(25/3/2008).
- Batton,j(2002)." Institutionalizing Conflict Resolution: The ohio Model", Conflict Resolution Quarterly, 19 (4),479-494.
- Borcovitch, Jacob, (1991), " International Mediation" Journal of peace Research, vol. 28, no 1.
  - Bradley,S., and Smith, M. (eds.)(2000) Communtry Mediation: Past and future. Mediation Quarterly, 17 (4).